الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة محمد خيضر –بسكرة-
كليـــــة الآداب واللغـــات
قسم الآداب واللغة العربيـة

التّراكيب النّحويـــــة بين البلاغة العربيّة والتّداوليّة

أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الطور الثالث في اللغة العربية وآدابها
تخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالبة:
مباركة رفرافي

تحت إشراف:
أ.د نعيمة سعدية

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
عبد الرحمان تبرماسين	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
نعيمة سعدية	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	بسكرة
الأمين ملاوي	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	بسكرة
رحيم عبد القادر	أستاذ محاضر(أ)	مناقشا	بسكرة
ابتسام بن خراف	أستاذ محاضر(أ)	مناقشا	باتنة 1
سليمان بوراس	أستاذ محاضر(أ)	مناقشا	مسيلة

الموسم الجامعي :2019/2018م

1440/1439 هـ

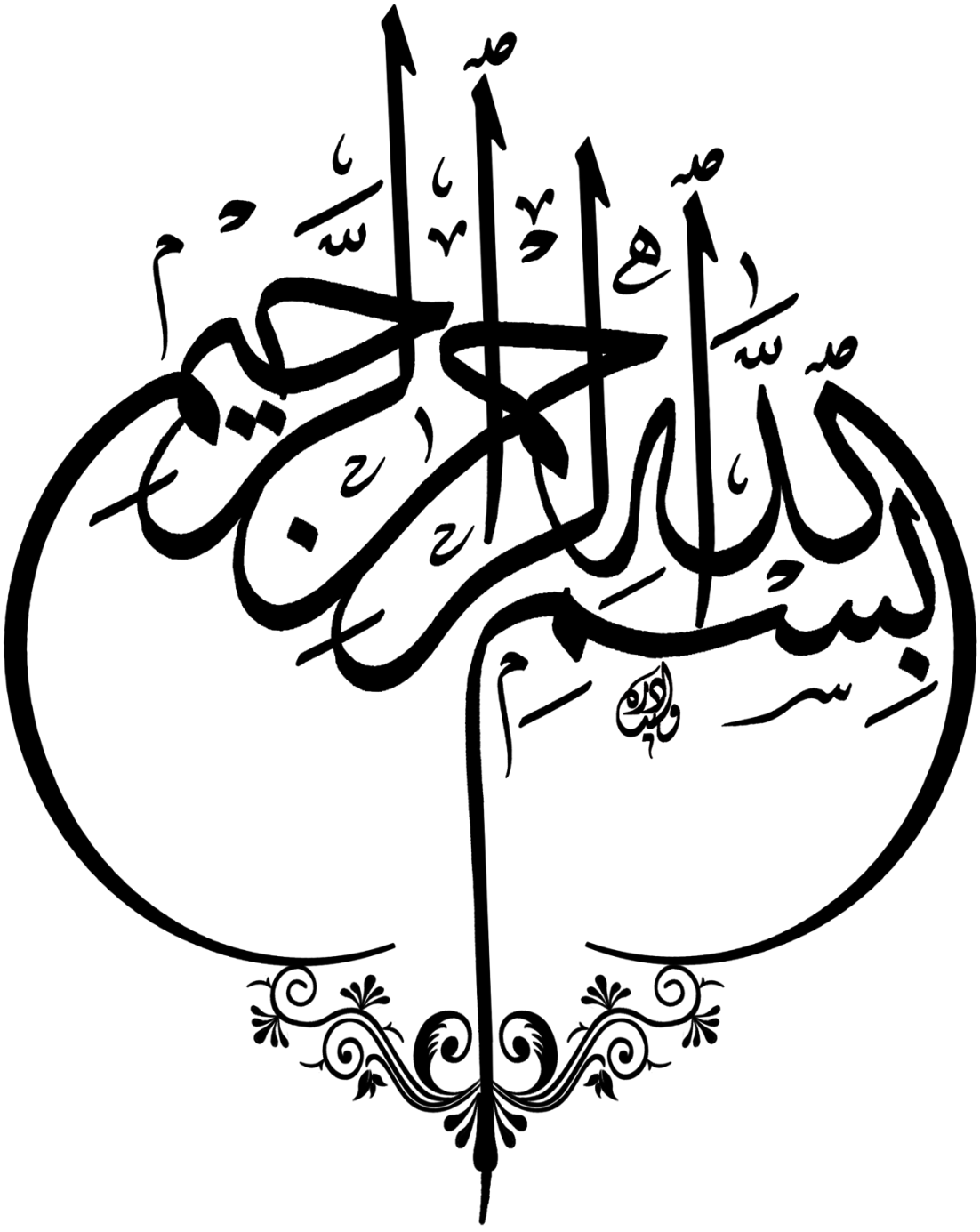
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى ونحمده عل أن جعل لنا كل صعب سهلا وأمدنا بإرادة العمل

والتوفيق فكان بإذنه بحثنا المتواضع هذا ميسورا.

كل كلمات الشكر والعرفان تخونني في هذا المقام فلا أملك سوى الانحناء اعترافا

لصاحبة اليد البيضاء التي لولاها ما عرف عملي المتواضع هذا النور الأستاذة الدكتورة

"نعيمة سعدية"

كل الشكر والعرفان لكل أساتذتي الأجلاء الذين كان لهم الفضل في تكويني خلال

مشواري الدراسي.

الفصل الأول

المجال المفاهيمي لمصطلحات الدراسة

مدخل

أولا: التداولية مفاهيم ومميزات

1. في مفهوم التداولية
2. مميزات البحث التداولي
3. التداولية في الفكر العربي
4. التداولية في الفكر الغربي
5. الأصول الفلسفية للفكر التداولي

ثانيا: كتاب نهج البلاغة والإمام علي رضي الله عنه

1. وصف الكتاب
2. نسبة كتاب نهج البلاغة للإمام علي
3. من هو جامع نهج البلاغة
4. شبهات و حلول حول نهج البلاغة
5. قيمة النهج اللغوية
6. شخصية الامام علي رضي الله عنه

الفصل الثاني

الإسناد وأحواله من منظور تداولي

إن دراسة المعاني لم تحظ باهتمام علماء البلاغة العربية فحسب، بل شاركهم فيها النحاة لوعيهم التام بأهمية المعنى في الكلام وبلاغته، وغرض الأسلوب ومقاصده، وبطرق وأحوال الاستعمال اللغوي وسياقاته، وبطبيعة العلاقة بين المتكلمين والمخاطبين، وبملابسات الخطاب ودلالته وأغراضه، ولم يكن نحوهم كله نحوا شكليا خالصا، بمعنى أنهم لم يفهموا من اللغة أنها منظومة من القواعد المجردة فحسب، وإنما فهموا منها أيضا أنها لفظ معين يؤديه متكلم معين في مقام معين، لأداء غرض تواصلي إبلاغي معين ولذلك جعلوا أهداف الدراسة النحوية إفادة المخاطب معنى الخطاب وتحقيق الرسالة البلاغية.

المبحث الأول: عناصر الموقف الكلامي

إن دراسة التراكيب (من المسند والمسند إليه) بمعزل عن مقاصد المتكلم وأغراضه وعن اهتمامات المخاطب وعن معرفة السياق أو مقام الخطاب الذي يعتبر الأساس الذي ينبني عليه الوجه الاجتماعي الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية لا يحقق أهداف التعبير والتواصل وغايتهما ولا يفرق بين الأداءات المختلفة، فاللغة واقع اجتماعي حي وأبنيتها تتحدد أولا على أساس أنها علاقات وأنظمة داخلية تتأثر بالمؤثرات الخارجية.

1-مراعاة المتكلم:

لم تخل مصنفات العلماء العرب القدامى من نحاة وبلاغيين من الحديث أو الإشارة إلى المخاطب والمقام الذي يجري فيه الحدث الكلامي، فامتازت مصنفاتهم بـ "دقة في

الصياغات، ورجاحة في بناء الأفكار وتنظيم لعلاقات أطراف الإبلاغ لتحديد نمط الكلام وشروط بنائه وجودة مناسبة لأحوال المتكلم والظروف المحيطة به".[1]

ومما أوجبه القدامى على المتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازي بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات". [2]

فمن النحاة القدامى نجد سيبويه قد اهتم بأثر غرض المتكلم في شكل التّركيب ومن ذلك دخول الفاء في قولك: الذّي يأتيني فله درهمان، لأنه أراد معنى الجزاء وإن لم يجزم".[3]

والتقديم والتأخير عنده قائم على اهتمام المتكلم وما يريد من معنى، فهو يجيز انطلاقا من هذا تقديم الاسم أو الفعل بعد همزة الاستفهام؛ فإذا قلت: أزيد عندك أم عمرو وأزيد لقيت أم بشرا؟ فأنت مدّع أن عنده أحدهما (...)واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن؛ لأنك لا تسأله عن اللّقى، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيّهما هو، فبدأت بالاسم لأنك تقصد قصد أن يبيّن لك أيّ الاسمين في هذا الحال، وجعلت الاسم الآخر عديلا للأوّل فصار الذي لا تسال عنه بينهما".[4]

(1) بان الخفاجي: مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص21.

(2) الجاحظ: البيان والتبيين، ج1،138.

(3) سيبويه: الكتاب: مرجع سابق، ص 102.

(4) المصدر نفسه، ص170.

فتقديم الاسم هاهنا لأنه محط الاستفهام بالهمزة، وهو الذي يسعى المتكلم إلى معرفته، أما إذا قلت: أضربت زيدا أم قتلته؟ فالبدء هاهنا بالفعل أحسن لأنك تسأل عن أحدهما، (...) كما كان البدء بالاسم فيما ذكرنا أحسن، كأنك قلت: أيّ ذاك كان يزيد".[1]

إن صنيع سيبويه هذا لمن صميم مباحث التداولية، ولا عجب في ذلك فصاحب الكتاب كان كثيرا ما يلجأ لتقدير حوارية تداولية من أجل تبرير أو تفسير وضع نحوي معين".[2]

ذهب الباحث التونسي خالد ميلاد إلى أن الإسناد لدى صاحب الكتاب هو علاقة نحوية دلالية مجردة تمثل العمل الإعرابي للمتكلم في المستوى المجرد، وأن سيبويه قد أسس في كتابه لمفهوم الإسناد العلاقة الأولى لإنشاء المعنى وصناعته، وهي علاقة ينشئها المتكلم والواضع للإعراب استنادا إلى مسند ومسند إليه وهو أمر لا يخرج في الحقيقة على جهة اعتقاد المتكلم وإرادته. [3]

البلاغيون أيضا لم يدخروا جهدا في هذا السبيل فقد: اجتهدوا خاصة في علم المعاني في بيان أدوار ووظائف المتكلم والمخاطب في نجاح العملية التواصلية و توجيهها وتحديد مسارها الدلالي و التداولي".[4]

(1) سيبويه: الكتاب: مرجع سابق، ص171.

(2) إدريس مقبول: الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، ص370.

(3) خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، ص54 ،55.

(4) ادريس مقبول: المرجع السابق، ص330.

فهذا أبو الهلال العسكري يوقف نجاح العملية التواصلية على دور المتكلم في تعريفه للبلاغة حيث يقول:" سميت البلاغة بلاغة لأنها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه".[1]

فيكون بذلك المتكلم هو المسؤول عن إيصال المعاني المقصودة إلى السامع، هذه العملية التي لا تتم إلا إذا كان المتكلم يمتلك قدرة على فعل ذلك، يشير إليها الخطيب القزويني في حديثه عن بلاغة المتكلم التي تمكنه من تأليف الكلام وتمييز الفصيح منه من غيره فيقول:" وأما بلاغة المتكلم فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ. هذا يقود إلى أمرين اثنين أحدهما أن كل بليغ كلاما كان أو متكلما، فصيح وليس كل فصيح بليغا، الثاني أن البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره".[2]

وهذا ليس بعيدا عما يقوله طه عبد الرحمان في هذا المقام: "لا يكون كلاما حتى تحصل من النطق إرادة توجيهه إلى غيره وما لم تحصل منه هذه الإرادة، فلا يمكن أن يعد متكلما حقا، حتى ولو صادف ما نطق به حضور من يتلقفه لأن المتلقف لا يكون مستمعا حقا حتى يكون قد ألقى إليه بما يتلقف، مقصودا بمضمونه هو أو مقصودا به غيره، بوصفه واسطة فيه أو قل متى يدرك رتبة المتلقي".[3]

إن طرفي العملية التّواصلية ليسا من اهتمامات الدّرس العربي القديم فحسب بل يعد من مباحث الدرس اللساني الحديث فهو مرتكز أساس في التّداولية الحديثة التي تبحث في

(1) أبو الهلال العسكري: الصناعتين، ص15.

(2) الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص15.

(3) طه عبد الرحمان: التكوثر العقلي، ص 214.

معنى المتكلم وقصده ونواياه في الكلام، فهذا ليتش يقول: "لا يمكن أن ندعي فهمنا للكلام من دون استحضار شروط إنتاجه المحيطة به خاصّة عنصر السّامع والمتكلم".[1]

2-مراعاة المخاطب:

استرعى المخاطب بوصفه أحد أقطاب عملية التواصل اهتمام القدامى والمحدثين منهم إدراكا منهم أنه: أساس التفاهم واستمرار الاتصال والتواصل بين المخاطب والمتكلم لذا لا يستطيع المتكلم أن يجعل كلامه في منأى عن إدراك المخاطب وفهمه. فهو لا ستطيع الاستمرار في الكلام من غير معرفة بالظروف الاجتماعية والنفسية للمخاطب".[2]

وفكرة المخاطب قديمة عند النحاة، وقد اتكأ عليها سيبويه في أكثر من موضع فهذا الخليل يقول:" إن العرب قد تترك في مثل هذا الخير الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام".[3]

ويقول طه عبد الرحمان: إن اللسان العربي يمتاز على كثير من الألسن بكونه يميل إلى إيجاز العبارة وطي المعارف المشتركة طيا، اعتمادا على قدرة المخاطب في تدارك ما أضمر في الكلام، وفي استحضار أدلته السياقية، بل في إبداعها من عنده متى اقتضت ذلك حاجة الفهم، ومعلوم أنه على قدر ما يأتي المتكلم من الإضمار، يأتي المستمع من الجهد في الفهم".[4]

---

(1)Leech.G. Theprinciples of progmatics 1989.p4.

(2) مهدي صالح بان: المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه، مجلة كلية الآداب، العدد97، جامعة بغداد، العراق، ص183.

(3) سيبويه: الكتاب، ج3، ص112.

(4) طه عبد الرحمان: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 112.

3-مراعاة القصد في الكلام:

القصد من المفاهيم الّتي استأثرت وما تزال باهتمام اللسانيين ومن قبلهم الفقهاء والفلاسفة والمتكلمون وعلماء البلاغة. إذ يكفي رجوعنا إلى تراث المعتزلة مثلا، للوقوف على نظرات علمية لطيفة، إذ عندهم أنه لمّا كانت المعاني سابقة للألفاظ والعبارات، فإن دلالة هذه على تلك تتوقف على المواضعة وقصد المتكلم، والكلام قد يحصل بغير قصد، فلا يدل، ومع القصد فيدل ويفيد". (1)

إنّ الأصل في الكلام القصد، فلا يتكلم الإنسان إلاّ وهو قاصد تحصيل أمر من الأمور".(2)

لذلك لم نعدم في تراثنا العربي إشارات ذكيّة، وإن لم تكن اهتمامات مكثّفة بمراعاة القصد من الكلام وأثر ذلك في توجيه الدّلالات اللّغوية للوقوف على المضمر منها، انطلاقا من أنّ اللّغات الطّبيعيّة برمتها لا تخرج معاييرها الموازية عن القصود المولدة لها، والنّيات التي من ورائها، والرّغبات التي تكمن داخلها، و الدّوافع التي تحركها، إنها أيضا تشكل قوة الدفع للتواصل الكلامي مهما كان تنوعها النّفسي وكانت استراتيجيتها التداولية".(3)

فهذا ابن جني يستحضر القصد في تعريفه اللغة فيحدها بكونها أصوات يعبر كل قوم عن أغراضهم".(4)

---

(1) ادريس مقبول: البعد التداولي عند سيبويه، ص268.

(2) طه عبد الرحمان: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص103.

(3) بنعيسى أزابيط: المعنى المضمر في الخطاب اللغوي العربي البنية والقيمة التنجيزية، مقاربة تداولية لسانية، ص497.

(4) ابن جني: الخصائص: ج1، ص33.

اللغو= أصوات – فائدة

فالكلام ما هو إلا قول مفيد بالقصد على رأي ابن هشام في كتابه مغني اللّبيب والمفيد عنده ما دلّ على معنى يحسن السّكوت عليه.

ولعلّ اهتمام القدامى بالمقاصد يلتقي والطّرح التّداولي، فقد أولت الدراسات التداولية اهتماما كبيرا بالقصد في العملية التواصلية، فالمخاطب يدعو المخاطب لمعرفة غرضه من التواصل فعندما " أتكلم فإنما أحاول إيصال بعض الأشياء إلى مخاطبي بدعوته إلى التعرف على مقصدي من توصيل تلك الأشياء بالذات، و أتحصل على الأثر المنتظر عندما أدعوه إلى معرفة غرضي من تقديم هذا الأثر له، وما إن يتعرف مخاطبي على ما في غرضي الحصول عليه، حتى تتحقق النتيجة عموما".(2)

يقول جون لينز متحدثا عن دور القصد في إنجاح التواصل بين المتخاطبين: لا يتوقف نجاح التواصل على التلقي الجيد للكلام فحسب بل عليه (أي المتلقي) أن يدرك القصد التواصلي للمرسل وأن يتفاعل معه فعليا وإدراكيا بشكل سليم".(3)

---

(1) عبد العزيز بنعيش: التواصل بين القصد والاستقصاد مقاربة تداولية لفاعليتي التدليل والتأويل، ص106.

(2) فيليب بلانشيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص 139.

(3) Lyons.J.elements of semantics.volume29 of language and language. Combidge university 1990.p35.

ويرى إدريس مقبول أن هذا المعنى يعرف في تراثنا قصد الإفهام والتفاهم ويستند في ذلك على قول الجاحظ: "مدار الأمر والغاية التي يجري القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام فأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع".[1]

الفرق بين القصد والإرادة:

الفرق بين إرادة المتكلم ومقاصد الكلام فرق رفيع مع أنّ كليهما مقصود إليه ويدفع بهما إلى سير المنجز اللغوي ويتمثل في النقاط الآتية.

- أن الإرادة تؤثر تأثيرا مباشرا على المتكلم في التركيب النحوي حذفا أو ذكرا، تقديما أو تأخيرا، إعمالا أو إهمالا، كما لها تأثيرا في تعدد الأوجه الإعرابية، وفي تعدد الوظائف النحوية للكلمة الواحدة داخل التركيب، أما المقاصد والأغراض فهي النتيجة النهائية لما يسكبه المتكلم في تراكيبه.
- يضاف إلى ذلك أن الغرض قد يكون موجها من المتكلم في تركيب حذف بعض أجزاءه أو في تقديمها كغرض العناية والاهتمام.
- إنّ بعض التراكيب تختلف في بنائها غير أنها تؤدي رسالة كلامية أو مقصدا واحدا؛ فمقصد الإخبار مثلا تجده يؤدى في تركيب محذوف بعض أجزائه، أو مقدم فيه بعض أركانه على بعض.

(1) إدريس مقبول: في تداوليات القصد، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المغرب، المجلد 28 (5) 2014، ص1213.

4-مراعاة المقام أو الحال:

المقال أو الحال هو مجموعة من العوامل والظروف التي تحيط بالكلام تساهم في إيضاحه، وتساعد على فهمه وتفسيره، فكل كلام يتم إحداثه عن قصد يجد ما يبرره في شخصيتي

ويشير إليه السكاكي في تعريفه لعلم المعاني: "اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، ما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره".[1]

وأخذ المقام عند علماء البلاغة سبيلين مختلفين فمنهم من اعتبر المقام مرادفا للحال

كالتفتازاني الذي يقول: "الحال والمقام متقاربان بالمفهوم والتغاير بينهما بالاعتبار فإنّ الأمر الداعي للمقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية والحال باعتبار توهم كونه زمانا له. وأيضا، المقام تعد إضافته في أكثر الأحوال إلى المقتضى (بالفتح) إضافة لامية، فيقال: مقام التأكيد والإطلاق والحذف والإثبات، والحال إلى المقتضي (بالكسر) إضافة بيانية، فيقال: حال الإنكار وحال خلو الذهن وغير ذلك".[2]

ويضرب لنا صابر الحباشة مثالا لتوضيح الاختلاف بين المعنيين الآية: "وإن الفجار لفي جحيم".[3]

فالمقام هنا مقام تأكيد بالأداتين (إنّ) والام (ل). أما الحال هنا فحال إنكار بعض السامعين أو المخاطبين من الكفّار. وحال إنكار هؤلاء اقتضت أن يكون الخطاب مؤكدا

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 240.

(2) صابر الحباشة: مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية-قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني-دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، د ت، ص145.

(3) سورة الانفطار، الآية 14.

بأكثر من أداة ويمكن أن نستنتج من ذلك أن الحال يتعلق بالمخاطب الذي يتجه إليه الملفوظ، من جهة موفقه مما يلقى إليه. في حين يتعلق المقام بكيفية صياغة الملفوظ ذاته صياغة تراعي حال المخاطب".[1]

ومنهم من سوى بين الحال والمقام كمحمد علي التهانوي في قوله: الظّاهر أنهما (الحال والمقام) مترادفان؛ إذ وجه التسمية لا يكون داخلا في مفهوم اللّفظ حتّى يحكم بتعدّد المفهوم بالاعتبار، ولذا حكمنا بالترادف".[2]

يقول طه عبد الرحمان: "القول الطبيعي مجردا عن مقامه تصير محامله كثيرة، ولا يتعين واحد منها إلا بتعيين المقال، حتى أنه يصح الادعاء بأن الاصل يقول حسان تمام: فالذي أقصده بالمقام ليس إطارا ولا قالبا، وإنما هو جملة الموقف المتحرك الاجتماعي الذي يعتبر المتكلم جزءا منه كما يعتبر السّامع والكلام نفسه، وغير ذلك مما له اتّصال بالتّكلم، وذلك أمر يتخطى مجرد التفكير في موقف نموذجي، ليشمل كل جوانب عمليّة الاتّصال من الإنسان والمجتمع".

يعرف المقام تداوليا بالسياق والّذي يدرج في الدرجة الأولى حسب تصنيف فرانسواز أرمنيكو وتخصصه لدراسة الرموز الاشاريّة، (أي التّعابير المبهمة حتما) ضمن ظروف استعمالها، (أي سياق تلفظها) [3].

ويقول ستيفان ألمان: "إن نظرية السياق تمثل الحجر الأساس في علم المعنى".[4]

(1) صابر الحباشة: مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، المرجع السابق، ص144.

(2) المرجع نفسه، ص146.

(3) فرنسواز أرمنيكو: المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، ص38.

(4) استيفن ألمان: دور الكلمة، تحقيق كمال بشر، دار غريب للنشر والطباعة، مصر،1997، ص66.

المبحث الثاني: أحوال المسند والمسند إليه

لتتم عملية التواصل بنجاح بين المتخاطبين يعمد المتكلم إلى إحداث عدول على تراكيبه اللغوية بما يتناسب والمعاني التي يريد إيصالها إلى المتلقي منها:

1- الحذف والذكر:

1-1-الحذف: في اللغة يعني القطع، وحذف الشيء من طرفه. قال الجوهري: "حذف الشيء إسقاطه."[1] تجنبا للإطالة وتحقيقا لمبدأ الخفة في الكلام ولا يتم ذلك إلا بوجود قرائن معنوية أو مقالية تومئ إليه وتدل عليه. وفي ذلك يقول ابن الأثير: "الحذف لا يكون إلا بدليل يقتضيه المعنى أو تقتضيه الصناعة النحوية وسواء تدل عليه قرينة لفظية أم تدل عليه قرينة المقام"[2]. ويقول ابن الجني: "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته".[3]

وما من محذوف تجده قد حذف، إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى من النطق به؛ إذ يكون في الحذف معنى لا يوجد في ذكره. يقول الجرجاني: "الحذف باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن".[4]

---

(1) إسماعيل الجوهري بن حماد: مرجع سابق، ص 220.

(2) ابن الأثير ضياء الدين(637هـ): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر ج2، ص114.

(3) أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، مرجع سابق، ص393.

(4) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الاعجاز في علم المعاني، مرجع سابق، ص279.

تداخلت في النظرية النحوية العربية مفاهيم مصطلحات عدة أهمها مفهوم مصطلحي الحذف والإضمار حيث صارا بمنزلة المترادفين لاسيما في التطبيق النحوي حين عد النحاة الحذف إضمارا، وخصصوا بابا للإضمار والحذف من باب المساواة بينهما. وقد ثبت عن سيبويه أنه وصف المحذوف بالمضمر. [2] في قوله: "هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرا، ويكون المبنى عليه مظهرا."[3]

وظل النحاة يعبرون بالحذف حينا وبالإضمار حينا آخر، وإن أحست فئة منهم بحدسها اللغوي الفارق الدقيق بين الحذف والإضمار، فتحاول أن تثبت ذلك في التطبيق، فهذا ابن جني يتتبع أضرب حذف الفعل ويبين ببينة اشتغالية أضمر فعلها الأول ويفسر بالثاني، نحو: زيد ضربته تقديره: ضربت زيدا ضربته".[4]

الإضمار أدق درجات الحذف، إذ يخرج في هذا النص من الترادف إلى التدرج في الوظيفة، إذ إنه درجة عليا من الحذف".[5] والإضمار في اللغة العربية مصدر على وزن إفعال، وهو مأخوذ من الفعل الرباعي "**أضمر**"، والأصل في هذه المادة (ضمر) هو

(1) محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر، ط1 ،1994.

(2) دليلة مزوز: التأويل في النظر النحوي، حوليات المخبر، دورية متخصصة يصدرها مخبر اللسانيات واللغة العربية –عدد خاص بالتأويل –الثالث والرابع، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015، ص39.

(3) سيبويه أبو بشر عمرو ابن عثمان ابن قندر: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، د ط، ج2، ص130.

(4) أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، المصدر السابق، ص381.

(5) دليلة مزوز: المرجع السابق، ص39.

دلالتها على دقة الشيء، وهو مأخوذ من قول العرب ضمر الفرس، وغيره ضمورا، وذلك من خفة اللحم، وقد يكون من الهزال، ويلتقي الإضمار مع الحذف في الدلالة على إسقاط شيء ما.

وذهب ابن فارس إلى القول إن العرب تسمي الإضمار "**الكف**" إذ يقولون وهذا هو الذي يسمى في سنن العرب (باب الكف).[1] أما السهيلي، فقد أدرك الفارق الذي أحس به النحاة ولم يطبقوه وبينه تنظيرا وتطبيقا؛ فأما التنظير فقد حده بقوله: "والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق بينهما، وهو واضح لا خفاء له، ولا غبار عليه".[2] فما بين الإضمار والحذف يعكس ما بين المنطوق والمخفي في النفس، فالإضمار حذف لشيء لم يلفظ به بل بقي في النفس، أما الحذف فحقيقته أنه ظاهر بين ثم حذف تخفيفا وقطع منه، في حين أن الإضمار يمس ما لم ينطق به، ثم حذف ولكنه مضمر في النية.

1-3-الحذف عند علماء البلاغة

تعتبر ظاهرة الحذف في البلاغة العربية من حالات المسند إليه؛ ويشير السكاكي إلى هذه الظاهرة في باب سماه "في تفصيل اعتبارات المسند إليه. إذ يرى أنه على «المتكلم" أن يعرف "أيما حال يقتضي طي ذكره (يقصد المسند إليه)، وأيما حال يقتضي خلاف ذلك، و أيما حال يقتضي تعرفه: مضمرًا، أو علمًا أو موصولًا، أو اسم إشارة، أو معرفًا باللام، أو بالإضافة، وأيما حال يقتضي تعقيبه بشيء من التوابع الخمسة، والفصل، و أيما حال تنكره، و أيما حال يقتضي تقديمه على المسند، و أيما حال يقتضي تأخيره

(1) ابن فارس أبو الحسن أحمد(395ه): مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص365.

(2) السهيلي: نتائج الفكر في النحو، ص 165. نقلا عن مقال مزوز دليلة، نفسه، ص40.

عنه، وأيما حال يقتضي تأخيره عنه، و أيما حال يقتضي تخصيصه أو إطلاقه حال التنكير، وأيما حال يقتضي قصره على الخير".[1]

وفي ما ذكره السكاكي ضمان لنجاح العملية التواصلية، وهي شروط تقوم عليها التداولية وتظهر نقاط التقارب فيما يلي:

1-**حذف المبتدأ والخبر**: وفي ذلك يقول ابن الأثير[2] أما حذف المبتدأ فلا يكون إلا مفردا، والأحسن هو حذف الخبر ويورد المثال قول الشاعر:

كلُّ عُذْرٍ من كلّ ذنبٍ، ولكِنْ أُعْوِزَ العُذْرُ مِنْ بَياضِ العِذارِ

حذف من هذا البيت خبر المبتدأ، وهو مفرد غير جملة، وتقديره كل عذر من كل ذنب مقبول، أو مسموع أو ما جرى هذا المجرى، وهو حذف مقامي، فالمعلومة مشتركة بين المتكلم والمخاطب، فلا يحتاج السامع إلى إعمال الفكر لمعرفتها أو تقديرها، فالشاعر بهذا الحذف يوجز كلامه دون الإخلال بالمعنى الظاهر الذي لا يحتاج إلى بذل جهد كبير فتجعله أكثر تأثيرا في المتلقي والحذف **عملية خرق** عند بول غرايس لقاعدة من قواعد **مبدأ التعاون** وهي قاعدة "**الكم**". فغرايس يرى ضرورة تعاون المتكلم والمخاطب على تحقيق الهدف من الحوار الذي دخلا فيه، وقد يكون هذا الهدف محددا قبل دخولهما في الكلام، أو يحصل تحديده أثناء الكلام"[3].

والحالات التي تقتضي وتلزم حذف المسند إليه عند السكاكي يوضحها في قوله: "إذا كان السامع مستحضرا له، عارفا منك القصد إليه عند ذكر المسند"؛ [4] أي أن "المتكلم"

(1) أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي: المصدر السابق، ص 260.

(2) ابن الأثير: المثل السائر، المصدر السابق، ص.85

(3) طه عبد الرحمان: مفهوم التخاطب بين مقتضى التبليغ ومقتضى التهذيب،1994، ص44/43

(4) المصدر نفسه، ص 265.

لا يحذف المسند إليه؛ إلا إذا علم أن "السامع" يستحضر هذا المحذوف في ذهنه، وبذلك ينطلق المتكلم مما هو معلوم ومشترك بينه وبين "السامع"، فمن الخصائص التداولية لهذا الأسلوب أن يكون المحذوف معلومًا من قبل السامع ويتجلى ذلك في مبحث الافتراض المسبق.

2-حذف الفاعل : وتتم الدلالة عليه بذكر الفعل: ومنه قول العرب :"**أرسلت**"[1].

وهم يريدون "**أرسلت السماء**"، ويقولون هذا نظرا إلى الحال. فلولا شاهد الحال ما جاز أن تكون دالة على **مجيء المطر** فالخطاب في هذا المقام يفهم من سياق الحال، ولو قيل في معرض الاستسقاء: "**إنا خرجنا نسأل الله فلم نزل حتى أرسلت**"، لفهم من ذلك أن التي أرسلت هي **السماء**. لذلك لابد أن يكون هناك دليل على المحذوف، وإلا كان لغوا لا يلتفت إليه. وفي حذف الفاعل خرق شبيه بخرق **قاعدة الكيفية** أو **الجهة** القاعدة الرابعة من قواعد مبدأ التعاون والتي تنص على تجنب الإبهام في التعبير وتجنب اللبس إلى جانب الإيجاز.

يشير السكاكي على غرار الكثير من علماء البلاغة إلى الأغراض والمقاصد من وراء حذف المسند إليه في قوله: "والترك راجع إما لضيق المقام، وإما الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر، وإما لتخييل أن في تركه تعويلا على شهادة العقل، وذكره تعويلًا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر، وكم بين الشاهدين، وإما لإيهام أن في تركه تطهير اللسان عنه، أو تطهيرا له عن لسانك، وإما للقصد إلى عدم التصريح ليكون لك سبيل الإنكار إن مست إليه الحاجة، وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة كقولك :خالق كما يشاء فاعل كما يريد، أو ادعاء، وأما لأن الاستعمال وارد على تركه، أو ترك نظائره، كقولهم: "نعم

(1) ابن الأثير: المثل السائر، المصدر السابق، ص 93.

الرجل زيد" على قول من يرى أصل الكلام: "نعم هو الرجل زيد".[1] فيكون الحذف لاعتبارات تعود إلى "المتكلم" وقصده؛ فقد يقصد في تركه المسند إليه جعل "السامع" يُعمل فكره لمعرفة المحذوف، كما قد يقصد من حذفه أيضا تطهير لسانه من ذكره. كما يعتبر عدم التصريح بالمحذوف كي يستطيع "المتكلم" إنكاره إن دعت إلى ذلك الحاجة. كما قد يكون المحذوف راجعًا لعرف الاستعمال.

3-حذف الفعل وجوابه: يرى ابن الأثير أننا نستشفه من مظهرين اثنين [2]: المظهر الأول بدلالة المفعول به، كقولهم "**أهلك والليل**"، فنصب أهلك والليل يدل على محذوف ناصب تقديره **الحق أهلك** و**بادر الليل**، وهذا مثل يضرب في التحذير. ومثل ذلك ورد قوله تعالى: "قال لهم رسول الله: "**نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا**".[3] والثاني فإنه لا يظهر فيه عمل الفعل؛ لأنه لا يكون هناك منصوب يدل عليه وإنما يظهر بملائمة الكلام، ومما جاء منه قوله تعالى: "**وعرضوا على ربك صفا لقد جئتمونا كما خلقناكم أول مرة**" [4]."فقوله لقد "**جئتمونا** "يحتاج إلى إضمار فعل "**فقيل**" لهم لقد جئتمونا. حذف الفعل تمكين للسامع من خيارات عدة يستطيع أن يقف عليها، مع أن هذه الخيارات تكاد تكون محددة بناء على سياق الحال العام، الذي يؤدى فيه الحديث.

التركيب اللغوي وسياق الحال كفيلان بأن يحددا المحذوف. والغاية من الحذف إقناع الآخر والتأثير فيه.

4-حذف المفعول به: ومن ذلك قوله عز وجل: "**وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى**

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 265-266.
(2) ابن الأثير: المصدر السابق، ص125.
(3) سورة الشمس، الآية 13.
(4) سورة الكهف، الآية 48.

سقي. وفي هذا تقارب و **مبدأ التهذيب** وهو مبدأ تداولي ينبني عليه الحوار، وقد أوردته **روبين لايكوف (lackov)**. في هذه الآية تظهر قاعدة التعفف والتودد، فالمرأتان تتعففان وتترددان لتحقيق غرضهما من التواصل وهو السقي.

5-حذف المضاف: ويراه ابن الأثير بابا عريضا طويلا شائعا في كلام العرب. ومن أمثلة حذف المضاف قوله تعالى:"**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** "[2] أي "أهل القرية" وقد فسر قبل -ابن الأثير ابن جني هذا الحذف ضمن المجاز في باب الفرق بين الحقيقة والمجاز، حيث ذهب إلى أن المجاز يعدل إلى معان ثلاث وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه فإن عدمت الثلاثة تعينت الحقيقة.

أما الاتساع فيظهر في توجيه السؤال إلى ما لا يصح سؤاله وأما التشبيه فلأنه شبه القرية بمن يصح سؤاله، وأما التوكيد فلأنه في ظاهر اللفظ فليس الغاية منه سماع الجواب. والمقام هنا هو جعل الأبناء يستعملون هذا التعبير محاولة لإقناعهم بصحة أقوالهم محاولين تغيير نظرته إليهم. وفي هذا خرق **لقاعدة الكيف** إحدى قواعد مبدأ التعاون التي تنص على عدم قول الحق.

---

(1) سورة القصص، الآية 23، 24.

(2) سورة يوسف الآية ،82

يحذف المسند إما لغرض يريده المتكلم وإما إتباعا للعرف اللغوي، وإما بقصد الاختصار والاحتراز من العبث؛ كما في قول عز وجل: "**أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ النَّارُ وعدها الله الذين كفروا**". [1] إذا حملته على تقدير: النار شر من ذلكم.

وكلها غايات تداولية؛ وهي اختبار "السامع"، هل يتنبه عند قرائن الأحوال، أو ما مقدار تنبه عندها. [2]

حذف الفعل تقتضيه اعتبارات تداولية تخاطبية عدة منها؛ أن يكون الكلام جوابا لسؤال واقع؛ نحو أن يُسمع منك: "يكتب القرآن لي"، فتُسأل: "من يكتبه"؟ فتقول: زيد؛ فيكون الحال أو المقام مغنية عن ذكر (يكتب)، أو جواب لسؤال مقدر، مثل أن يقول: يكتب القرآن لي زيد. [3]

والحالة المقتضية لترك الفعل وحذف مفعول فهو القصد إلى التعميم والامتناع على أن يقصره "السامع" على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار؛ وذلك كي لا يسيء السامع فهمه، وبذلك يراعي جانبًا تداولي، ويشير السكاكي إلى أنه أحد أنواع سحر الكلام حيث يتوصل بتقليل اللفظ إلى تكثير المعنى.

وقد يحذف أيضا؛ لاستهجان ذكره، كقول عائشة رضي الله عنها: **ما رأيت منه ولا رأى مني.**" [4] وتقصد العورة وذلك تأدبًا في خطابها.

---

(1) سورة الحج، الآية 72.

(2) ابن الأثير: المثل السائر، المصدر السابق، ص 307.

(3) المصدر نفسه، ص 330.

(4) المصدر نفسه، ص 334-335.

2-الذكـــــر:

الأصل في التركيب عند النحاة الذكر، وما جاء عن أصله لا يسأل عنه، وهو البنية الأساسية للتركيب، ولا يقصد بالذكر أن يمتد الكلام حتى يفيض عن المعنى، ويصبح التعبير فارغا في بعض جوانبه، وإنما هو الذكر الموجز البليغ.

والبلاغيون يقولون: إنا لأصل في العبارة كما يقتضي العقل والإعراب، أن يذكر فيها

المسند إليه لأنه الجزء الأهم الذي تنسب إليه الأحداث والصفات في التركيب ولا يحذف إلا إذا كان هناك داع يقتضي العدول.

إن حالات الذكر والإثبات التي يقتضيها ذكر المسند والمسند إليه أيضا تعود إلى أغراض ومقاصد "تداولية". قد يذكر المسند مثلا احتياطاً ويحضر لذهن "السامع" لقلة الاعتماد على القرائن، ولمساعدة "السامع" في فهم المقصود، أو لتنبيه على غباوة "السامع"، كما قد يكون لزيادة الإيضاح والتقرير لدى "السامع".[1]

أو لأن في ذكره تعظيمًا للمذكور، أو إهانة له كما يكون في بعض الأسامي، أو يذكر تبركًا به أو استلذاذا له، كما يقول الموحد: "**الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل**". [2] ففي ذلك تعظيم للخالق وتذكير بوحدانيته.

كما قد يكون لاعتبار ومقام آخر، يكون فيه إصغاء "السامع" مطلوبَ "للمتكلم" ومحبوبًا له؛ فيبسط "المتكلم" في الكلام، وعلى هذا قوله تعالى عن موسى عليه السلام: "**هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ**".[3] حين قال له

(1) ابن الأثير المصدر السابق 307

(2) سورة الزمر الآية 62

(3) سورة طه، الآية 18.

الله تعالى: "**وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يا موسى**"[1]وكان يكفي في الجواب أن يقول: "هي عَصَايَ؛ لكنه ذكر المسند إليه وهو الضمير في قوله حبًا في إطالة الكلام، أو ربما لم يكتف موسى بذكر المسند إليه بل أعقب ذلك بذكر أوصاف لم يُسأل عنها ليذكر نعم الله الكثيرة عليه.

أيضا في قوله تعالى: "**نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ**"[2] فقد بسطوا الكلام ابتهاجًا منهم بعبادة الأصنام، وافتخارًا بمواظبتها، منحرفين عن الجواب المطابق المختصر؛ فقد كان يكفي أن يقولوا: "نعبد أصنامًا".

وقد يكون ذكر المسند إليه، متصرفا إلى "المتكلم" فيما إذا قصد تعظيم المسند إليه أو قصد التبرك بالمذكور، أو كان في ورود المذكور في الكلام تلذذًا لـ "المتكلم". [3]

ومن دواعي ذكر المسند التداولية أيضا؛ التعريض بغباوة "السامع" واستخفاف بقدراته، أو أن المتكلم" يستلذ بذكره. وذكر المسند والمسند إليه يأتي به المتكلم معرفا أو منكرا تبعا للأغراض والمقاصد التي يبتغي تحقيقها

2-1-التعريف والتنكير: كان للتعريف والتنكير دور كبير في العملية الإسنادية لا تقل أهمية عن التقديم والتأخير والحذف. لذلك بحث علماء البلاغة بعمق في دواعي التعريف والتنكير، وقد ميزوا في درسهم بين أنواع التعريف، فاستنبطوا دواعي للتعريف بالإضمار، وأخرى للتعريف بالعلمية، وأخرى للتعريف بالموصولية.

(1) سورة طه: الآية 17.

(2) سورة الشعراء: الآية 71.

(3) السكاكي: مرجع سابق، ص 268.

التعريف: يقول الشريف الجرجاني في حد التعريف: "هو ما خص واحدا بعينه من جنسه كالمضمرات والأعلام وما عرف بالألف واللام والمضاف إلى أحدهما."[1]

2-1-1-التعريف بالإضمار: يرى البلاغيون أن مقام الحكاية يمثل المقام الأساسي في الإضمار كقول الشاعر:

أَنَا الذِّي تَجِدُونِي فِي صُدُورِهِم لَا أَرْتَقِي صَدْرًا مِنْهَا وَلَا أَرِدُ

أو مقام "خطاب" كقول الشاعر:

يَا ابِنَ الأَكَارِمِ مِنْ عَدْنَانَ قَدْ عَلِمُوا وتَالدَ المَجْد بَيْنَ العَمِّ وَالخَـــــالِ
أَنْتَ الذّي تُنْزِلُ الأَيَّـــــامَ مَنْزِلَهَـــا وَتُمْسِكُ الأَرْضَ مِنْ خَسَفٍ وَزِلْزَالِ

أو إفادة عموم:

ضمير الخطاب حقه أن يكون مع مخاطب معين ثم يترك إلى غير معين، كما تقول: "فلان لئيم إن أكرمته أهانك، وإن أحسنت إليه أساء إليك"، ففي قولك هذا لا تريد مخاطبًا بعينه، حيث يكون القصد من هذا هو أن تبين أن سوء معاملته لا تختص بواحد دون آخر؛ وكأنك قلت: "إن أكرم أو أحسن إليه؛ دون تعين.

ومثله في القرآن الكريم قوله تعالى: "**وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ**"[2] على "العموم" قصدا إلى تفظيع حال المجرمين، وأنها قد بلغت من الظهور إلى حيث يمتنع خفاؤها ألبتة؛ فلا تختص رؤية راء دون راء بل كل من يتأتى منه الرؤية فهو مخاطبٌ في هذا الخطاب، وقد تنبه "السكاكي" إلى شيوع هذه الظاهرة في القرآن الكريم بشكل واسع لأن فائدة القرآن لا تختص بمخاطبة بعينه أو شخص بعينه، وإنما تعم فائدته جميع المخاطبين دون تخصيص أو تعيين.

(1) الشريف الجرجاني (816هـ): التعريفات، المصدر السابق، ص221.
(2) سورة السجدة: الآية 12.

ويبرز أثر ضمير الشأن في بلاغة المتكلم، ومن أمثلة ذلك قول أبي فراس:

تسائلني:

من أنت؟ وهي عليمة وهل بفتى مثلي على حاله نكر؟

يقول عبد القاهر في معرض الكلام عن ضمير الشأن وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه، والتقدمة له، لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإعلام. وهي اعتبارات تداولية كما سبق الإشارة إليها

2-1-2-التعريف بالعلمية: من دواعي التعريف بالعلمية استحضاره بعينه للسامع أو لدلالة التعظيم، أو الإهانة والتحقير أو التلذذ والتبرك.

يقول "السكاكي": "وما الحالة التي تقتضي كونه علمًا، إذا كان المقام مقام إحضار له بعينه في ذهن السامع ابتداء بطريق يخصه"؛ أي أن "المتكلم يقصد أن يحضره ويبيّنه لـ "السامع"، كقوله تعالى: "**تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ**".

أو يكون في مقام أي قصد فيه المتكلم تعظيم أو تحقير اسم العلم المذكور، أو أن "المتكلم" يقصد التبرك، أو أنه يستلذ أو يحبذ ذكره، وهذه من المقاصد أو الأغراض البلاغية والتداولية في هذا الأسلوب البلاغي.

2-1-3-التعريف بالموصولية:

إن التعامل مع اسم الموصول يفترض وجود دلالة في الفضاء معروفة لدى "السامع" مسبقًا، بناء على علاقة سابقة بين طرفي عملية التكلم.

وهذه الدلالة تتحد بعناصر جملة الصلة في الكلام، لأن من شروط صلة الموصول "أن تكون معلومة للمخاطب في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول، لأن القصد من الصلة تعريف الموصول بما يعلمه المخاطب من حالة ليصح الإخبار عنه". (1)

(1) عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 30.

وكان تعامل السكاكي مع اسم الموصول بناء على "العرف اللغوي"، وهو ضرورة علم "السامع" مسبقًا بمفهوم الصلة، كي يصح استخدام اسم الموصول؛ فيرى أن اسم الموصول يستخدم في الكلام "من صح إحضاره في ذهن السامع بواسطة ذكر جملة معلومة الانتساب إلى مشار إليه، واتصل بإحضاره بهذا الوجه غرض مثل: أن لا يكون لك منه أمر معلوم سواه، أو لمخاطبك، فتقول: "الذي كان معك أمس لا أعرفه"، "والذي كان معنا أمس رجل عالم فأعرفه"، أو "الذي في بلاد الشرق لا أعرفهم"، أو "لا تعرفهم أو لا نعرفهم"، [1] فينطلق "المتكلم" من المعلومات المشتركة بينه وبين "السامع"، وهو في هذا يشير إلى البعد التداولي لاستعمال اسم الموصول.

كما قد يستعمل اسم الموصول لأغراض ومقاصد تخص "المتكلم"؛ والذي قد يستهجن التصريح بالاسم فيشير إليه، كما قد يقصد زيادة التقرير كما في قوله تعالى: (وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ). [2]

ويحكى السكاكي عن شريح "أن رجلا أقر عنده بشيء، ثم رجع ينكر، فقال له شريح: "شهد عليك ابن أخت خالتك"، آثر شريح التطويل ليعد التصريح بنسبة من الحماقة إلى المنكر، لكون الإنكار بعد الإقرار إدخالا للعنق في ربقة الكذب لا محالة أو للتهمة"[3].

ويشير السكاكي في قوله هذا إلى ما يعرف عند بعض التداوليين "بحفظ ماء الوجه"؛ فقد فضل شريح عدم التصريح كي لا يحرج "السامع"، بأنه أحمق وقد أنكر بعد أن أقر بأنه كاذب؛ لذا فضل هذا الأسلوب من الحديث.

كما يروي حادثة أخرى لشريح نفسه؛ جاء فيها: "أن عدي بن رطأة أتاه ومعه امرأة له من أهل الكوفة يخاصمها، فلما جلس بين يدي شريح قال عندي: أين أنت؟ قال: بينك

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 272. التشديد من عندنا.

(2) المصدر نفسه: ص 273.

(3) المصدر نفسه: ص 274.

وبين الحائط. قال: إني امرؤ من أهل الشام. قال: بعيد سحيق. قال: وإني قدمت العراق. قال: خير مقدم. قال: وتزوجت هذه. قال: بالرفاء والبنين. قال: وإنها ولدت غلامًا. قال: ليهنك الفارس. قال: وأردت أن أقلها إلى داري. قال: المرء أحق بأهله. قال: قد كنت شرطت لها وكرها. قال: الشرط أملك. قال: اقض بيننا. قال: فعلت. قال: فعلى من قضيت؟ قال على ابن أمك.

عدل شريح عن لفظ "عليك" "لئلا يواجهه بالتصريح على ما يشق على المخاصم من القضاء عليه"،[1] حيث عدل أيضا في هذا المقام عن التصريح بقصده؛ كي لا يشق على "السامع" وذلك تأدبًا معه، وتعتبر هذه من شروط الخطاب التداولية وهي التأدب من قبل "المتكلم"، ومحاولته المحافظة على العلاقة بينه وبين "السامع".

كما يذكر السكاكي غرضًا آخر من وضع اسم الموصول موضع المسند إليه، وذلك في قوله: "أن تومئ بذلك إلى وجه بناء الخبر الذي تبنيه عليه، فتقول: الذين آمنوا لهم درجات النعيم، والذين كفروا لهم دركات الجحيم"؛ [2] فمدلول الصلة في الجملة الأولى هو أن الإيمان ينبئ بنوع الخبر الذي يتحدد في الثواب وحسن العاقبة، ومدلول الصلة في الجملة الأخرى وهو أن الكفر والعصيان يومئ أيضا بنوع الخبر الذي ينحصر في العقاب وسوء المصير.

غير أن الأمر قد لا يتوقف –كما يرى السكاكي–عند مجرد قصد الإشارة إلى نوع الخبر، وإنما يتعداه إلى تحقيق غاية أو أغراض و"مقاصد بلاغية" أخرى تترتب علي كالتعريض بالتعظيم، أو التعريض بالإهانة، أو بتعظيم شأن الخبر، أو بتحقيره، أو

(1)السكاكي: مفتاح العلوم، ص 274.

(2) المصدر نفسه، ص 275.

بتحقيق، أو غير ذلك؛ كالقول في سياق التعريض بتعظيم المسند إليه "الذي يرافقك يستحق الإجلال والرفع، والذي يفارقك يستحق الإذلال والصفع". (1)

ففي ذكر الصلة هنا بحكم المقام إشارة إلى نوع الخبر وعلو المكانة، ورفعتها ولكن ليس هذا هو المقصود، وإنما هو الانتقال من هذه الحالة إلى التعريض بتعظيم المسند إليه نفسه.

وكما قد يقصد "المتكلم" التعريض بالإهانة، والذي يتمثل في قلب الخبر في الصورتين السابقتين بمعنى: "الذي يرافقك يستحق الإذلال والصفع، والذي يفارقك يستحق الإجلال والرفـــــع". (2)

وبهذا المفهوم تصبح وظيفة "اسم الموصول" ليست فيما تحمله من دلالات بارزة على سطح الصياغة فحسب؛ بل بما تثيره من معاني ومقاصد تداولية؛ فهي تثير دلالات باطنية وغير مباشرة موازية للدلالة الأولى، وهي دلالة هلامية لا يستطيع "السامع" الإمساك بها بسهولة إلا بعد مراجعة الصياغة أكثر من مرة، وتأملها مليًا، ليستحضر من خلالها تعبيرًا آخر موازيًا لها، وقائما في فضاء النص، تلك الدلالة الباطنية التي تمثل معنى "المتكلم" أو قصده، تلك الدلالة القائمة في ذهنه، والتي انطلق منها لبناء تركيبه اللغوي.

وبهذا فإن الدلالة الظاهرة والحرفية ليست مقصودة لذاتها، وإنما هي مجرد وسيلة لنقلنا من عالمها المباشر إلى عالم آخر أكثر انفتاحا، يشير إلى قصد "المتكلم"، ومن بين هذه الدلالات والمقاصد: التعريض بتعظيم شأن الخبر؛ كقول الشاعر:

إِنَّ الذّي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُه أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 274.

(2) المصدر نفسه: ص 274.

فهنا نرى أن هناك وظيفتين لاسم الموصول: الأولى الإشارة إلى أن الخبر من جنس الرفعة والبناء، وهذه ليست هي المقصودة، والأخرى: هي التعريض بتعظيم شأن الخبر الذي هو بيته، ورفعته، بحجة أن بانيه هو الذي سمك السماء بغير عمد، وهذه تمثل قصد الشاعر وغايته من هذا التركيب الكلامي؛ إلا أننا نشير أن هذه الدلالية الثانية قد نتجت وتولدت من الدلالة الأولى. (1)

وقد يقصد منه التعريض بتحقيق الخبر على نحو قول الشاعر:

إِنَّ التِّي ضَرَبَتْ بَيْتًا مُهَاجِرةٌ بِكُوفَةِ الجنْدِ غَالَتْ وُدَّهَا غولُ

نرى أن في ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة إليها، إيماء إلى أن طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة، غير أن هذا الإيماء يحيل "السامع" إلى دلالة أخرى، وهي التعريض بتحقيق الخبر وتقريره، المتمثل في زوال المحبة وانقطاعها، وكان ذكر الصلة بمثابة البرهان والدليل على تحققه. (2)

وقد يتجاوز استخدام "اسم الموصول" لتحقيق أغراض تداولية تتعلق بـ "السامع"، حيث غاية "المتكلم" تنبيه "السامع" على خطأ قد وقع منه؛ كقول الشاعر:

إِنَّ الَّي تَرَوْنَهُم إِخْوَانُكُم يُشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِم أنْ تُصْرَعُوا

فالشاعر ينبه أبناءه إلى خطئهم في الاعتقاد بأن هؤلاء القوم إخوانهم، لأنهم يضمرون لهم غير ما يظهرون، ويتمنون لهم الهلاك والدمار.

كما قد يقصد "المتكلم" تشويق "السامع" إلى الخبر يتمكن في ذهنه، ويتأثر به؛ حيث "يتوجه ذهن السامع إلى ما سيخبر به عنه منتظرا لوروده عليه، حتى يأخذ منه مكانه إذا ورد، كقوله:

---

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 274.

(2) المصدر نفسه: ص 275.

وَالذِّي حَارتِ البَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مستَحْدَثُ مَن جَمَادِ [1]

وما يأتي التشويق هنا من الإبهام الذي يصاحب اسم الموصول، حيث يمكن رده إلى أكثر من مرجع محتمل وأنه يثير من الحيرة ما يشغل بال "السامع" فيجعله يتوق إلى معرفة الخبر.

2-1-4-التعريف بالإشارة:

وضع "اسم الإشارة" في اللغة للدلالة على شيء معين، ومدرك لدى "السامع" ولكن ذلك لا يتم إلا بوجود قرائن لغوية أو مقامية، تساعد على تحديد دلالته وتعيينها، فـ "الضمائر جميعا مفتقرة إلى القرائن باعتبارها شرطا أساسيًا لدلالتها على معين، فضمائر المتكلم والمخاطب والإشارة قرينتها الحضور، وأما ضمير الغائب فقرينته المرجع المتقدم، إما لفظًا أو رتبةً أو هما معا"؛ [2] ويعني ذلك أن قرينة اسم الإشارة الحضور عند التكلم، أي أن تكون حاضرة عند تداول الكلام.

لذا أدرك السكاكي أن أسماء الإشارة في التعبير الفني لا تستخدم للإشارة إلى شيء حسي، يمكن إدراكه من خلال "المقام" أو "السياق"، وإنما تستخدم لاستحضار دال سابح في فضاء النص، وهو المشار إليه في ذهن السامع، ولذا فهي ذات أبعاد تداولية، واسم الإشارة يحل محل المشار إليه (المسند إليه) "متى صح إحضاره في ذهن السامع بوساطة الإشارة إليه حسيا، واتصل بذلك ذاع مثل أن لا يكون لك أو لسامعك طريق إليه سواها، أو أن تقصد بذلك أكمل تمييز له وتعيين"؛[3] وعبارة "السكاكي" تشير بوضوح إلى غياب

(1) السكاكي: المصدر السابق ، ص 275.

(2) حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة العامة للكتاب، ط 2، 1979، ص 110.

(3) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 257-276.

المشار إليه عن سطح الصياغة، ودلالتها الحرفية المباشرة، ووجوده في حيز يقع خارجها، يمكن لـ "السامع" أن يستحضره، ويتمثله ذهنيا عند التعامل مع البنية الحرفية.

ويرى السكاكي أن فائدة اسم الإشارة، تتحقق عندما يكون هناك عقد بين "المتكلم" و"السامع"؛ أي أن كلا طرفي الخطاب على علم بهذا الدال المشار إليه وهذا يمثل المعلومات المشتركة بينهما، لكن هذا العقد يختل لأن الدال لا يحمل مدلولا؛ إنما يتحول الدال هنا إلى إطار رمزي؛ فكما أن الرمز يشير إلى مرموز مجسد أو مرئي كذلك اسم الإشارة يحيل إلى مشار إليه مجسد أو مرئي لـ "السامع" أيضا، وهذا الخلل في العقد بين "المتكلم" و"السامع" يأتي نتيجة لاحتياجات "السياق" و"المقام"، إذ تنقطع العلاقة التواصلية بين الطرفية، ولا يتبقى لاستعادتها سوى طريق الإشارة إليها، أو أن يتم تعديل هذا العقد بحيث يكون المستهدف منه تقديم المشار إليه في إطار مميز أو خاص، وفي هذا أو ذاك فإن التعامل مع اسم الإشارة يقتضي وجود معلومات سابقة، [1]بمعنى أن الإشارة تتسلط على شيء قد تم التواضع عليه فعلا بين طرفي الخطاب؛ فعندما يقول الشاعر. [2]

هَذَا أَبُو الْقَرِ فَرْدًا فِي مَحَاسِنِهِ مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِ وَالسَّلَمِ

لا يمكن أن تتحقق فاعلية الإشارة؛ إلا إذا كان أبو الصقر له حضور سابق في الفضاء الشعري، أو أن "السامع" على علم بهذا الشخص، وهنا يبرز دور الإشارة أيضا التداولي.

واسم الإشارة؛ إذن يرتبط بالفضاء اللغوي، أو المقام الخارجي ارتباطًا أساسيًا من خلال هوامشه الإضافية التي يقدمها على مستوى الزمان والمكان في القرب أو البعد أو

(1) محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، د ط، 2007، ص 104.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 276.

التوسط، ففاعلية اسم الإشارة –كما سبق وأن ذكرنا–لا تتحقق لها ناتج فعلي إلا في إطار السياق والمقام الخارجي.

كما قد استعمل "المتكلم" الإشارة لتحديد دلالات جديدة ومتعددة؛ يقول الشاعر: [1]

أُولَئِكَ قَوْم إِنْ بَنُوا أَحْسَنُوا البِنَا وَإِنْ عَاهَدُوا أَوْفُوا، وَإِنْ عَقَدُوا شَدُّوا

إن اسم الإشارة (أولئك) الذي يدل على البعد، لا يحيل إلى مشار إليه مدرك بالفعل، وإنما نراه غامضًا وغير محدد؛ فهو غير حاضر في الصياغة الحرفية الظاهرة، وإن كان حاضرًا بالقوة، ويبقى على "السامع" أن يستحضره ذهنيا كي يسد الفجوة الدلالية التي حدثت بسبب غيابه الفعلي.

وتختلف الدلالات والمقاصد التي يحملها اسم الإشارة من مقام إلى آخر؛ فقد يقصد "المتكلم" في مقام ما العناية بتمييز المشار إليه، أو تحقيره أو تعظيمه، كقوله تعالى: "**أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُم الْمُفْلِحُونَ**"؛[2] فاسم الإشارة (أولئك) حل محل الضمير الذي انزلق في فضاء الآية، والذي يعود على من تقدمت صفاتهم للدلالة على علو منزلتهم، والتنبيه على أنهم جديرون بما ورد بعد اسم الإشارة، وذلك في الآية التي قبلها والتي يقول فيها عز من قائل: "**وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ**" [3] لأن اسم الإشارة موضوع للدلالة على المشار إليه، والمشار إليه الذوات الموصوفة بالأوصاف السابقة، وتعليق الحكم على موصوف يؤذن بعلو الوصف.

---

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 277.

(2) سورة البقرة، الآية 5.

(3) سورة البقرة، ص 4.

كما قد يقصد "المتكلم" إظهار "السامع" في حالة عجز وغباء، لأنه لا يصل بإدراكه إلا إلى المحسوسات كقول الفرزدق. [1]

أولَئِكَ آبَائِي فَجِئنِي بِمِثْلِهِم إِذَا جَمَعَتْنَا يَا جَرِيرُ المَجَامع

وقد صرح السكاكي بأنه قد يقصد باستخدام المسند إليه اسم الإشارة: "بيان حاله في القرب والبعد والتوسط، كقولك: هذا وذلك وذاك، ثم تتفرع على ما ذكر وجوه من الاعتبار، مثل أن تقصد كمال العناية بتمييزه وتعيينه"؛ [2] ويقصد تعيينه وتميزه للدلالة على أنه بؤرة الشعور لدى المتكلم، وينبغي أن يكون كذلك من القارئ أو السامع وذلك ليحقق وظيفة تداولية تعكس اهتمام المتكلم؛ كقول الفرزدق في زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طاب، لما أدعى هشام بن عبد الملك أنه لا يعرفه:

هَذَا الذِّي تَعْرِفُ البَطْحَاء وَطْأَتَهُ وَالبَيْت يَعْرِفُهُ وَالحَلُّ وَالحَـــرَم

هَذَا ابن خَيْر عِبَاد الله كُلُّهُـــم هَذَا التَقي النَّقِيُّ الطَاهِرُ العلـم

هَذَا ابن فَاطِمة إِن كُنْتَ جَاهِلُه بجده أنبِيَاء قَد خَتَمُـــــــوا [3]

كما يشير السكاكي إلى مقام آخر، يستخدم فيه "المتكلم" المسند إليه اسم الإشارة الدال على القرب، وذلك قصد تحقيره واسترذاله، كما في قول عائشة: "يا عجبًا لابن عمرو هذا !!؛ محقرة له، وهو عبد الله بن عمرو بن العاص. [4]

كما يقصد "المتكلم" ببعده (أي استخدام المسند إليه اسم الإشارة المكاني المشير إلى بعيد) تعظيمه كما تقول في مقام التعظيم: "ذلك الفاضل"، و"أولئك الفحول"، وكقوله عز وجل: "**الم ذَٰلِكَ الْكِتَابُ**"؛ [5] وذلك للإشارة إلى بعده –أي القرآن الكريم–درجة.

---

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، المصدر السابق، ص 277.

(2) المصدر نفسه، ص ص 276–277.

(3) عبد العزيز قليقيلة عبده، البلاغة الاصطلاحية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط4، 2001 ص 214.

(4) السكاكي، مفتاح العلوم، المصدر السابق، ص 277.

(5) سورة البقرة، الآية 1–2.

وأيضا في قول امرأة العزيز عن سيدنا يوسف عليه السلام؛ فيما يحكيه جل وعلا: **قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ**،[1] فلم تقل: فهذا، وقد كان يوسف حاضرًا؛ رفعًا لمنزلته في الحسن، واستحقاق أن يحب ويفتتن به، واستبعادًا لمحله.

كما قد يقصد أيضا من بعده التعظيم، كقزله تعالى: **وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا**، [2] كما قد يكون القصد خلاف ذلك؛ أي التحقير؛ كمثل قول: "ذلك اللعين". [3]

2-1-5-التعريف باللام:

تأتي "لام التعريف" في سياق الإشارة إلى معهود بين "المتكلم" و"المخاطب"، و"كان المسند إليه حصة معهودة ومن الحقيقة، كما إذا قال لك قائل: "جاءني رجل من قبيله كذا"، أو رجلان أو رجال، فتقول له: "الرجل الذي جاءك أعرف" أو الرجلان اللذان جاآك أو الرجال الذين جاءوك"؛ [4] وقد تحمل معنى الحبس؛ كقولنا الرجل خير من المرأة، وقد ترد محتملة المعنيين معا كما في قوله تعالى: "**وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس.**" [5] فالام تصح أن تكون للعقد أو للجنس. التعريف بالام ممارسة معيارية تتطلب حضور طرفي التواصل المتكلم والسامع.

2-1-6-تعريف المسند إليه بالإضافة:

يأتي التعريف بالإضافة للإيجاز وهي عملية يفرضها المقام أو السياق على "المتكلم"، من حيث لم يكن لـ "المتكلم" إلى إحضاره المعرف في ذهن السامع طريق سوى ذلك، كقولك: "غلام زيد"، إذا لم يكن عندك منه شيء سواه، أو عند سامعك، أو طريق سواه أخصر. والمقام مقام اختصار؛ أي أن المقام يتطلب الاختصار، وبذلك يبني

(1) سورة يوسف، الآية 32.

(2) سورة الزخرف، الآية 72.

(3) السكاكي: مفتاح العلوم، المصدر السابق، ص 278.

(4) المصدر نفسه، ص 280.

(5) سورة البقرة، الآية 13.

"المتكلم" كلامه من العوم لدى "السامع"، وهذا يعكس البعد التداولي لهذا الاستعمال، "ويسجل ذلك لأغراض تتم بحضور المتلقي حيث تكون الإضافة هي الطريق القصر لتثبيت المسند إليه في ذهن المتلقي". (1)

كما قد تكون إضافته لتحقق قصد آخر؛ مثل أن تكون إضافته تفيد الحث على فعل شيء وذلك ملحوظ في قوله تعالى: **لا تضار والدة بولدها**". (2)

فإضافة الولد إلى والدته حثا واستعطافا لها على ذلك. وقد تغني عن التفصيل المتعذر، كما في قول الشاعر:

قَوْمِي هُم قَتَلُوا أَمِيمَ أَخِي فَإِذَا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي

فالإضافة في (قومي) أغنت عن تفصيل مرجوع؛ وذلك لأن التفصيل يقتضي الإفصاح بأسمائهم وذمها.

2-1-7-المسند إليه معرفة موصوفة:

الحال أو المقام الذي يقتضي؛ فهي إذا أراد "المتكلم" الكشف وإظهار المسند إليه؛ أي أن "المتكلم" يقصد وإيضاحه لـ "السامع"؛ كالقول: "الجسم الطويل العريض العميق تحتاج إلى فراغ يشغله". (3)

2-2 التنكيـــــــر:

ويقابل التعريف بكل طرقه التنكير للمسند إليه، الذي يأتي كذلك؛ لأن قصد المتكلم إفادة معنى النكرة.

---

(1) عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2002 ص 300.

(2) سورة البقرة، الآية 233.

(3) عبد القادر عبد الجليل، مرجع سابق، ص 300.

(3) السكاكي، مفتاح العلوم، المصدر السابق، ص 284.

والحالات التي تقتضي تنكير المسند إليه؛ هي أن يكون المقام غير صالح للتعريف "إما لأنك لا تعرف منه حقيقة إلا ذلك القدر، وهو أنه رجل، أو تتجاهل وترى أنك لا تعرف منه إلا جنسه، كما إذا سمعت شيئا في اعتقادك فاسدًا عمن هو مفتر كذاب، وأردت أن تظهر لأصحاب لك سوء اعتقادك به، قلت: هل لكم في حيوان على صورة إنسان يقول: كيت وكيت؟ متفاديا أن تقول في فلان فتسميه، كأنك تعرف منه، ولا أصحابك، إلا تلك الصورة، ولعله عندكم أشهر من الشمس"؛ (1) فيقصد "المتكلم" بتنكير المسند إليه تجاهله.

كما قد يقصد بالتنكير التهويل والتعظيم؛ كمثل قوله تعالى: "**فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ**"؛ (2) دون أن يقول: "بحرب من الله ورسوله".

وقد يفيد التنكير معنى التقليل، ومثاله في قوله تعالى: **وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر.**" (3)

ويرجع صاحب (خصائص التركيب) التنكير في لفظة رضوان إلى إفادة التقليل فالمعنى وقليل من رضوان الله أكبر من كل نعيم. (4)

3-التقديم والتأخير:

التقديم والتأخير قرين تحويل اللفظ من مكان إلى آخر. وهو الأصل فيه، وهذا التغيير يفترض وجود أصل للكلام يحول عنه، وتكون آلية التقديم والتأخير بمثابة قائمة

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، المصدر السابق، ص 287.

(2) سورة البقرة، الآية 279.

(3) سورة التوبة، الآية 72.

(4) محمد أبو موسى: خصائص التراكيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط3 1980.

للتحولات التي يمكن أن تنتج عن التغير الحادث في القاعدة الأصل، إذ التقديم والتأخير هو الانحراف عن هذه القاعدة.[1]هذا الانحراف الذي يتم وفق أسس وضوابط وأغراض.

وفيه يقول الجرجاني: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية لا يزال يفتر لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك، ولطف عندك، أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان..."[(2)]

ومن الحالات التي تقتضي تقديم المسند إليه على المسند إذا كان ذكره أهم، إما لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه، وإما متضمنًا للاستفهام. [(3)]

وقد يكون في تقديمه اعتبارات تداولية أخرى تتعلق باهتمام "السامع":

- كأن يكون في تقديمه تشويقًا للسامع إلى الخبر ليتمكن في ذهن، ويتأثر به؛ كمثل قولك: "صديقك فلان الفاعل الصانع رجل صدوق".
- وإما للتفاؤل فتقدمه إلى "السامع" لتسره أو تسوؤه؛ مثل أن تقول: "سعيد بن سعيد في دار فلان" و"سفاك بن الجراح في دار صديقك".
- وإما لأن كونه متصفًا بالخبر يكون هو المطلوب؛ أي أن "السامع" يطلبه؛ أي لتحقيق وظيفة تداولية؛ كما إذا قيل لك كيف الزاهد؟؛ فتقول: "الزاهد يشرب ويطرب".
- قد يكون تقديم "المسند" قصد تشويق "السامع"، كقول الشاعر: [(4)]

وَكَالنَّارِ الحيَاةُ، فَمن رمَاد أَوَاخرُهَا، وَأَوَّلُهَا دخَّانُ

---

(1) المبروك زيد الخير: العلاقات الإسنادية في القرآن الكريم–دراسة نحوية بلاغية، دار الوعي للنشر والتوزيع، رويبة الجزائر، ط1 ،2011، ص159

(2) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص127

(3) السكاكي: مفتاح العلوم، المصدر السابق، ص 291.

(4) المصدر نفسه، ص 324.

فكان لتقديم المسند (كالنار) على المسند إليه ما يشوق "السامع" إلى معرفة ما بعدها، لما تشعر به كلمة النار من جليل الخطر، وندرة توقع "السامع" لما يتلوها في هذا المقام.

وإما لاعتبار يعود إلى "المتكلم" لحالته النفسية والذهنية؛ وذلك لتوهم أنه لا يزول عن الخاطر، أو إنه يستلذ؛ فهو إلى الذكر أقرب، كما قد ينبئ تقديمه عن التعظيم".

أما تقديم المسند (الخبر) على المسند إليه (المبتدأ تشويق "السامع" إلى ذكر المسند، كقولـــه: [1]

ثلاثةٌ تشرقُ الدنيَا ببهْجَتِهَا شَمْسُ الضحَى، وأَبُو اسحقَ، والقمرُ

فالشاعر عندما أراد أن يلفت انتباه "السامع" إلى مكانة الممدوح، ويشوقه إلى معرفته أحدث تحريكًا لعناصر الصياغة، قدم فيها الخبر النكرة على المبتدأ، لتكون معرفة "السامع" بالخبر أولًا دافعًا قويًا إلى تعقله بمعرفة المسند إليه، وخاصة بعد أن قيد الخبر بصفات تبعث على الغرابة والعجب؛ فقوله: "ثلاثة" خبر مقدم، ووصفه بالإشراق الذي أسند إلى الدنيا، وجعل سبب إشراق الدنيا بسبب بهجة تلك الثلاثة، فاشتاقت النفوس إلى معرفة من ببهجته تشرق الدنيا وهو المسند إليه الذي هو قوله "شمس الضحى، وأبو اسحق، والقمر".

وقد اشترط السكاكي في هذا السياق تطويل الكلام في المسند وإلا لم يتحقق ذلك الحسن، [2] وكأنه يرى أن تقديم المسند في هذا المقام لا يكفي وحده لإفادة التشويق، وإنما لابد أن يتضافر معه السياق اللغوي والقرائن المعنوية، وهذه لفتة ذكية إلى تجاوز ربط

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، المصدر السابق، ص 324.

(2) المصدر نفسه: ص325.

وظائف التقديم بالصورة اللفظية إلى ربطها بالسياق الذي تتضافر فيه عدة قرائن إفادة المعنى المقصود. [1]

من بين الحالات التي تقتضي التقديم والتأخير مع الفعل؛ وجود فعل وعالم به، لكنه مخطئ في فاعله أو في تفصيله، وأنت تقصد أن ترده إلى الصواب لخطأ في اعتقاده؛ كما تقول: "أنا سعيت في حاجتك"، "أنا كفيت ما همك"، كما يقصد "المتكلم" الادعاء بانفراده بذلك الفعل، وذلك كما في قولك: "أنا كفيت ما همك وحدي"، وذلك تحقيق لغرض تداولي؛ وهو تصحيح اعتقاد السامع الذي يعتقد المتكلم أنه مخطئ فيه.

وفي قولك: "سعيت في حاجتك" أو "سعيت" أنا في حاجتك" "يجب أن يكون عند السامع مع وجود سعي في حاجته، وقد وقع خطأ منه في موجده أو تفصيله، فتقصد إزالة الخطأ، بل إذا قتله ابتداء مفيدًا أن وجود السعي في حاجته منك غير منسوب بتجوز أو سهو أو نسيان، صح"؛ [2] وهذا يعكس الخصائص التداولية لهذا الأسلوب البلاغي.

ومثاله ما جاء في كتابه العزيز عن قوم شعيب: "**وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ**"؛[3] أي العزيز علينا يا شعيب رهطك لا أنت؛ لكونهم من أهل ديننا ولذلك كان جواب قال عليه السلام: "**أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ**"؛ [4]أي من نبي الله ولو أنهم كانوا قالوا: "وما عززت علينا"؛ لم يصح هذا الجواب ولا طابق القصد.[5]

حالة أخرى في المقام نفسه يكون فيه "السامع" معتقدا أنك عرفت إنسانا غير زيد وأنت تقصد رده (أي السامع) إلى الصواب فتقول: "زيدًا عرفت"، وإذا قصدت زيادة تأكيد وتقرير ذلك لـ "السامع"؛ قلت: "زيدًا عرفت لا غيره".

---

(1) محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والاسلوبية عند السكاكي، جامعة الأزهر، غزة، د ط، 2007، ص 182.

(2) السكاكي، المصدر السابق، ص 238.

(3) سورة هود، الآية 91.

(4) سورة هود، الآية 92.

(5) السكاكي: المصدر السابق، ص 238.

أما إذا ظن "المتكلم" أن "السامع" ظن ظنًا فاسدًا؛ أي اعتقادًا خاطئًا؛ وهو أنه يعتقد أنه قد ضرب عمرًا بدل زيد؛ فإنه يقول: "زيدًا ضربت"؛ فيقدم المفعول به عن الفعل؛ وذلك لقصد تداولي، فهو راجع لتصحيح اعتقاد "السامع".

ومثال آخر في هذا المقام وهو أن يعتقد السامع أن زيدا مضروب من قبل غيره؛ فيقول: المتكلم: "أنا ضربت زيدا." ومقام آخر؛ يكون فيها "السامع" يعتقد أن زيد مضروب من قبل غيره؛ فيقول: "المتكلم": "أنا ضربت زيدًا". (1)

وأيضا "إذا قلت:" بزيد مررت". أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد، فأزَلْت عنه الخطأ مخصصًا المرور بزيد دون غيره"؛ (2) وهذا يؤكد أن للتخصيص أبعادًا تداولية.

والتخصيص لازم التقديم، ولذلك تسمع أئمة علم المعاني في معنى: "**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**"(3) يقولون نخصك بالعبادة، ولا نعبد غيرك، ونخصك بالاستعانة لا نستعين بأحد سواك.

وعن فائدة التقديم "كما عرفت إن حالة التقديم هو أن ترى سامعك يعتقد وقوع فعل وهو مصيب في ذلك، لكنه مخطئ في الفاعل أو المفعول أو غير ذلك من مقيدات الفعل، وأنت تقصد رده إلى الصواب"، (4) وفي عبارته نلحظ البعد التداولي.

كما يمكن رد التقديم إلى "المتكلم" والحالة النفسية والانفعالية، وذلك أن بتقديمه والاهتمام بشأنه لكونه في نصب عينيه وأن التفات خاطره إليه في التزايد؛ "كما تجدك إذا وارى قناع الهجر وجه من روحك في خدمته، وقيل لك: ما الذي تتمنى؟ تقول: وجه الحبيب أتمنى، فتقدم". (5)

---

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 339.

(2) المصدر نفسه، ص 339.

(3) سورة الفاتحة، الآية 5.

(4) السكاكي، المصدر السابق، ص 341.

(5) المصدر نفسه، ص 342.

كما أن في "التقديم" يراعى حال المخاطب أو "السامع"؛ وفي هذا المقام يقول السكاكي: "كما إذا أخذت في الحديث، وتوهمت لقرائن الأحوال من أنت معه في الحديث ملتفت الخاطر إلى معنى ينتظر مساقك الحديث إلمامك به، فيبرز ذلك المعنى عندك في معرض أمر يتجدد في شأنه التقاضي ساعة فساعة، فكما تجد له مجالا في الذكر صالحا تتوقف أن تذكره، مثل ما تقول لصاحبك: أعجبني المسألة الفلانية من كتابك، وتأخذ في كتب وذيت.. وله كتاب آخر فيه مسائل، فتحدث أن كتابه الآخر واقع الآن في ذهنه، وهو كالمنتظر: هل تورده في الذكر، فتقول: وأعجبني من كتابك الآخر المسألة الفلانية فتقدم المجرور على المرفوع"؛ [1] ومن عبارة السكاكي نلحظ أن التقديم يرجع إلى ما يعتقد أو يتوقع "المتكلم" (وذلك من خلال المقام والقرائن الحالية والمقامية المحيطة به أثناء الحديث) أن في تقديمه ما يهم "السامع" ويتوقع منه أن يذكره، أي أن يراعي حال "السامع" في تقديمه، وهنا أيضا يظهر الجانب التداولي بوضوح.

وفي مثال يوضح به هذه الحالة يقول: "قال عز وجل في سورة القصص عن موسى عليه السلام: "**وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يسعى**"[2] فذكر المجرور بعد الفاعل وهو موضعه، وقال في سورة يس وفي قصة عيسى عليه السلام: "**وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رجل يسعى.**" [3] فقدم ما كان أهم، يبين ذلك أنه حين أخذ في قصة الرسل، اشتمل الكلام على سوء معاملة أصحاب القرية لهم، وأنهم أصروا على تكذيبهم، وانهمكوا في غوايتهم مستشرين على باطلهم، فكان مظنة أن يعلن السامع على مجرى العادة، تلك القرية قائلا: ما أنكدها تربة، وما أسوأها منبتا، ويبقى مجيلا في فكره: أكانت تلك المدرة بحافاتها كذلك، أم كان هناك قطر دان أو قاص منبت خير، منتظرًا لمساق الحديث، هل يلم بذكره؟ فكان هذا العارض مهمًّا فكما جاء موضع له صالح ذكر، بخلاف قصة

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 343.

(2) سورة القصص، الآية 20.

(3) سورة يس، الآية 20.

موسى"؛[1] وهنا أيضا التقديم جاء لغاية تداولية وهي ما كان ينتظره "السامع" من "المتكلم" في مساق حديثه.

➢ **تأكيد المسند إليه:**

وفي هذه الحالة يقول السكاكي: "الحالة التي تقتضي تأكيده: فهي إذا كان المراد أن لا يظن بك السامع في حملك ذلك تجوزًا أو سهوًا أو نسيًا، كقولك: عرفت أنا وعرفت أنت، عرف زيد أو نفسه، أو عينه" [2]؛ حيث يراعي موقف السامع وعلاقته به.

➢ **عطف المسند إليه:** الحالة التي تقتضي العطف هي أن يكون قصد "المتكلم" تفصيل المسند ولكن مع الاختصار، كقولك: "جاء زيد وعمرو وخالد".

كما قد يكون قصده رد "السامع" عن الخطأ في حكمه؛ كقولك: "جاءني زيد لا عمرو" لمن يعتقد أن عمرًا جاءك دون زيد، أو أنهما جاآك معًا؛ حيث يحاول "المتكلم" أن يغير اعتقاده.

أو كان القصد الشك فيه أو التشكيك؛ كقولك: "جاءني زيدا أو عمرو"، أو كان القصد من ذلك التفسير لقولك: "جاءني أخوك أي زيد". [3]

➢**قصر المسند إليه على المسند:** ويحدد السكاكي الحالة التي تقتضي قصر المسند إليه على المسند: (فهي أن يكون عند السامع حكم مشوب بصواب الخطأ، وأنت تريد تقرير صوابه ونفي خطئه، مثل أن يكون عند السامع: "أن زيد متمول وجواد"، فتقول له: "زيد متمول لا جواد"، ليعرف أن زيد مقصورا على التمويل). [4]

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 344.
(2) المصدر نفسه: ص 284-285.
(3) المصدر نفسه: ص 286.
(4) المصدر نفسه: ص 287.

ويتضح أكثر؛ فيما يحكي عن اليهود؛ في قوله تعالى: "**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ**"؛ [1] أي يقولون: نحن مقصورون على الصلاح لا يتأتى منا أمر سواه.

وجميع ما ذكرنا في هذه المقتضيات تمثل ما يسمى عند السكاكي بمقتضى الظاهر؛ إلا أن المسند إليه قد يخرج "لا على مقتضى الظاهر"، وذلك لتحقيق مقاصد ومعاني تداولية.

فوضعه اسم الإشارة موضع الضمير، قد يقصد في ذلك التهكم والسخرية من "السامع"، كما إذا كان فاقد البصر، وذلك لتحقيق وظائف تداولية.

– لتنبيه لكمال بلادة وغباء "السامع"، بأنه لا يميز بين المحسوس بالبصر وغيره.

– أو لاختبار كمال فطنة "السامع" وذكائه، وبعد غور إدراكه؛ بأن يدرك غير المحسوس بالبصر عنده، كالمحسوس من غيره، أو قصد ادعاء أنه ظهور المحسوس بالبصر؛ كقول الشاعر:

تعاللتِ كي أشجَى، ومَا بِكِ علةٌ تريدينَ قتْلِي، قَدْ ظَفَرْتِ بِذَلِك

فاسم الإشارة (بذلك) يوحي بتجسد الأمر المعنوي (القتل)، وتحققه في صورة محسوسة مدركة، وذلك على الرغم من أن المشار إليه غير متحقق فعلًا؛ أو غير موجود في الواقع لكن "الشاعر" استطاع أن يستغل دلالة اسم الإشارة الحسية في تأكيد المعنى، واستحضاره في صورة محسوسة أمام "السامع". [2]

كما أشار السكاكي إلى حالة أخرى يوضع فيه المضمر موضع المظهر، كقولك: "هو زيد عالم"، وقولك: "هي هند مليحة"، وذلك "ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه وذلك

(1) سورة البقرة، الآية 11.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم، المصدر السابق، ص 294.

أن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظرًا لعقبى الكلام كيف تكون، فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه، وهو السر في التزام تقديمه، قال الله تعالى: "**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ**"،[1] وقال: "**فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ**"، [2]كما يوضع المظهر موضع المضمر إذا أريد تمكين نفسه زيادة تمكين"،[3]فالمتكلم يلجأ إلى استخدام الضمائر بطريقة تؤدي إلى غموض دلالتها مؤقتا قبل اكتمال الكلام، مما يجعل "السامع" في ترقب وتيقظ لمعرفة إحالة الضمير، ومن ثم يتمكن الكلام في نفسه أبلغ تمكن.

كما يوضع المظهر موضع المضمر، إذا أريد تمكين نفسه زيادة تمكين كقوله: إن تسألوا الحق نعط الحق سائله؛ وقوله عز قائل: (الله الصَّمَدُ)، بعد قوله: (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ).

كما قد يستعمل "المتكلم" الاسم الظاهر بدل ضمير التكلم، كالخلفاء حين قولهم: "أمير المؤمنين يرسم لك" بدل: "أنا أرسم لك"، وذلك قصد إدخال الروعة في ضمير "السامع" وزيادة المهابة، أو تقوية داعي المأمور، أو قصد الاستعطاف كقولك: "أيسرك يتضرع إليك"؛ مكان: "أنا أتضرع إليك"، ليكون أدخل في الاستعطاف.[4] ثم يشير السكاكي على نمط آخر من الكلام يخرج المسند فيه؛ لا على مقتضى الظاهر، وسمي السكاكي هذا النمط من الكلام "بالقلب، وهي شعبة من الإخراج لا على مقتضى الظاهر ولها شيوع في التراكيب، وهي مما يورث الكلام ملاحة". [5]

(1) سورة الإخلاص: الآية 1-2.
(2) سورة الحج: الآية 46.
(3) السكاكي: مفتاح العلوم، المصدر السابق، ص 294-295.
(4) المصدر نفسه: ص 295.
(5) المصدر نفسه: ص 312.

كما قد يخرج المسند لا على مقتضى الظاهر، و"هذا النمط سمي فيما بيننا بالقلب، هي شعبة من الإخراج لا على مقتضى الظاهر ولها شيوع في التراكيب، وهي مما يورث الكلام ملاحة". [1]

ويقول السكاكي: "واعلم أن مستودعات هذا الفن لا تتضح إلا باستبراء زناد خاطر وقاد، ولا تتكشف أسرار جواهرها إلا لبصيرة ذي طبع وقاد، ولا تضع أزمتها إلا في راكض في حلبتها إلى أنأى مدى، باستفراغ طوق متفوق أفاويق استثباتها بقوة فهم، ومعونة ذوق مولع من لطائف البلاغة بما يؤثرها القلوب بصفايا حباتها، وتنثر عليها أفئدة مصاقع الخطباء خبايا محباتها"؛[2] حيث يصرح بقوله هذا إلى أن هذا الأسلوب في البلاغة والحديث؛ لا يكون إلا من "متلقي" أو "سامع" له خصوصية؛ فيحب أن يكون ذا فطنة وذكاء، لكي يكشف أسرارها ومعانيها، بالإضافة إلى الذوق عالي في لمعرفة لطائف البلاغة.

فنلاحظ أن إخراج الكلام على مقتضى الظاهر له بعد تداولي، راجع للتأثير الذي يحدثه في نفس "السامع"، وبتوليده لمعاني جديدة نابعة من قصد "المتكلم".

وفي ذلك يقول د. بلحبيب رشيد: التقديم والتأخير نمطان يعبران عن حالة بلاغية عامة، تحكم شكل البنية الإسنادية، فلا يقدم ولا يؤخر أي عنصر إلا حين يكون الترتيب نابعا من شروط تداولية عميقة، تتكلف بمطابقة المقام للمقام في المركب الذي طرأت عليه أحوال التقدم أو التأخر. [3]

(1) السكاكي: مفتاح العلوم المصدر السابق، ص314.

(2) المصدر نفسه، ص 356.

(3) بلحبيب رشيد: ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو، منشورات كلية الآداب جامعة محمد الأول، وجدة المغرب، ط1، 1998، ص258.

4-الالتفـــــات:

جاء مصطلح "الالتفات" البلاغي بوصفه الانتقال في الكلام من أسلوب إلى أسلوب، متصلًا بمعناه اللغوي، وهو ما أوضحه ضياء الدين بن الأثير (637 هـ)؛ بقوله: "وحقيقته مأخوذة من التفات الإنسان عن يمينه وشماله؛ فهو يقبل بوجه تارة كذا وتارة كذا، وكذلك يكون هذا النوع من الكلام خاصة، لأنه ينتقل من صيغة إلى صيغة، كالانتقال من خطاب إلى خطاب حاضر إلى غائب، أو من خطاب غائب إلى حاضر، أو من فعل ماض إلى فعل مستقبل، أو من مستقبل إلى ماض أو غير ذلك".

أما السكاكي يعرف هذا النوع من الكلام؛ بأنه "نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة، لا يختص المسند إليه، ولا هذا القدر، بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثتها ينتقل كل واحد منها إلى الآخر، ويسمى هذا النقل التفاتًا عند علماء المعاني، والعرف يستكثرون منه ويرون الكلام إذا انتقل من أسلوب إلى أسلوب أدخل في القبول عند السامع وأحسن تطرية لنشاطه وأملأ باستدرار إصغائه"[1].

والسكاكي في عبارته يشير إلى البعد التداولي للالتفات، وذلك من خلال تأثيره في "السامع". وبذلك تنبه السكاكي للبعد التداولي لهذا الأسلوب؛ حيث "يكتسب الالتفات تداوليته من تغيير الأساليب والصيغ الزمنية والمكانية والكلمات، أضف إلى ذلك التجنيس في الكلمات والتلوين في الألفاظ والحروف لمباغتة المتلقي والتأثير فيه بنقله من قضية إلى قضية". [2]

(1) محمد سويرتي، اللغة ودلالاتها: تعريف تداولي للمصطلح البلاغي، مجلة عالم الفكر، الكويت، ع3، مارس 2000، ص 44.

(2) ابن الأثير: المثل السائر، ج3، ص03.

كما تتضح وظيفة تداولية أخرى للالتفات في قوله: "متى أختص موقعه بشيء من ذلك، كساه فضل بهاء ورونق، وأورث السامع زيادة هزة ونشاط، ووجد عنده من القبول أرفع منزلة ومحل، إن كان ممن يسمع ويعقل"؛[1] وهنا يشير إلى نوع معين من السامعين والمتلقين حيث قال: "ممن يسمع ويعقل"، حتى تحدث القبول لدى "السامع"، ويتأثر بها.

كما ربط علماء البلاغة ربطًا دقيقًا بين ظاهرة "الالتفات" وبين حالات "السامع" المتفاوتة؛ إذن إن "السامع" عندما يلقى عليه الكلام لا يبقى على حالة واحدة مطردة، وإنما بمعايشته لمقام وسياق الكلام، واندماجه في الحالة الشعورية التي يصدر عنها القول، يتحول من حال إلى حال، تبعا لتبدل أحوال "المتكلم"، وتفاوت مشاعره مع كل موقف من مواقفه؛ فـ "إن المرء إذا أخذ في استحضار جناياتٍ جانٍ متنقلًا فيها عن الإجمال إلى التفصيل، وجد من نفسه تفاوتًا في الحال بيّنًا لا يكاد يشبه آخر حاله هناك أولها". [2]

وقد أوضح السكاكي ذلك بالتمثيل لحال "المتكلم" مع من له جنايات في حقه يقول: "أو ما تراك إذا كنت في حديث مع إنسان، وقد حضر مجلسكما من له جنايات في حقك، كيف تصنع؟ تحول عن الجاني وجهك، وتأخذ في الشكاية عنه إلى صاحبك، تبثه الشكوى معددًا جناياته واحدة فواحدة، وأنت فيما بين ذلك واجد مزاجك يحمي على تزايد، يحرك حالة لك غضبية تدعوك إلى أن تواثب ذلك الجاني وتشافهه بكل سوء، وأنت لا تجيب، إلى أن تغلب، فتقطع الحديث مع الصاحب، ومباثتك إياه، وترجع إلى الجاني

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 299.

(2) المصدر نفسه: ص299.

مشافهًا له: بالله، قل لي: هل عامل أحد مثل هذه المعاملة؟ هل يتصور معاملة أسوأ مما فعلت...". (1)

ففي حالة تعديد جنايات الجاني استخدم "المتكلم" ضمير الغائب، الذي يوحي بتغييبه له، وانصرافه عنه وإنكاره، ولكن عندما ازدادت حالته توترًا مع ذكر تلك الجنايات، تحولت حركة الصياغة من مقام الإخبار بضمير الغائب إلى مقام الخطاب، لإلصاق تلك الجنايات به مباشرة ومواجهته عن قرب؛ أي أن لالتفات أو العدول هنا عن ضمير الغائب إلى ضمير المخاطب جاء مسايرًا لحال المتكلم من ناحية، ولحال "السامع" الخاص الذي ارتكب الجنايات من ناحية أخرى.

كما يتجلى ربط السكاكي بين أسلوب "الالتفات" وحال "المتكلم" النفسية في تحليله لهذه الأبيات:

تطاول ليلــك بالأثمـدِ ونام الخليُّ ولم ترقـــدِ
وبات وباتت لـــه ليلة كليلة ذي العائر الأرمـد
وذلك من نبأ جــاءني وخبرته عن أبي الأسود

التفت في البيت الأول من التكلم الذي يقتضيه المقام إلى الخطاب بقوله: "ليلتك، لن ترقد"، ثم انتقل من الخطاب إلى الغيبة في البيت الثاني بقوله: "بات، وباتت له"، والالتفات الثالث تمثل في الانتقال من الغيبة إلى التكلم في البيت الثالث بقوله: "جاءني، خبرته".

يرى السكاكي أن الشاعر في التفاتته من ضمير المتكلم إلى المخاطب إلى الغائب ثم إلى المتكلم، كان مسايرا للتوتر الشعوري الداخلي في نفسه، الذي يتأرجح بين حالتي

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 300.

الثوران والهدوء، وبين الإقبال والإدبار، وكان يمكنه أن لا يلتفت البتة، وذلك أن يسوق الكلام على الحكاية في الأبيات الثلاثة فيقول:

تطاول ليلي بالأثمد ونـــــام الخلي ولم أرقد
وبت وبات لنا ليلة

أو أن يلتفت نوعًا واحدًا فيقول:

وبتُّ وباتَ لكم...

وذلك من نبأ جاءكم وخبرتم عن أبي الأسود

ولكن لما كان الأمر يتعلق بذات "المتكلم"، وحالتها الشعورية التي بلغت درجة عظيمة من التوجع والتألم، وأراد أن يعبر عن فظاعة مأساته، وبلوغ أثرها في نفسه، التفت في البين الأول مبينا أن نفسه وقت ورود النبأ عليها ولهت وله الثكلى، فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي إلا بتفجع الملوك له، وتخزنهم عليه، وأخذ يخاطبه بـ: "تطاول ليلك تسليةً.

وفي التفاته الثاني إشارة إلى أن المتحزن تحزَّن صدقً، ولذلك خاطبه بأنه لا يتفاوت الحال عنده خاطبتك أم لم أخاطبك.

وفي التفاته الثالث دليل على أن جميع ذلك إنما كان يخصه وحده دون سواه. [1]

ويطرح السكاكي تعليلات أخرى محتملة لصور الالتفات في الأبيات، تؤكد حرصه على ربط النص بـ "المتكلم"، وأن أي مسلك تعبيري لابد أن يكون نابعا من ذات "المتكلم" ومعبرًا عنها، فيقول معللًا الالتفات الأول "بأن ذلك النبأ أطار قلبه وأبار لبه، وتركه حائرا فما فطن معه لمقتضى الحال من الحكاية فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 302-303.

الدائر في مجاري أمور الكبار أمرا ونهيا، والإنسان إذا دهمه ما تحار له العقول وتطير له الألباب، وتدهش معه الفطن، لا يكاد يسلم كلامه عن أمثال ذلك.

وفي التفاته الثاني: ما يدل على أنه بعد الصدمة الأولى حين أفاق شيئا مدركًا بعض الإدراك ما، وجد النفس معه، فبنى الكلام على الغيبة قائلا: "وبات وباتت له".

أما التفاته الثالث: فيدل على اختصاصه بتلك المأساة دون غيره.

والصورة الثالثة المحتملة لتعليل أساليب الالتفات الفائتة، أوضحها السكاكي بأنه نبه في التفاته الأول على أن نفسه حين لم تتثبت، ولم تتصبر غاظه ذلك، فأقامها مقام المستحق للعتاب قائلا له على سبيل التوبيخ والعير: تطاول ليلك... وفي الثاني، على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب، فحين سكت عنه الغضب بالعتاب الأول فإن سورة الغضب بالعتاب تتكسر ولّى عنها الوجه وهو يدمدم قائلا: وبات وباتت له... وفي التفاته الثالث على ما تقدم. (1)

ويتضح مما سبق أن السكاكي قد أدرك أن النص الأدبي، قد يحمل أكثر من تفسير ولا يمكن ضبط وجوهه بهذا التفسير أو ذاك، وأن هذا دليل على شعريته وخصب إيحاءاته، لذا وضعنا أمام ثلاثة احتمالات ممكنة لتفسير صور الالتفات، مع إمكانية الزيادة عليها وعدم الوقوف عندها.

ومما يلاحظ على السكاكي أنه قد ربط "الالتفات" بالحالة النفسية لـ "السامع"، وذلك في تحليله للالتفات في سورة الفاتحة، حيث إنها موجهة إلى جميع المتلقين لا لمتلق بعينه، ففي قوله تعالى: (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)؛ نرى أن الالتفات وقع من ضمير الغائب المتمثل في الأسماء الظاهرة، إلى ضمير المخاطب في قوله تعالى: (إياك نعبد وإياك نستعين)، وهو تحول في النسق التعبيري يوافق حالة المتلقي الجماعي أثناء قراءة النص القرآني؛ فعند شروع المصلين في

(1) السكاكي: المصدر السابق ، ص 303.

الصلاة يكونون متهيبين من عظمة الله وسلطانه، متضرعين بالحمد والثناء تقربًا إليه، فكان ضمير الغائب يناسب تلك المكانة العظيمة التي تحجب عنهم محاضرته ومخاطبته، ولكن مع الاستمرار في الحمد والثناء على نعم الله، والإقرار بملوكته وقدرته، يزداد إقبالهم عليه، ويكونون قد تأهلوا لمخاطبته ومناجاته وإزاحة الحجب عنهم لأن "العبد المنعم عليه بتلك النعم العظام الفائتة للحصر، إذا قدر أنه ماثل بين يدي مولاه، من حقه إذا أخذ في القراءة أن تكون قراءته على وجه يجد معها في نفسه شبه محرك إلى الإقبال على من يحمد، صائر في أثناء القراءة، إلى حالة شبيهة بإيجاب ذلك عند ختم الصفات". (1)

فـ "السامع" يزداد إقبالا نحو مولاه مع ذكر كل صفة من تلك الصفات، فما أن يبلغ إلى قوله تعالى: (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)، حتى يجد محركًا قويًا للإقبال عليه، ومخاطبته: إياك يا من هذه صفاته نعبد ونستعين، لا غيرك. (2)

وبذلك يكون لـ "الالتفات" أبعادًا تداولية؛ إذ أنه يرتبط بحالة كل من "المتكلم" و"السامع"، كما تظهر الحالة النفسية لـ "المتكلم".

وبذلك يلعب الالتفات دورًا مهما في تأدية المعنى الذي يتحرك في نفس المتكلم، وليس مجرد تلوين للقناة الأدائية لأحداث هزة فنية في نفس المتلقي، أو إيقاظ لأحاسيسه ومشاعره، فهو يلجأ إيه عندما يشعر بقصور النظام اللغوي في صورته المثالية عن تأدية المعنى المراد، وأنه لابد من اختراق قواعده ونظمه التراكبية، حتى يتمكن من مراعاة مقتضى الحال، والإيفاء بالمعنى المقصود؛ لذلك كان السكاكي مصيبًا في نقله لمبحث الالتفات من علم البديع إلى علم المعاني، طالما أن الأمر يتعلق بكيفية أداء المعنى ومطابقته لمقتضى الحال. (3)

---

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، المصدر السابق، ص 300.

(2) المصدر نفسه، ص 301.

(3) محمد صلاح زكي أبو حميدة، مرجع سابق، ص 158-159.

وإن كان البعض[1] يرى أن السكاكي قد اضطرب في تصنيفه الالتفات، بذكره تارة في علم المعاني، وتارة في علم البديع، على الرغم من اختلاف هذين العلمين في وظيفتهما وطريقة معالجتهما للقضايا البلاغية، إلا أننا نرى أن السكاكي عندما ذكرها في علم البديع أسار إلى وظيفتها التي تحمل جانبًا من جماليات علم البديع وفوائده.

5-الفصل والوصـــــل:

يعرفه السكاكي بأنه "ترك العاطفة وذكره على هذه الجهات وكذا طي الجمل عن البين ولا طيها"،[2]ثم يبرز فضل هذا النوع من الكلام؛ وذلك بأنه "لمحك البلاغة، ومنتقد البصيرة، ومضمار النظار، ومتفاضل الأنظار، ومعيار قدر الفهم، ومسبار غور الخاطر، ومنجم صوابه وخطائه، ومعجم جلائه وصدائه، وهي التي إذا طبقت فيها المفصل شهدوا لك من البلاغة بالقدح المعلى، وأن لك إبداع وشيها اليد الطولي"؛[3]وبذلك تحتاج لتطبيقها واستعمال هذا النوع من الكلام إلى "متكلم" خاص، حتى أنه إذا أحسن استعمال هذا الأسلوب في حديثه شهد له بالمنزلة العليا في البلاغة، و"متلقي" خاص أيضا ذا فكر وقاد ونظر ثاقب.

كما يذكر السكاك أن من شروط كون العطف بالواو مقبولا "هو أن يكون بين العطف والمعطوف جهة جامعة، مثل ما ترى في نحو الشمس والقمر، السماء والأرض، والجن والإنس... بخلافه في نحو: الشمس ومرارة الأرنب، وسورة الإخلاص والرّجْلُ

(1) حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، ص 26-29.
(2) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 357.
(3) المصدر نفسه، 357.

اليسرى من الضفدع..."،[1] ويمكن أن نعتبر هذا الشرط تداولي لأن له علاقة بفهم السامع أو المتلقي لما بقوله المتكلم.

ويحدد السكاكي الأحوال المقتضية للقطع بقوله: "أما الحالة المقتضية للقطع فهي نوعان: أحدهما يكون للكلام السابق وحكم وأنت لا تريد أن تشركه الثاني؛ فيقطع، ثم إن هذا القطع يأتي أما على وجه الاحتياط، وذلك إذا كان يوجد قبل الكلام كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه، ولكن المقام مقام احتياط فيقطع كذلك، وإما على وجه الوجوب، وذلك إذا كان لا يوجد.

وثانيهما أن يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال: فتنزل ذلك منزلة الواقع، ويطلب بهذا الثاني وقوعه جوابًا له؛ فيقطع عن الكلام السابق، وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلا لجهات لطيفة إما لتنبيه السامع على موقعه، أو لإغنائه أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء، أو لئلا يقطع كلامه بكلامه، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وهو تقدير السؤال... ويسمى النوع الأول قطعا، والثاني استئنافا"؛ [2] نلحظ أن الأحوال المقتضية للاستئناف ترجع إلى مبادئ تداولية، وهي تتعلق بـ "السامع" وذلك بتنبيه وإغنائه عن السؤال، أو إسكاته عن الكلام؛ حيث يبادر "المتكلم" إلى الجواب عن السؤال الذي قد يثير استفهامًا في ذهن السامع، وذلك لضمان ألا يقطع كلامه. [3]

ثم يتحدث السكاكي عن الانقطاع فيقول: "وأما الحالة المقتضية لكمال انقطاع ما بين جملتين: فهي أن تختلفا خبرًا وطلبًا، مع تفصيل يعرف في الحالة المقتضية للتوسط، أو أن اتفقتا خبرًا، فأن لا يكون بينهما ما يجمعهما عند الفكرة جمعًا من جهة العقل أو

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، المصدر السابق، ص 359.

(2) المصدر نفسه، ص ص 360-361.

(3) محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط 1، 1991، ص 116.

الوهم أو الخيال"؛ [1]أي أن كمال الانقطاع يكون باختلاف أسلوب الجملتين خبرًا وطلبًا، أما إذا اتفق أسلوب الجملتين خبرًا وطلبًا مع وجود جامع عقلي أو وهمي او خيالي؛ فإنه بذلك يجعل الجملتين بين كمال الاتصال وكمال الانفصال وهو ما يقتضي الوصل بينهما، وبذلك يحدد كل من الفصل والوصل بناء على اتفاق أو عدا اتفاق الجملتين في الأسلوب.

حيث اشترط في الوصل وجود جامع خيالي؛ حيث يحاول فيه السكاكي الربط بين خيال وما يدور في ذهن "المتكلم" وبين طريقته وأسلوبه في الربط والجمع بين الجمل والعبارات في كلامه؛ فيقول محددًا الجامع الخيالي بقوله: "هو أن يكون بين تصوراتهما تقارن في الخيال، مما يصل إليه، ويتكرر لديه، ولذلك لما لم تكن الأسلوب على وتيرة واحدة، فيما بين معشر البشر، اختلفت الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتبًا ووضوحًا، فكم من الصور تتعانق في الخيال، وهي في آخر ليست تتراءى، كم صور تكاد تلوح في الخيال، وهي في غيره نارٌ على علم"؛ [2]وبهذا الشرط في الوصل؛ وهو وجود جامع خيالي يجعل الوصل مرتبطا بالموقف التواصلي، ذلك لأن الجامع يختلف باختلاف المتكلمين والسامعين بيئيًا ومهنيًا؛ ولذلك يعكس الخاصية والوظيفة التداولية للوصل.

ثم يدلل على رأيه هذا يقول: "وإن أحببن أن تستوضح ما يلوح به إليك، فحدق إليه من جانب اختبارك، تلق كاتبًا بتعديد: قرطاس، محبرة، وقلم، ونجارًا بتعديد: منشار وقدوم، وعتلة... فإنهم جميعاً، لمصادفتهم معدوداتك على وفق الثابت في خيالهم"،[3] وبذلك تكون يختلف الرابط الخيالي باختلاف مهنة كل "متكلم" وقد سبقت الإشارة إليه.

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 361.

(2) المصدر نفسه، ص 363.

(3) المصدر نفسه، ص 363.

بالاعتماد على الجامع الخيالي لدى "السامع" أو "المتلقي"؛ قام السكاكي بتفسير الجمع بين الإبل والسماء، والجبال والأرض في قوله تعالى: "**أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ**"[1] يقول السكاكي: "أن أهل الوبر إذا كان مطعمهم ومشربهم وملبسهم من المواشي، كانت عنايتهم مصروفة لا محالة، إلى أكثرها نفعًا، وهي: الإبل ثم إذا كان انتفاعهم بها لا يتحصل إلا بأن ترعى وتشرب، كان جل مرمى غرضهم نزول المطر، وأهم مسارح النظر عند هم السماء، ثم إذا كانوا مضطرين إلى مأوى يأويهم، وإلى حصن يتحصنون فيه، ولا مأوى ولا حصن إلا الجبال... فما ظنك بالتفات خاطرهم إليها، ثم إذا تعذر طول مكثهم في منزل، ومَنْ لأصحاب مواشي بذاك، كان عقد الهمة عندهم، بالتنقل من أرض إلى سواها، من عزم الأمور، فعند نظره هذا أَيَرَى البدوي إذا أخذ يفتش مما في خزانة الصور له، لا يجد صورة الإبل حاضرة هناك، أو لا يجد صورة السماء لها مقارنة، أو تعوزه صورة الجبال بعدهما، أولا تنص إليه صورة الأرض تليها بعدهن، لا"؛ [2] وفي هذا ربط بين "السامع" وبيئته.

ولذلك ولجهل "السامع" بهذا الرابط بين الكلام؛ فإنه لا يتأثر به "فقل لي: إذا لم يوفِّه حقه (أي السامع) من التيقظ، وأنه من أهل المدر، أنى يستحلي كلام رب العزة مع أهل الوبر حيث يبصرهم الدلائل ناسقًا ذلك النسق: (أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ) لبعد البعير عن خياله في مقام النظر، ثم لبعده في خياله عن السماء، وبعد خلقه في رفعها، وكذا البواقي لكن إذا وفاه حقه بتيقظه لما عليه تقلبهم في حاجاتهم جاء الاستجلاء"، [3] فـ

(1) سورة الغاشية: الآيات 17-20.

(2) السكاكي: المصدر السابق، ص 366-367.

(3) المصدر نفسه: ص 366.

"الحضري حيث لم تتآخذ عنده تلك الأمور وما جمع خياله تلك الصور على ذلك الوجه إذا تلا الآية قبل أن يقف على ما ذكرت، ظن النسق بجهله معيبًا، للعيب فيه"؛ [1] ولجهل هذه الأبعاد التداولية وعلاقة هذا الجمع بين الإبل والسماء والجبال والأرض بـ "السامع" البدوي الذي وجه إليه هذا الخطاب؛ فإنه سيرى أن هذا الخطاب معيب وغير مقبول بالنسبة إليه؛ أي أنه خطاب غير ناجح؛ إذ فشل في الوصول لقصد المتكلم، كما لم يحدث التأثير المنشود فيه كمتلقي.

ويورد السكاكي أمثلة لـ "القطع"؛ من بينها الشاهد الشعري التالي؛ وهو قول الشاعر:

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَنِي أَبْغِي بِهَا بَدَلًا، أَرَاهَا فِي الظِلَالِ تَهِيمُ

والذي يعلق عليه السكاكي بقوله: "لم يعطف (أراها) كي لا يحسب السامع العطف على (أبغي) دون (تظن)، ويعد (أراها في الظلال تهيم) من مظنونات سلمى في حق الشاعر، وليس هو بمراد، إنما المراد أنه حكم الشاعر عليها بذلك، وليس بمستبعد؛ لانصباب قوله: (وتظن سلمى أنني أبغي بها بدلا)، إلى إيراد: فما قولك في ظنها ذلك؟ أن يكون قد قطع (أراها) ليقع جوابا لهذا السؤال على سبيل الاستئناف)؛ [2] كأن الشاعر يتحدث مع "سامع" يتخيله؛ فيقول: "وتظن سلمى أنني أبغي بها بدلًا"، فيسأله: "فما قولك في ظنها ذلك؟ فيقطع، ويكون جوابه: "أراها في الظلال تهيم"، ليقع جوابًا لهذا السؤال على سبيل الاستئناف، كما أنه لم يعطف لكي لا يظن "السامع" غير قصد ومراد "المتكلم"؛ حيث يتجلى البعد التداولي.

ومن أمثله "الاستئناف"؛ أيضا؛ قول الشاعر:

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 367.

(2) المصدر نفسه، ص 370-371.

زعمَ العواذلُ أنني في غمرة صدقّوا، ولكنْ غمرتي لا تنجَلِي

فـ (لم يعطف "صدقوا" على "زعم العواذل" للاستئناف، وقد أصاب المحز؛ وذلك أنه حين أبدى الشكاية عن جماعات العذل بقوله: "رغم العواذل أنني في غمرة" فكان مما يحرك السامع عادة، ليسأل: هل صدقوا في ذلك أم كذبوا؟ صار هذا السؤال مقتضى الحال، فبنى عليه تاركًا للعطف على ما عليه إيراد الجواب عقيب السؤال"؛ [1] فقد بنى كلامه المقطوع على سؤال قدره، وذلك أن كلامه يحرك "السامع" ويجعله يسأل "هل صدقوا في ذلك أم كذبوا؟؛ فأجابه: "صدقوا".

و"الاستئناف" يكون جوابًا لسؤال يقدره "المتكلم"؛ وذلك أن "السامع" قد يسأل إذا سمع الجملة الأولى؛ فيقطع المتكلم حديثه؛ ثم يستأنفه مجيبًا؛ وذلك لكي يغني "السامع" عن السؤال، وهو مبدأ تداوليكما سبق وأن ذكرنا.

ومثال آخر؛ قد يظهر فيه هذا البعد التداولي أكثر؛ وذلك في قول الشاعر:

ابكِي عَلَى قَتْلَى العدوان فإنَّهُمْ طَالَتْ إِقَامَتُهُمْ بِبَطْنِ بـرَامِ

كَانُوا عَلَى الأَعدَاءِ، نَارَ مَحَرِّقٍ وَلقَومِهِمْ حَرَمًا مِنَ الأَحْرَام

يقول فيه السكاكي: "قطع: كانوا للاستئناف لأنه حين أمرها بالبكاء كأنه توهمها قالت: ولِمَ أبكيهم؟ أو كيف أبكيهم؟ صفهم لي كيف كانوا؟ فقال: مجيبا على الأعداء"؛ [2] مراعيًا بذلك مبدءً تداوليا يتعلق بـ "السامع".

وفي حديث السكاكي عن مقامات الفصل يضيف قائلا: "تكون في حديث ويقع في خاطرك حديث آخر لا جامع بينه وبين ما أنت فيه بوجه، أو بينهما جامع غير ملتفت؛

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 372.

(2) المصدر نفسه: ص 373.

إليه لبعد مقامك عنه، ويدعوك إلى ذكره داع، فتورده في الذاكر مفصولا"؛[1] وبذلك يكون الفصل متعلقًا بشروط تداولية؛ فيجب أن يكون بين الحديث الذي سيورده "المتكلم" وما سبقه من حديث علاقة معينة؛ فإذا لم تكون هناك علاقة وجب الفصل.

ويقدم مثالًا على هذا المقام، وهو أنك "كنت في حديث مثل: كان معي فلان فقرأ، ثم خطر ببالك أن صاحب حديثك جوهري، ولك جوهرة لا تعرف قيمتها، فتعقب كلامك أنك تقول: لي جوهرة لا أعرف قيمتها هل أرينكها، فتفصل"،[2] وذلك لعدم مناسبة حديثك لما قبله؛ لذا تفصل.

أيضا إذا لم يكن المقام مناسبًا أو بعد كلامك عن مقام الحديث؛ فإن وجدت أهل مجلسك في ذكر خواتم لهم، يقول واحد منهم: خاتمي كذا، يصفه بحسن صياغة، وملاحة نقش، ونفاسة فص، وجودة تركيب، وارتفاع قيمة... وأنت كما قلت: إن خاتمي ضيق تذكرت ضيق خفك، وعناءك منه، فلا تقول: وخفي ضيق، لنبوِّ مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخف، فتختار القطع قائلًا: خفي ضيق"؛ [3] وهذا بعد تداولي يراعى فيه المقام.

وإن لم يراعي "المتكلم" هذه الشروط التداولية للفصل أو الوصل؛ فإن كلامه يوصف بالسخافة "ولذلك متى قال قائل: زيد منطلق، ودرجات الحمل ثلاثون، وكُمّ الخليفة في غاية الطول، وما أحوجني إلى الاستفراغ، وأهل الروم نصارى، وفي عين الذباب جحوظ وكان جالينوس ماهرا في طب، وختم القرآن في النزاويح سنة، وإن القرد لشبيه بالآدمي فعطف: أخرج من زمرة العقل، وسجل عليه بكامل السخافة، أو عُذّ مسخرة من المساخر

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 380.

(2) المصدر نفسه، ص 380.

(3) المصدر نفسه، ص 381

واستعطف نسقه هذا إلى غاية ربما استودع دفاتر المضاحك، وسفين نوادر الهديان"؛[1] لذلك يجب عليه مراعاة هاته الشروط التداولية؛ وإلا فشل في خطابه، كما أن علاقته بالطرف الآخر قد تتأثر؛ فيظنه مجنونا أو سفيهًا، ويعيب عليه قوله؛ كما عيب على أبي في قوله: [2]

لا والذي هو عالم أن النوى صبرٌ، وأنَّ أبا الحسين كريمُ

6-الإيجاز والإطناب:

يعرف الجاحظ الإيجاز بقوله: "هو الجمع للمعاني الكثيرة بألفاظ قليلة." [3]

ثم عاد وعرفه بأنه أداء حاجة المعنى، سواء أكان ذلك الأداء في ألفاظ قليلة أم كثيرة." [4]

فمقياس الإيجاز في نظره هو أداء حاجة المعنى وعدم تجاوز مقدار هذه الحاجة. [5]

والإطناب: يعرفه ابن الأثير بقوله: "الإطناب زيادة اللفظ على المعنى لفائدة." [6]

والإطناب كما أوضح البلاغيون يأتي في الكلام على أنواع مختلفة يختلف باختلاف مقاصد وأغراض المتكلم والمقامات التي يجب على "المتكلم" أن يحترمها".

ومن أمثلة الإطناب قوله تعالى: "**إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ التي تَجْرِي فِي البَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ**

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 381.
(2) المصدر نفسه ص 382.
(3) الجاحظ: كتاب الحيوان، ج3، ص86.
(4) الجاحظ: كتاب الحيوان، ج6، ص7.
(5) عتيق: علم المعاني، ص134.
(6) ابن الأثير: المثل السائر، ص218.

فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ المُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ"[1]، وفي هذا الشاهد يقول السكاكي أنه: "ترك إيجازه، وهو أن في ترجح وقوع أي ممكن كان على وقوعه، لآيات للعقلاء؛ لكونه كلامًا لا مع الإنس فحسب، بل مع الثقلين، ولا مع قرن دون قرن، بل مع القرون كلهم قرنًا فقرنًا، إلى انقراض الدنيا، وإن فيهم لمن يعرف ويقدر من مرتكبي التقصير في باب النظر والعلم بالصانع من طوائف الغواة، فقل لي: أي مقام للكلام أدعى لترك إيجازه إلى الإطناب من هذا".

حيث كان الإطناب في هذا المقام ليناسب كل المتلقين حسب ما فصل السكاكي، وهذا بعد تداولي، فلا بد أن يراعي "المتكلم" طبيعة وعصر وجنس "السامعين".

أيضا؛ قوله عز من قائل: "**وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ**"[2] "لم يؤثر إيجازه وهو: (وَاتَّقُوا يَوْمًا) لا خلاص عن العقاب فيه، ولكل من جاء مذنبًا إذا كان كلامًا مع الامة؛ لنقش صورة ذلك اليوم في ضمائرهم، وفي الأمة الجاهل والعالم والمعترف والجاحد والمسترشد والمعاند والفهم والبليد، لذلك يختص المطلوب منهم بفهم أحد دون أحد، وأن لا يكون بحيث يناسب قوة سامع دون سامع، أو يخلص إلى ضمير دون بعض"،[3] ويأتي الإطناب في هذا المقام لتحقيق غاية تداولية وهي زيادة قوة التأثير في "السامعين"؛ وذلك أن الخطاب القرآني موجه إلى كافة طوائف الناس.

---

(1) سورة البقرة: 190.

(2) سورة البقرة: 48.

(3) السكاكي: المرجع السابق، ص 393.

7-القصـــــــر:

القصر في اصطلاح علماء المعاني: تخصيص شيء بشيء أو تخصيص أمر بآخر بطريقة مخصوصة. ومن هنا يأتي تعريف السكاكي بأن: "معنى القصر راجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان، كقولك: زيد شاعلا لا منجم لمن يعتقده شاعرًا ومنجمًا، أو قولك: زيد قائم لا قاعد، لمن يتوهم زيدا على أحد الوصفين، من غير ترجيح، ويسمى هذا قصر إفراد، بمعنى أنه: يزيل شركة الثاني، أو بوصف مكان آخر، كقولك لمن يعتقد زيدًا منجمًا لا شاعرًا: ما زيد منجم بل شاعر، أو زيد شاعر لا منجم، ويسمى هذا قصر قلب، بمعنى أن المتكلم يقلب فيه حكم السامع؛ أو إلى تخصيص الوصف بموصوف قصر إفراد، كقولك: ما شارع إلا زيد، لمن يعتقد زيدًا، ولكن يدعي شاعرًا آخر"؛ [1] وبذلك يكون "القصر" مرتبطا بغايات التركيب الإسنادي التي تحقيق غاية تداولية؛ تتمثل في تصحيح اعتقاد "السامع".

وللقصر طرق:

أولها: طريق العطف، كما تقول في قصر الموصوف على الصفة، إفرادًا أو قلبًا بحسب مقام السامع: "زيد شاعر لا منجم، وما زيد منجم بل شاعر. [2]

ثانيهما: النفي والاستثناء؛ "يسلك مع مخاطب تعتقد فيه أنه مخطئ، وتراه يصر، كما إذا رفع لكما شبح من بعيد، لم تقل: ما ذاك إلا زيد، لصاحبك، إلا وهو يتوهمه غير زيد، ويصر على إنكار أن يكون إياه، وما قال الكفار للرسل: **إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا**[3] إلا

(1) السكاكي، المرجع السابق، ص 400.

(2) المرجع نفسه، ص 400.

(3) سورة إبراهيم، الآية 10.

والرسل عندهم في معرض المنتفى من البشرية، والمنسلخ عنه حكمها"؛ [1] إذ يراعى في النفي والاستثناء شرطًا تداولي؛ وهو اعتقاد السامع؛ وهذا الاعتقاد الذي "المتكلم" أن "السامع" مخطئ فيه، كما أن هذا "السامع" يصر على حكمه واعتقاده؛ فـ "ما من موضع فيه النفي والاستثناء إلا والمخاطب عند المتكلم مرتكب للخطأ مع الإصرار، إما تحقيقًا، إذا أخرج الكلام على مقتضى الظاهر، وإما تقديرًا، إذا أخرج لا على مقتضى الظاهر، كقوله تعالى: "**وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِإِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ**"[2] لما كان النبي عليه الصلاة والسلام، شديد الحرص على هداية الخلق، وما كان متمناه شيئا سوى أن يرجعوا عن الكفر". [3]

وثالثها: استعمال إنما؛ و"طريق إنما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطئه، أو يجب عليه أن لا يصر على خطئه، لا تقول: إنما زيد يجيء، أو إنما يجيء زيد، إلا والسامع متلق كلامك بالقبول، وكذا لا تقول: "**إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ**"[4] إلا ويجب على أن يتلقاه بالقبول"؛[5] وفي مقام استعمال "إنما"؛ يجب تحقق شرط تداولي؛ وهو أن يكون "السامع" لا يصر فيه على خطئه، وعليه أن يقبل حكم "المتكلم".

رابعها؛ تقديم ما حقه التأخير؛ شرط أن يكون "المخاطب معها يلزم أن يكون حاكمًا بحكم مشوبًا بصواب وخطأ، وأنت تطلب تحقيق صوابه ونفي خطئه"؛ [6] وهو مبدأ تداولي؛ يتعلق بتصور "السامع" وتردده في حكمه، ويحاول "المتكلم" أن يبين صوابه أو

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 405.
(2) سورة فاطر، الآيتان 22-23.
(3) السكاكي: المصدر السابق، ص 406.
(4) سورة النساء، الآية 171.
(5) السكاكي: المصدر السابق، ص 400.
(6) المصدر نفسه، ص 404.

ينفي خطئه؛ مثال ذلك قولك: تميمي أنا، قصر إفراد، لمن يتردد في الحكم بين أن تكون من تميم أو قيس، أو قصر قلب، لمن ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس.

أو قصر الصفة على الموصوف إفرادًا: أنا كفيتك مهمك، بمعنى: وحدي، لمن يعتقد أنك وزيدًا كفيتما مهمه؛ وقلبًا: أنا كفيت مهمك، بمعنى: لا غيري، لمن يعتقد كافي مهمه غيرك.

وبذلك تظهر الخصائص التداولية للقصر؛ ويستعمل هذا الأسلوب أدوات تفيد مفيد معنى القصر، منها: (إنما) و(لا) العاطفة و(ما... بل)؛ إلا أن هذا الأدوات رغم تقاسمها خاصية إفادة القصر، ليست مترادفة تمام الترادف، وتكمن الفروق بينها فيما يلي:

- تستعمل الأداتان (ما... إلا) و(إنما) حين يقصد المتكلم رفع الاشراك بالنظر إلى حكم معين، ويكون ذلك "قصر إفراد" حيث تقصر خاصية ما على ذات واحدة من مجموعة من الذوات يعتقد المخاطب أو السامع أنها جميعًا مشتركة في تلك الخاصية.
- وتستعمل الأداتان (لا) العاطفة و(ما... بل) حين يكون القصد قلب اعتقاد المخاطب، ويكن حينذاك القصر "قصر قلب". [1]

وهذا يعكس الخصائص والوظائف التداولية لأسلوب القصر.

نخلص في الأخير إلى أن "السكاكي" اهتم بكل أركان التواصل أو العملية الكلامية؛ ابتداءً بـ "المتكلم" و"المخاطب"، وكفاءتهما اللغوية والتداولية، والصياغة الكلامية والمقام؛ وذلك ضمن دراسته لمقتضى الحال، وذلك كله في إطار هدفه في تحقيق النجاعة التواصلية؛ فلقد حاول "السكاكي" أن يوضح السبل التي تجعل "المتكلم" ينجز كلامًا ناجحًا مقبولًا بعيدًا عن الخطل والزلل؛ كي يكون كلامه مقبولًا ومفهومًا من لدن "السامع" وذلك

(1) أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية (مقاربات لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، منشورات عكاظ، د ت، د ط، 1990، ص 144.

بمراعاته للشروط التداولية المتعلقة لـ "السامع" والمقام؛ وذلك لتحسين قدرته "التداولية" ليصل إلى غايته؛ وهي التأثير في هذا "السامع".

كما راعى "السكاكي" حال "السامع" ومستوى إدراكه وفهمه، وحالته النفسية وحتى البيئية في بعض الأحيان، لقد حاول أن يجعل من ها "السامع" في مستوى أعلى والتركيز على قدرته التأويلية؛ كي يستطيع أن يفهم كلام رب العزة؛ وكما نعلم أن هدف هده الدراسات هو فهم وتأويل القرآن الكريم.

وكما نلحظ أن "السكاكي" ركز على مبدأين تداولين كما سبق وأن أشرنا؛ فقد أشار إلى مبدأ الإفادة والثاني: القصد؛ وقد كان هذا الخير المحور الذي بنى عليه حديثه عن الأغراض البلاغية للصياغة الكلامية، ولتبين الجوانب التداولية أكثر سنحاول في المبحث الموالي رصد مدى تنبه لما يعرف في التداولية المعاصرة بـ "الأفعال الكلامية".

الفصل الثالث

الخبر والإنشاء بين البلاغة والتداولية

تعتبر "**ثنائية الخبر والإنشاء**" من أهم مباحث "**علم المعاني**" في البلاغة العربية الذي يهتم بالتراكيب الدالة المفيدة دون غيرها. وفيه يقول السكاكي "أعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في **الإفادة** وما يتصل بنها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"[1]

ويضيف: "وأعني بخاصية التركيب ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب، جاريا مجرى اللازم له". [2]

ويقول ابن خلدون:" هذا العلم الحادث في الملة بعد علم العربية وللغة، هو من العلوم اللسانية لأنه متعلق بالألفاظ **وما تفيده**، ويقصد الدلالة عليه من المعاني ... ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدلالة عليه لأنه من تمام **الإفادة**، وإذا حصلت للمتكلم، فقد بلغ غاية **الإفادة** في كلامه، وإذا لم تشتمل عليه منها فليس من جنس كلام العرب، فإن كلامه واسع، ولكل مقام عندهم مقال يختص به بعد كمال الإعراب والإبانة". [3]

ومن كلامه يتضح أن دراسة علماء المعاني مقتصرة على التركيب "**الدالة المفيدة**" أي التي لها دلالة مباشرة (حرفية)أو غير مباشرة(ضمنية) تفهم منها أو ملاءمة لها، بتعبير السكاكي، ((والملاحظة أن علماء العرب عامة كثيرا ما كانوا يركزون على دعامة "الإفادة" في دراستهم للجملة والنص، إذ هي مناط التواصل بين مستعملي اللغة، فقد كانت مراعاتها من قبل علمائنا عنوانا عللا أي دراسة لغوية وظيفية جادة)). [4]

---

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص247.

(2) المصدر نفسه، ص 248.

(3) ابن خلدون عبد الرحمان بن محمد، المقدمة، ضبط وشرح وتقديم، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان،2004، ص 1604.

(4) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص51.

نجد أيضا محمد بن على الجرجاني (ت729هـ) يستند إلى **القرنية التداولية** الكبرى التي سموها "**الإفادة**" في تحديده موضوع علم المعاني إذا عرفه بأنه: "علم يعرف به كيفية تطبيق احوال الكلام العربي على أحوال المعني بحسب مقتضى الوقت"[1]

المبحث الأول: نظرية الخبر والإنشاء

1-مفهوم الخبر والانشاء

قسم البلاغيون العرب الكلام إلى "**خبري**" و"**إنشائي**". وقبل أن يستقر هذا التقسيم على يد السكاكي عرف عدة اختلافات لخصها السيوطي في قوله: "قال كثيرون: أقسامه ثلاثة: خبر، وطلب، وإنشاء. وقالوا: خبر وإنشاء وطلب، فإذا كان الكلام يقبل التصديق والتكذيب فهو خبر، وإذا اقترن لفظه بمعناه فهو إنشاء، وإن لم يقترن بل تأخر فهو طلب.

يقول "ابن خلدون" في الكلام الخبري: ألا ترى أن قولهم: "**زيد جاءني**" مغاير لقولهم "**جاءني زيد**" من قبل أن المتقدم منها هو الأهم عند المتكلم، فمن قال: جاءني زيد، أفاد أن اهتمامه بالمجيء قبل الشخص المسند إليه، ومن قال: **زيد جاءني** أفاد أن اهتمامه بالشخص قبل المجيء المسند، وكذا التعبير على أجزاء الجملة بما يناسب المقام، من موصول أو مبهم أو معرفة، وكذا التأكيد الإسناد على الجملة، كقولهم: زيد قائم، وإن زيد قائم، وإن زيدا لقائم، متغايرة كلها في الدلالة، وإن استوت عن طريق الإعراب".[2]

وما عرضه ابن خلدون يبرز اهتمام "علم المعاني" بدراسة "**الإسناد**"، أي النسق الذي جاء عليه المسند والمسند إليه، لذا نجد في مؤلفاتهم عنونا كبير يضم شتات هه المباحث

(1) محمد بن على الجرجاني، الاشارات والتنبيهات في علم البلاغة، نح عبد القادر حسين، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، د ت، ص 100.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ص1065.

الاسنادية، وهي شديدة الصلة بالنحو، وسموه:" أحوال الاسناد الخبري، وأحوال المسند، وأحوال المسند إليه" [1].

كما يشير ابن خلدون – في مقولته هذه – إلى علاقة الكلام بـ "**حال الخطاب**" و"**المقام**"، وذلك باستعمال تركيب أخر لا يعود إلى اعتبارات نحوية، وأن الكلام في مجمله تتحكم فيه "**عناصر التداولية**" من مراعاة للخلفيات المشتركة بين المتخاطبين، ودور عناصر السياق والمقام المشترك بينهم فمثلا، الاختلاف بين الأقوال الثلاثة: زيد قائم، إن زيد قائم، إن زيد لقائم، راجع الى المقام وحال المخاطب.

ويؤكد ابن خلدون أكثر علاقة الخطاب بالسياق وذلك من خلال عناصر لغوية لا يمكن معرفة دلالتها ومرجعيتها إلا بالعودة إلى حال الخطاب الذي قيلت فيه وهي المبهم والموصول، وأكد أنه أيا كانت المعلومات التي يحتويها الخطاب، فأنه يتضمن سلسة كاملة من العناصر التي تشير الى درجة حضور المتكلم والصورة التي يكونها عن المخاطب: "بأن الأول عن التأكيد، إنما يفيد الخالي الذهن، والثاني المؤكد بـ" إن يفيد المتردد، والثالث يفيد المنكر".[2]

وانطلاقا من هذه العبارة، يتوقف تحديد الدلالات على ما يوفره لنا "**المقام**"، وقد أشرنا في المبحث السابق الى أن علم المعاني اهتم بربط العلاقة بين بنية التركيب والمقام الذي قيلت فيه.

واشتراط بالبلاغين العرب حصول "الفائدة" لدى المخاطب يوافق ما هو متداول عند المعاصرين، فالتداولين المعاصرون لا يدرسون "الأفعال الكلامية" مجرد عن سياقها الكلامي والحالي، أو معزولة عن غرض المتكلم، وإنما يدرسون إنجازيه تلك الأفعال

(1) وذلك في أهم الكتب البلاغية كالمفتاح لـ "السكاكي"، والتخليص لـ: "القزويني"، والشراح الذين جاءوا من بعدهما.

(2) ابن خلدون المقدمة، المصدر السابق، ص 1065.

وليعتبرونها "أفعال كلامية" إلا بشرط أن تتحقق هويتها الإنجازية في السياق عبر الاستعمال، ولا ينبغي لنا أن نغتر بكون بعض المعاصرين يحاولون وضع لائحة للأفعال الكلامية من دون ذكر، أحيانا، لسياقها الكلامي أو الحالي، فإنما المرجع النهائي لأولئك التداوليين في تحديد مجالها الدلالي والتداولي لن يكون إلا في السياق الكلامي وسياق الحال، و"قصدية" المتكلم، اذ هي من اكبر القرائن على فهم الغرض من الكلام ودلالته، ومن ثم فإننا نؤكد– هنا– اندراج الظواهر الاسلوبية عند العلماء العرب في إطار تداولي صريح".[1]

ولو تأملنا نظرية "الخبر والإنشاء" عند علماءنا، لوجدناها لم تأت مكتملة، وإنما مرت بمراحل واطوار إلى أن استقرت على أسس علمية ونهائية عند "السكاكي"، وحتى مصطلح "الإنشاء" ذاته لم يكتب له الشيوع والاستقرار إلا في مرحلة متأخرة، فقد كان يستعمل مصطلح "الطلب" الذي جاء مصطلح "الانشاء" كبديل له.

إضافة إلى أن المعايير المتخذة كأساس للتمييز بين "الخبر والانشاء" تعددت واختلفت باختلاف العصور والمراحل، كما اختلفت ايضا الادوات التحليلية، وتنوعها بين "منطقية" و"تداولية"، فلم يتحقق الاستقرار في معايير التصنيف وفي الجهاز والمفاهيم ككل، الا في مراحل لاحقة، يعود الى اعتماد أدوات التحليل التي اصطنعها المناطقة العرب ثم الحقوا بها في مرحلة لاحقة، أدوات تداولية [2].

(1) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 53.

(2) المرجع نفسه، ص 54.

كان مصطلح" إنشاء" غائبا غيابا شبه تام في مؤلفات" عبد القاهر الجرجاني" وخلفه" السكاكي"، فقد كان يعبر عن هذا المفهوم أو المصطلح بمصطلح أخر وهو "الطلب" [1].

كما نلحظ أن علماءنا حتى بعد استعمال مصطلح "الإنشاء" وشيوعه في مؤلفاتهم فلم ليكن له مفهوم موحد عندهم، فاللاحقون للسكاكي (ت 626 هـ) من نحاة وبلاغيين، ولم يتفقوا على مسمى واحد لـ "الإنشاء"، والشاهد على ذلك رضي الدين الاستراباذي الذي يصرح بأن الجملة "غير الخبرية" ((إما الانشائية نحو: بعث وطلقت، أو طلبية كالأمر والنهي، والاستفهام والتمني)). [2]

وبذلك جعل "الإنشاء" قسيما لـ "الطلب" فكلاهما يخالف الخبر، كما جعل لمها "حيزا كلاميا" يشمل ما يعرف بـ "ألفاظ العقود"، مثل: بعت، طلقت، وبذلك يقارب ما يعرف بـ "الإيقاعات" باصطلاح سيرل، أي أن "الإنشائيات" عنده هي ما يتمنى إلى مجموعة "الإيقاعيات" عند سيرل، و"الطلبيات" عنده ما ينتمي إجمالا إلى مجموعة "الأمريات" عند سيرل.

أما الكتب البلاغية منذ الخطيب القزويني (ت739 هـ)، فقد صنفت تحت "باب الإنشاء" كل ما لم يكن خير من الجمل المفيدة، وسنستعمل هذا المصطلح، وذلك وفقا لما استقروا عليه.

2-معايير التميز بين "الخبر والإنشاء"

سبق وأن ذكرنا أن الجهاز المفاهيمي والمصطلحي لنظرية "الخبر والإنشاء"، لم يكن مستقرا أو مكتملا واضح القسمات، فقد مر بمراحل انتقلت فيها تلك النظرية من أراء

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص251.

(2) رضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية في النحو، مرجع سابق، ص 24،

وملاحظات متفرقة إلى أصول ناضجة ومباحث مؤسسة تأسيسا علميا ودقيقا، وذلك نتيجة لاعتماد "البلاغيين" في المراحل المتأخرة أدوات التحليل "المنطقي" و"التداولي".

قدم مسعود صحراوي نوعين من المعايير للتمييز بين "الخبر والإنشاء" وهما معايير منطقية ومعايير تداولية، ولكنها متداخلة في مصنفاتهم تداخلا شديدا، ومن ثم يصعب فصل الجانب التداولي منها عن الجانب المنطقي."[1]

في مختلف مراحل وقد صنفها إلى نوعين–وهي حسب تقديره–"معايير منطقية ومعايير تداولية" ويقول:" لكنها كانت متدخلة في مصنفاتهم تداخلا شديدا، ومن ثم يصعب فصل الجانب التداولي منها عن الجانب المنطقي". [2]، ومن بين هذه المعايير:

2-1-معيار قبول الصدق أو الكذب.

إن التمييز الأشهر عندهم بين "الخبر والإنشاء" هو التمييز بحسب المعنى، فالخبر ما كان يقبل الصدق والكذب، الإنشاء خلافه، والنصوص المأثورة عن علماء هذه المرحلة من البلاغة العربية تؤكد إجماعهم على ذلك. [3]

وقد كان يرى السكاكي (ت626هـ) أنه من غير الممكن تعريف "الخبر الإنشاء" (أو الطلب بحسب اصطلاحه) تعريفا حديا [4]، فهو يقف مع من استغنوا عن تعريفهما، ويدلل على ذلك بأنه(في الخبر، فلأن كل أحد من العقلاء ممن يمارس الحدود او الرسوم، بل الصغار الذين لهم أدنى تمييز، يعرفون الصادق من الكاذب، بدليل انهم يصدقون ابدا في مقام التصديق، ويكذبون أبدا في مقام التكذيب ولولا انهم عارفون لصادق والكاذب لما

(1) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص57

(2) المرجع نفسه، ص58.

(3) السكاكي: المصدر السابق، ص254.

(4) التعريف الحدي: أي تعريف الشيء بأجزائه او بلوازمه، او بما يتركب منها تعريفا جامعا مانعا، ينظر، السكاكي مفتاح العلوم، ص 545.

تأتى منهم ذلك... وأما في الطلب، فلأن كل أحد يتمنى، ويستفهم، ويأمر، وينهى، وينادي، يوجد كلا من ذلك في الموضع نفسه عن علم ....) [1] ويذكر أن "الخبر" و"الطلب" (يقترقان باللازم المشهور، وهو احتمال الصدق و الكذب))[2]، وهو يرى في هذا التمييز كفاية، فلم يحصل ان تشابه على أحد فاخبر بدل أن يطلب أو العكس، إلا ان هذه الدعوى مردودة لأن محمد بن علي الجرجاني(ت729 هـ) أورد نصوصا عن بعض السابقين في التشكيك في إنشائية صيغ "التعجب" و"المدح" و"الذم"، وكم الخبرية" والشاهد على هذا ما أورده في رواية عن أحد الأعراب مضمونها انه لما بشر بمولودة و((قيل له: نعمت المولودة، قال والله ماهي بنعم المولودة).[3]

وعليه، فإن تصور أولائك العلماء في هذه المرحلة لـ "الخبر" هو "**الكلام التام أو الخطاب التواصلي الذي يقبل الصدق والكذب**"، و"الإنشاء" هو أيضا "**الكلام التام المفيد أو الخطاب التواصلي لكن الذي لا يقبل الصدق أو الكذب**"

2-2-التمييز بحسب مطابقة النسبة الخارجية

حاول البلاغيون في هذه المرحلة التخلي عن مذهب السكاكي في عدم إمكانية التعريف الحدي للخبر والطلب، فقد سعوا إلى تحليل مفهوم الخبر والإنشاء على نحو أكثر دقة، فالقزويني (ت 793 هـ) مثلا، يميز بينهما من حيث أن الكلام (إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه) أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج، فالأول الخبر، والثاني الإنشاء) [4]، وعليه فإن الخبر هو (القول المتضمن نسبة معلوم بالنفي أو الإثبات) [5].

(1) السكاكي، مفتاح العلوم ص251، 253.

(2) المصدر نفسه، ص253.

(3) محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص102.

(4) الخطيب القزويني، الايضاح في العلوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 16.

(5) الخطيب القزويني: تلخيص شرح المفتاح، تح: رحاب عكاوي، بيروت، دار الفكر العربي،2000 ص 38.

كما يذهب سعد الدين التفتازاني (ت 792 هـ) إلى ذلك أيضا، فيرى أن (الكلام إن كان لنسبته خارج في أحد الأزمنة الثلاثة تطابقه، أي أن تطابق تلك النسبة ذلك خارج بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيتين، أو لا تطابقه، بأن تكون النسبة مفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية أو العكس، فهو خبر) [1]، هذا الخبر في نظر التفتازاني، أما الإنشاء بمقابلة المفهوم السابق، هو ألا يكون لنسبة خارج.

وبالتأمل لهذه النصوص نستنتج مفهوما ثان لكل من الخبر والإنشاء هو أن الخبر **الكلام التام المفيد او الخطاب التواصلي الذي لنسبته الكلامية نسبة الخارجية**، وأن الإنشاء، **ليس له تلك النسبة**.

ويبدو أن هذا التعريف مستنتج من التعريف السابق، وذلك من خلال تحليل معنى الصدق والكاذب، وبتفكيك التعريف إلى مفردات، كالاتي:

- النسبة الكلامية تقبل الصدق والكذب إذا كان لهما قرين أو المرجع، وهو النسبة الخارجية (في الواقع الخارجي عن اللغة) تطابقه أولا تطابقه.
- والعلاقة بين هاتين النسبتين هي أن الأولى تصف الثانية وتصورها، سواء كان التصوير (الوصف) مطابقا للواقع أو غير مطابق.
- النسبة الكلامية (الخطاب) لا تقبل الصدق والكذب إلا في حال وجود حقيقة مرجعية في الواقع يتم وصفها وصفا إما صدقا أو كذبا، وتسمى حينئذ خبرا.
- الكلام الإنشائي ليس له تلك الحقيقة المرجعية في الواقع الخارجي عن اللغة (النسبة الخارجية)، ومن ثم فنسبة الجملة الإنشائية نسبة لغوية محضة، وهي نسبة واحدة تتسبب في نشوء نسبة ثانية [2].

---

(1) سعد الدين التفتازاني، المختصر في شرح تلخيص المفتاح للقزويني (ضمن شروح التلخيص)، القاهرة، مطبعة عيسى الباي الحلبي، 1944، ج01، ص60، 61.

(2) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص63، 64.

وبذلك يكون هذا التوجه العام الذي طبع هذه المرحلة في التمييز بين الخبر والإنشاء، إلا أنه ثار نقاش بين العلماء في التصور، فقد أدى إلى إثارة بعض الإشكالات منها:

1. الإشكال الأول: هو أن هناك جمل خبرية من قبيل:

- (ستطلع الشمس غدا)

فهذه الجملة ليس لها نسبة خارجية حين إطلاقها، فلإشكال هنا إذن، في قضية المطابقة الزمنية الناشئة عن التباين في زمن الإخبار بين النسبة الكلامية (أو الإنشائية) وبين النسبة الخارجية، والتفتازاني يرى أنه يكفي أن توجد النسبة في أي وقت من الأزمنة الثلاثة [1]. وذلك رفعا لهذت الإشكال، فهذا التركيب لا نجد له أي نسبة خارجية لدى التلفظ به، فهو توقع للحدث في المستقبل، وبذلك فهو خبر.

ويوجد إيضاح أدق، وهو ما أورده الدسوقي في شرحه لـ . مختصر التفتازاني . وهو (أن الزمن المعتبر من الأزمنة الثلاثة هو الموافق لما اعتبرته النسبة الكلامية) [2]. ففي المثال السابق:

- (ستطلع الشمس غدا).

زمنه المعتبر هو الاستقبال، أما في هذا المثال:

- (طلعت الشمس أمس)

فزمنه المعتبر هو (الماضي)، وبذلك قلل الدسوقي من شأن إشكال مسألة "المطابقة الزمنية" بين "النسبتين الخارجيتين" و"الكلامية"، فالزمن المعتبر من الأزمنة الثلاثة هو الموافق لما اعتبرته النسبة الكلامية، فقولنا: "ستطلع الشمس غدا"، زمنه المعتبر هو الاستقبال، أما قولنا: "طلعت الشمس بالأمس"، فزمنه المعتبر هو الماضي. [3]

---

(1) التفتازاني، المختصر (ضمن شروح التلخيص)، ص 165.

(2) الدسوقي محمد بن عرفة، شرح الدسوقي على مختصر التفتازاني (ضمن شروح التلخيص) ص165.

(3) سعد الدين التفتازاني، المطول في شرح تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ترتيب وتعليق: عبد المتعال الصعيدي، منشورات دار الحكمة، د ت ط، ص37.

إلا أن التفتازاني يعود ويستدرك رأيه الأول برأي أخر، مفاده أنه يمكن أن تكون لـ الإنشاء نسبة خارجية كما للخبر، ويوضح ذلك بقوله (الكلام إما أن يكون له نسبة بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ **موجدا** لها من غبر **قصد** إلى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع وهو الإنشاء ، أو تكون له نسبة بحيث **يقصد** أن لها خارجية مطابقة أو غير مطابقة وهو الخير) [1]، وذلك خلاف لرأيه السابق، الذي رأى فيه أن لكل من "الخبر" و"الإنشاء" نسبة خارجية، ويضيف ويشير في عباراته الأخيرة إلى أن هناك فرق هام بين النسبتين ، فلـ "الخبر" **يصدق** نسبته الخارجية أو **يكذبها**، والإنشاء **يوجد** نسبته الخارجية.

2. الإشكال الثاني: يرد هذا أشكال على صياغة هذا التعريف، والذي مفاده (أن الإنشاء تماما كالخبر له نسبة خارجية يمكن أن تطابقها النسبة الكلامية أو لا تطابقها) [2]، فمثلا قولنا:

- (هل زيد قائم؟)

وقولنا

- (قم)

في رأي الدسوقي كلا الملفوظين له نسبة خارجية مع أنهما "إنشائيان"، فـ (النسبة الكلامية للأول طلب الفهم من المخاطب، للثاني طلب القيام منه، والنسبة الخارجية لهما هي الطلب النفسي للفهم في الأول وللقيام في الثاني) [3]، فإذا كان "الطلب النفسي " ثابتا للمتكلم في: الواقع كان الخارج مطابقا للنسبة الكلامية، وإذا كان هذا الطلب غير ثابت للمتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق.

(1) سعد الدين التفتازاني، المطول في شرح تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، المصدر السابق، ص37.

(2) الدسوقي، شرح مختصر التفتازاني (ضمن شروح التلخيص)، مرجع سابق، ص 165.

(3) المصدر نفسه، ص166.

ويصور مسعود صحراوي هذه المطابقة مع الملفوظ (قم) بالرسم التالي: [1]

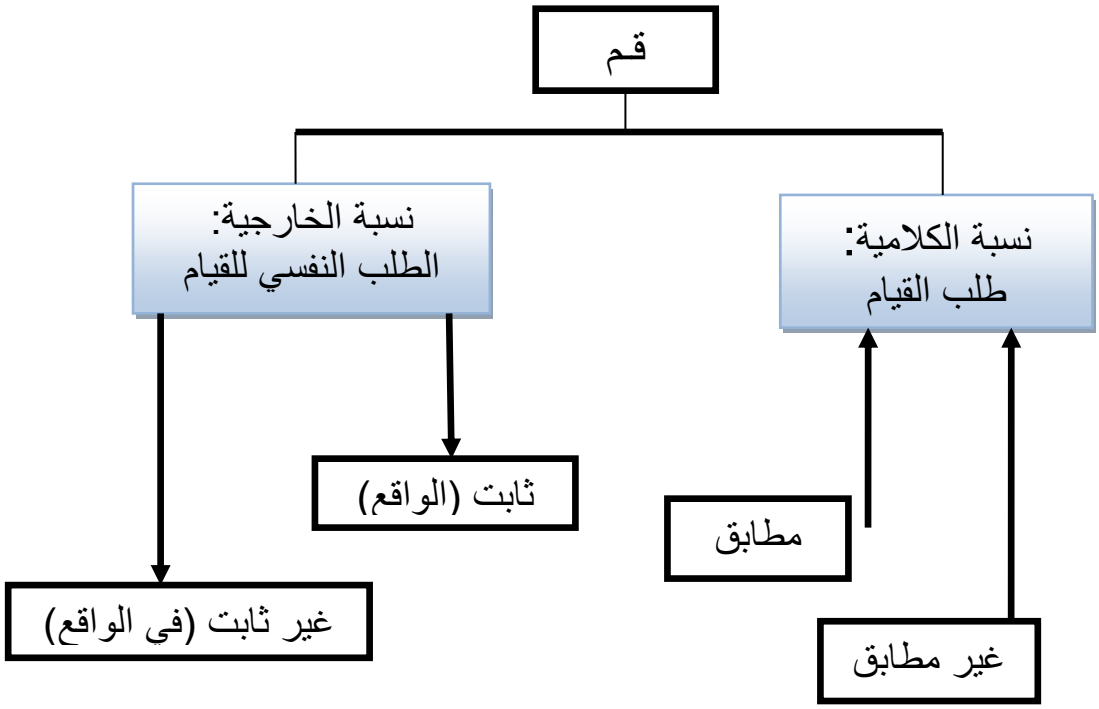

بذلك تكون "النسبة الخارجية" في "**نفس المتكلم**" هي "**الواقع**"، ونظير هذا القول ما اورده بهاء الدين السبكي في الملفوظ:

- "بعت"، (وذلك ضمن ظروف مقامية وملابسات معينة، أي عند انجاز البيع الفعلي).

فهذا ملفوظ "انشائي"، ويعتقد السبكي أن له نسبة خارجية علاوة على نسبة الكلامية ونسبته الخارجية هي "**رغبة المتكلم الصادقة**" بإنفاذه.

ويعادل السبكي بتحليله هذا ما وضعه سيرل تحت أسم "**شرط الصراحة**"، لكن بهذا الفرق ينتفي الفرق بين "الخبر" و"الإنشاء" وينعدم مادام لكل منهما نسبة خارجية.

لذا اقترح الدسوقي لحل هذين الاشكالين: أن تعدل صيغة التعريف السابق لـ "الخبر" الذي صيغته "إن كان لنسبة خارج تطابقه" بالصيغة التالية "إن كان لنسبته خارج تقصد مطابقتها له، أو تقصد عدم مطابقتها له"، كما تعدل صيغة تعريف الإنشاء الأول والتي

(1) مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص115.

نصها "أنه الكلام الذي لنسبته خارجية تطابقه أولا تطابقه" بالصيغة الجديدة وهي "ألا يكون لنسبته خارج تقصد مطابقته أو عدم مطابقته" فيكون النفي منصب على "تقصد مطابقته لا على الخارج" وبذلك يفسر تعريف الإنشاء بأنه قد لا يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه ولكن لم يقصد ذلك"، لأي لم يقصد بإنشاء المطابقة أو عدمها[1] .

وبذلك يدخل الدسوقي هذا التحليل الأخير، مفهوم القصد في التمييز بين الخبر والإنشاء ليحل الإشكالات الواردة على تعريف العلماء لكل منهما، وفي هذا الصنيع منحا تداولي أي في محاولات التفريق بين الأسلوبين، فمحاولة الدسوقي لذلك تتجاوز إطار التفريقة على أساس التصوير المنطقي واحده، وتميز المعنى الخبري عن المعنى الإنشائي بمعيار الصدق والكذب أو النسبة الخارجية إلى إطار التفريقة على أساس التداولي يحيل بدرجة الأولى على قصد المتكلم.

وبذلك يلتقي الدسوقي مع أوستين والتداولين المعصرين في أخذهم بمفهوم القصدية فيمكن أن نعد هذا التفسير تفسير ملائم ومقبول بما أنه يدرج مفهوم القصد الذي هو قرينة تمييزي ناجحة تكسب التحليل.

أساسا تداويا فالخبر والإنشاء كلاهما له خارج، وكلاهما يطابق ذلك الخارج، لكن الصد من الخبر أن يطابق ذلك الخارج، وليس من القصد من الإنشاء ذلك"[2].

والأخذ بهذا المعيار ساهم في نقل التفكير اللغوي العربي من مستواه المنطقي الجاف إلى أفق تداولي ويمكن تصوير ذلك في الشكل أدناه [3].

(1) طالب سيد هاشم الطبطبائي، ص:51، 52.

(2) مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، ص ص 68، 69.

(3) المرجع نفسه، ص 68.

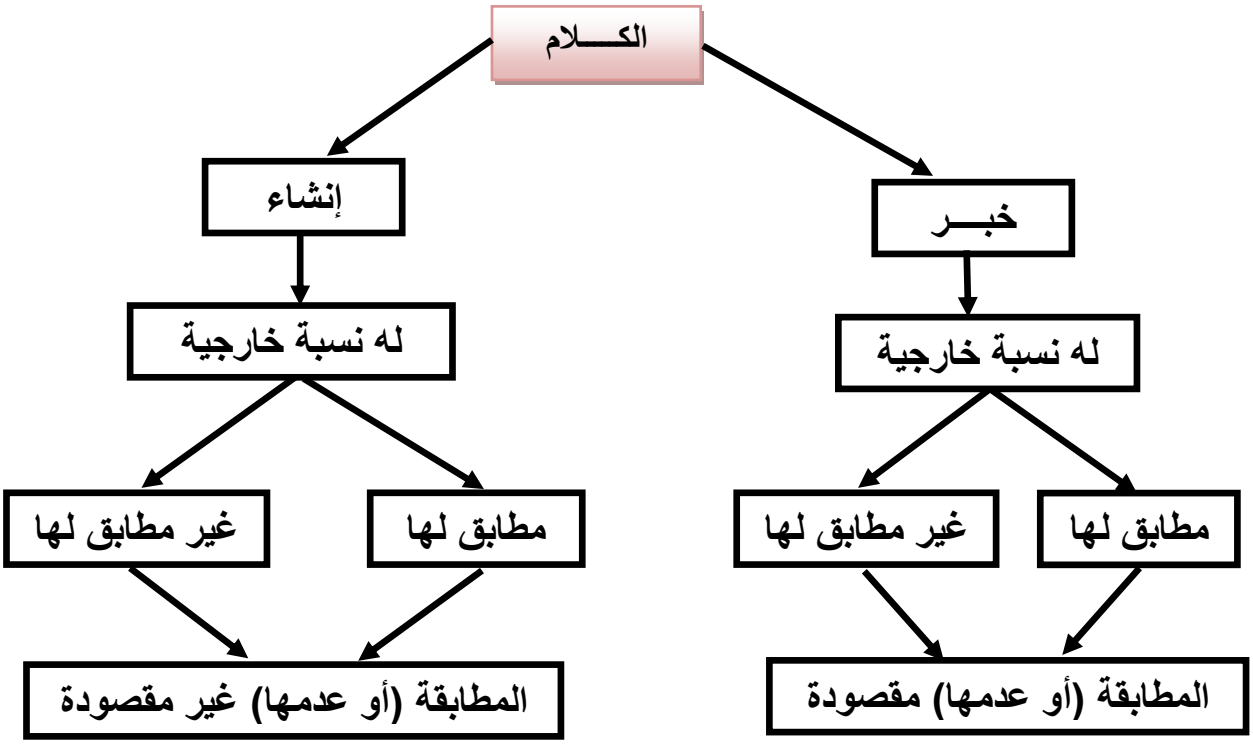

ويلاحظ هنا تنبيه الدسوقي للحاجة إلى إدخال مفهوم "**القصد**" في التمييز بين "الخبر" و"الإنشاء" ليحل الأشكال الوارد على تعريف متقدميه، ونرى أن التفاته إلى هذه الحاجة، وإدخاله إلى مفهوم الخبر والإنشاء يمثل "**نظرة تداولية**" للفرق بين الخبر والإنشاء.

مع ذلك فان هناك أشكال يحول دون الأخذ برأي الدسوقي، وهو أنه يفترض للإنشاء نسبة خارجية هي غير موجودة قبل زمن التلفظ بالملفوظ الإنشائي، وقد اقترح محمد بن علي الجرجاني حلا يعتبر من أفضل الحلول لتلك الإشكالات التي صبغت هذه المرحلة وذلك بقوله بانتقاء النسبة الخارجية عن "الإنشاء"، ومن ثم فلا مجال أصلا للحديث عن المطابقة، ولا عن عدمها، فالإنشاء "كلام ليس له نسبة أخرى (يقصد النسبة الخارجية) لأن المتكلم هو الذي يحدث نسبة هي صورة الكلام، ولذلك لا يحتمل المطابقة ولا عدمها

لأن المطابقة نسبة وكل نسبة لابد لها من منتسبين سابقين عليها"[1]، وبذلك يعود النقاش من جديد في التمييز بين "الخبر" و"الإنشاء"، ويمكن أن يستخلص من كلام محمد علي الجرجاني:

- إن "الإنشاء" يتميز عن "الخبر" بأن له نسبة واحدة هي النسبة الكلامية، وأن "الخبر" له نسبتان واحدة "كلامية" والأخرى "خارجية" (في الواقع)، بذلك تزول الإشكالات الناتجة عن القول بوجود نسبة مفترضة ووهمية للإنشاء.
- وبتعريفه يفسح المجال لبحث معيار آخر، فقد لاحظ أن "الإنشاء" يتميز عن "الخبر" بكونه نسبة كلامية تتسبب في أحداث نسبة أخرى (النسبة الخارجية) وإيجادها من العدم، ولعل ذلك ما جعلهم يسمونه إنشاء، أي إيجادا وخلقا، وهذا يجعل المعيار تصنيفي أخر وهو التالي.

2-3-التمييز بحسب إيجاد النسبة في الخارج

ذكرنا سابقا أن البلاغيين العرب انتقلوا في تمييزهم بين "الخبر" و"الإنشاء" من اتصاف الأول بقبول "الصدق والكذب"، واتصاف الثاني بعدم قبول ذلك، إلى المعيار الثاني ومبدأ الصفتين أن الأول-أي- بقبول الصدق والكذب لأن له خارجا يطابق أو لا يطابقه، والطرف الثاني -أي الإنشاء- لا يقبل الصدق والكذب لأن لا خارج له، ثم مرحلة لاحقة تم إدخال مفهوم "القصد" فـ"الخبر" و"الإنشاء" كلاهما له خارج، لكن المقصود من "الخبر" أن يطابق ذلك الخارج، وليس المقصود من الإنشاء أن يطابق ذلك الخارج، وهذا المبدأ يقوي "التوجه التداولي" في التحليل البلاغي.

ولكن هناك أشكال- كما وسبق أن ذكرنا-والذي يحول دون الأخذ بذلك التحليل وذلك أنه يفترض أن للأشياء نسبة خارجية وهي غير موجودة قبل زمن التلفظ بالملفوظ

(1) مسعود صحراوي، مرجع سابق، ص 68-69

الإنشائي، فمبدأ القصد سليم في ذاته، غير أن تلبسه التحليل الافتراضي يضر بكفايته العلمية ويضعف من قيمته تمييزية، إلا انه لم يستغنى عن القصد كمبدأ للتحليل، فابن يعقوب المغربي في محاولة الخروج من هذا الأشكال مزج بين التحليل المنطقي والتداولي فهو يرى "الكلام التام يحسن السكوت عليه... يتضمن نسبة المسند وإلى المسند إليه، فان كان القصد منه الدلالة على أن تلك النسبة حصلت في الواقع... بين معنى المسند ومعنى المسند إليه، فذلك الكلام خير، وأن كان القصد من الدلالة على أن اللفظ وجدت به تلك النسبة فالكلام إنشاء".[1]

وبذلك تكون وظيفة "الخبر" الدلالة على وقوع النسبة دون التأثير في وقوعها، وأن "الإنشاء" في المقابل له وظيفة التأثير في وقوع النسبة بأن توجد به، أي بعد التلفظ باللفظة، فهو يوجدها، وأن لم يوجدها فهو يتسبب في إيجادها.

كما أورد السبكي رأيا قريبا من هذا "وقيل كلام لا يخلو إما أن يمكن أن يحصل للمخاطب من غير أن يستفاد من المتكلم: مثل زيد منطلق، فأنه يمكن علمه بالمشاهدة أولا يمكن أن يحصل (أي المخاطب) إلا بالاستفادة من المتكلم نحو: "أضرب" أو "لا تضرب"، فالأول الخبر والثاني الإنشاء" [2].

فيصبح الكلام الذي يعلمه المخاطب–حسب راية–من دون حاجة إلى المتكلم هو "الخبر"، وأن الكلام الذي لا يمكن أن يستفيده المخاطب إلا من المتكلم فهو "الإنشاء"، إلا أن هذا الرأي لم يسلم من النقد، فقد وجه له النقد، فالجملة من قبيل:

- "أردت القيام"

(1) محمد بن علي الجرجاني، الاشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص 100.

(2) ابن يعقوب المغربي أبو العباس أحمد بن محمد، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، عيسى البابي، مصر، د ط، د ت، ج1، ص 168.

لا تعلم ألا من المتكلم، فتكون حسب هذا التعريف إنشائية، والواقع أنها خبرية. [1]

ويرد السبكي عن هذا النقد بأن "المراد من الإمكان المذكور في التعريف، هو الإمكان العقلي (يعني الذي قد يحصل في الواقع وقد لا يحصل)، العبارة "أردت القيام" يمكن ونحو أردت القيام يمكن عقلا أن يطلع عليهم غير استفادة من المتكلم ويمكن عادة بالقرائن ... بخلاف "اضرب زيدا" [2]، ثم قال "والظاهر أن مرادهم أما أن يحصل في الوجود بالكلام أو بغيره، فالأول الإنشاء والثاني الخبر" [3].

وبذلك فالنسبة الخارجية لـ "الإنشاء" يوجدها "الإنشاء" نفسه، لأنها لم تكن موجودة قبله، أو يسبب هو إيجادها في حين النسبة الخارجية لـ "الخبر" فهي موجودة قبله وجاء "الخبر" ليصفها ويصورها، أي ليطابقها أو يخالفها فيكون بحسب أراء وملاحظات هذه المرحلة تمييز عام بين الأسلوبين، مفاده أن "الإنشاء يوجد دون "الخبر"، كما أنه وبحسب التعريفات السابقة "الخبر واصف دون الإنشاء".

وبعد استعراضنا لبعض نصوص البلاغيين العرب، نلاحظ أنهم التفتوا إلى بعض الوظائف التداولية كمراعاة غرض أو "قصد" المتكلم، وضرورة الربط بين الخطاب ملابساته، فيميزون بين المقامات المختلفة في "الاستعمال الفعلي للغة".

إلا أنه ينبغي أن نشير إلى أن تحليلهم في تلك المرحلة الزمنية من عصر البحث اللغوي المعرب للظواهر اللغوية كانت تتدخل فيها الأدوات التحليلية المنطقية التداولية ومن الصعب الفصل بينهما، كما انه من الصعب حصرها وجمعها.

(1) بهاء الدين السبكي، عروس الافراح في شرح تلخيص المفتاح، ج1، ص 174.

(2) المصدر نفسه، ص 174

(3) المصدر نفسه، ص 174

كما كانت تصورات العلماء في التمييز بين "الخبر" و "الإنشاء" مختلفة، وعلى الرغم من ذلك الاختلاف والتعدد في وجهات النظر، يمكن التمييز بين الأسلوبين عن طريق التأليف بين تلك الآراء فيكون:

"الخبر" (هو الخطاب التواصلي المكتمل أفاديا والذي يريد المتكلم نسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية) [1].

و"الإنشاء" (هو الخطاب التواصلي المكتمل أفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن توجد نسبته الخارجية) [2].

فكل من "الخبر" و"الإنشاء" (كلام تام مفيد) أي خطاب تواصلي مكتمل حامل لـ "الفائدة"، كما يدخل "قصد" المتكلم وغرضه من الكلام كمعيار للتمييز بين الأسلوبين، وأن "الإنشاء" يوجد نسبته الخارجية، والخبر يصف نسبته الخارجية، أي يصدقها آو يكذبها.

وبالمقارنة مع معايير سيرل، يكون "الخبر" مدرجا في صنف "التقريريات"، أما "الإنشاء" فيدرج ضمن الأصناف الأخرى التي بحثها سيرل وهي كثيرة ومتشعبة، فمن "الإنشاء" ما يندرج ضمن "الامريات": كالأمر والنهي والاستفهام، ومنه ما يندرج ضمن "الايقاعيات" "كألفاظ والعقود، ومنه ما يندرج ضمن "البوحيات": كالمدح والذم والتمني.

سنتحدث أن نتحدث عن تقسيمات العرب لكل من الخبر والإنشاء إجمالا وتفصيلا ومحاولة تقريبها من وجهة نظر المعاصرين التداولية.

(1) مسعود صحراوي: التداولية عند العرب، ص 12.

(2) المرجع نفسه: ص12.

المبحث الثاني: تقسيمات الخبر والإنشاء

يقسم الخبر بمراعاة أحوال المخاطب إلى ثلاثة أضرب وقوام هذا التقسيم طبيعة العلاقة بين طرفي التواصل فيضطر المتكلم إلى أن يكيف كلامه وفق حال سامعه ومقامه ليضمن لكلامه تحقيق الوظيفة التواصلية المنوطة به.

1-أضرب الخبر

"**الخبر الابتدائي**" يقول: "من المعلوم أن حكم العقل حال إطلاق اللسان، هو أن يفرغ المتكلم في قالب الإفادة ما ينطبق تحاشيا عن وصمة اللاغية، فإذا اندفع في الكلام مخبرا، لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند إليه في خبره ذلك، إفادته للمخاطب متعاطيا مناطها بقدر الافتقار" [1] يشير السكاكي إلى أن الكلام إذا لم يحمل ما هو مفيد وجيد لـ "السامع" فهو لاغٍ وباطل، فقد أشار إلى قصد "المتكلم" إفادة "السامع" وهما من أهم المبادئ التداولية، وبذلك أيضا يشير إلى الشروط التداولية التي تجعل الخطاب ناجحًا.

ثم يضيف السكاكي "فإذا ألقى الجملة الخبرية إلى من هوا خالي الذهن مما يلقى إليه، ليحضر طرفاها عنده، وينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتا أو انتقاء كفى في ذلك الانتقاش حكمه، ويتمكن لمصادقته إياه خاليا"؛ [2] يتضح من كلام "السكاكي" أنه إذا بث الكلام من "متكلم" إلى "سامع" "خالي الذهن"؛ أي "سامع" يجهل ما المعلومات التي سيقدمها "المتكلم"؛ فهي معلومات جديدة بالنسبة إليه كما أنه لا يحمل أي اعتراض عليها؛ فإن كلام "المتكلم" سيكون مقنعًا ومؤثرًا أكثر.

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 258.

(2) المرجع نفسه، ص 258.

وهذا ما أشار إليه بأن المعنى يتمكن لمصادفة ذهنه خاليا؛ وهو بذلك يشير الحالة الإدراكية والذهنية لنوع معين من السامعين [1].

ثم يضيف "فتستغني الجملة من مؤكدات الحكم وسمي هذا النوع من الخبر: ابتدائيا"؛ [2] حيث يرشد "المتكلم" إلى ما يناسب هذه الحالة الإدراكية لهذا النوع من المستعملين، وهو أن يكون كلامه خاليا من المؤكدات.

الخبر الطلبي: هو النوع أو الصنف الثاني من الخبر؛ وفيه يقول السكاكي: "وإذا ألقاها إلى طلب لها، متحير طرفاها عنده دون الاستناد، فهو منه بين بين، لينقذه عن ورطة الحيرة، استحسن تقوية المنفذ بإدخال اللام في الجملة، أو إن كنحو لزيد عارف وإن زيدا عارفا"؛ [3]وفي قوله هذا يشير أيضا إلى حالة ذهنية أخرى، يكون فيها "السامع" يعلم الخبر الذي سيفيده به المتكلم إلا أن غير متأكد منه؛ فهو في شك وحيرة منه، وفي هذه الحالة يجب على المتكلم أن يعمد إلى استخدام إحدى أدوات التأكيد كـ (اللام)، أو (إن) حيث تستعمل هذه الأدوات لزيادة تأكيد الخبر.

"**الخبر الإنكاري**"؛ وهو الصنف الثالث؛ وفيه يصرح السكاكي بقوله: "وإذا ألقاها إلى حاكم فيها بخلافه، ليرده إلى حكم نفسه، استوجب حكمه ليترجح تأكيدًا بحسب ما أشرب المخالف الإنكار في اعتقاده، كنحو: "إني صادق"، لمن ينكر صدقك إنكارا"، "وإني لصادق" لمن يبالغ في إنكار صدقك، "و والله إني لصادق على هذا"، وإن شئت فتأمل

(1) في إطار مقارنة الاقتراح الوارد في البلاغة العربية والاقتراح الذي يقدمه فان ديك في إطار النص الوظيفي والتداولي، نلاحظ أن "بؤرة التتميم" في الاقتراح الوظيفي التداولي يمكن ربطها بما ورد في البلاغة العربية عن "الخبر الابتدائي"؛ و"بؤرة التتميم" هي بؤرة ترتبط بالمعلومة التي تكتفي بإتمام معلومات المخاطب، ينظر أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، ص 47.

(2) السكاكي: مرجع سابق، ص 258.

(3) المصدر نفسه: ص 258.

كلام رب العزة علت كلمته: "**إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ**"،[1] حيث قال أولا: (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) وقال ثانيا: (إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ) [2]وفي "الخبر الإنكاري" يكون "السامع" منكرًا لما يقوله "المتكلم" أو ما ينقله إليه من معلومات؛ وفي هذه الحالة لابد أن يجعل "المتكلم" أدوات التأكيد ويختلف قدر أدوات التأكيد التي يستعملها بقدر إنكار "السامع"؛ حيث يسعى المتكلم لتحقيق غرض تداولي وهو محاولة تغيير اعتقاد أو حكم السامع والتأثير فيه؛ ويتضح ذلك من أمثلته التالية؛ ففي قولك: "إني صادق" لمن ينكر صدقك، حيث استعمل في هذه الجملة أداة تأكيد واحدة، وفي قولك: "وإني لصادق"، أستعمل في هذه الجملة أداتان لتأكيد، وهي (إن) و(اللام)، وفي قولك: "و والله إني لصادق"، استعمل القسم واللام والأداة (أن)، وبهذا يقارب السكاكي ما يعرف بمعايير سيرل بـ "درجة الشدة للغرض المتضمن في القول".

وقد يخرج الكلام عن هذه الحالات الثلاث للكلام، وهو ما يسمى "إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر" ليؤدي معاني جديدة، وأغراض ومقاصد معينة لـ "المتكلم"، وفي هذا النوع من الكلام يقول "السكاكي": "إنك ترى المفلقين[3] السحرة في هذا الفن ينفثون الكلام لا على مقتضى الظاهر كثيرا، وذلك إذا أحلوا المحيط بفائدة الجملة الخبرية وبلازم فائدتها علمًا محل الخالي الذهن عن ذلك لاعتبارات خطابية، مرجعها تجهيله بوجوه مختلفة، وإن شئت فعليك بكلام رب العزة "**وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ**

(1) سورة يس الآيات: 14-16.

(2) السكاكي: مرجع سابق، ص 258-259.

(3) المفلقين: يقال: أفلق فلان اليوم وهو مفلق، إذا جاء بعجب، وشاعر مفلق: مجيد، يجيء العجائب في شعره، وأفلق في الأمر إذا كان حادقًا به، اللسان مادة (فلق).

خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ" [1] كيف تجد صَدْرَه يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي، وآخره ينفيه عنهم، حيث لم يعلموا بعملهم"[2] وفي هذا المقام يتعامل "المتكلم" مع "السامع" العالم بالخبر كما يتعامل معه على أساس أنه لا يعلم، وذلك قصد تجهيله، وفي ذلك تحقيق لوظيفة تداولية.

كم "قد يقيمون من لا يكون سائلا مقام من يسأل، فلا يميزون في صياغة التركيب للكلام بينهما، وإنما بينهما، وإنما يصبون لهما في قالب واحد، إذا كانوا قدموا إليه ما يلوح مثله للنفس اليقظى بحكم ذلك الخبر، فيتركها مستشرفة له استشراف الطالب المتحير يتميل بين إقدام للتلويح، وإحجام لعدم التصريح". [3]

ويشير السكاكي إلى مقام آخر، وفيه "ينزلون منزلة المنكر من لا يكون إياه، إذا رأوا عليه شيئا من ملابس الإنكار، فيحوكون حبير الكلام لهما على منوال واحد، كقولك لمن تصدى لمقاومة مكاوحا أمامه، غير متدبر، مغترا بما كذبته النفس من سهولة تأتيها له إن أمامك مكاوحا لك"، [4]وهذا مقام يلحظ فيه "المتكلم" أن "السامع" منكر للخبر، فيسوق له هذا الخبر خاليا من المؤكدات، وكأنه بهذا الأسلوب يشير إلى أن هذا الخبر معلوم ولا يحتاج إلى إنكار، فهم "يقبلون هذه القضية مع المنكر إذا كان معه ما إذا أرتدع عن الإنكار، فيقولون لمنكر الإسلام: الإسلام حق". [5]

ولهذا النوع من الكلام تأثير كبير على "السامع"، حيث يقول السكاكي: "وهذا النوع أعني نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر متى وقع عند النظار موقعه استهش الأنفس

(1) سورة البقرة، الآية 102.

(2) السكاكي: مرجع سابق، ص 259-260.

(3) المصدر نفسه: ص 260.

(4) المصدر نفسه: ص ص 262-263.

(5) المصدر نفسه: ص 263.

وأنق الإسهام، وهز القرائح، ونشّط الأذهان" [1] وفيه تظهر الأبعاد التداولية لهذا النوع من الكلام.

توصل العلماء البلاغيون العرب إلى وضع معايير متفاوتة الدقة للتمييز بين "الخبر" و"الإنشاء"، وأخر ما استقرت عليه البلاغة العربية في المرحلة نضجها هو التصور الذي يميز بين الأسلوبين بمعيار "القصد"، ومعيار "إيجاد النسبة الخارجية"، فالمعيار الأول "تداولي" والثاني معيار "منطقي"، سنحاول عرض بعض التقسيمات لهاتين الظاهرتين الأسلوبيتين، حسب مراحل التطور الدرس البلاغي العربي.

2-تقسيمات الخبر

2-1-التقسيم الإجمالي: في القرن العاشر للميلاد استطاع أبو نصر الفارابي (ت 339 هـ)، وهو بصدد تقسيم أنواع المخاطبات، أن يصنف العبارات الكلامية الصادرة عن الإنسان إلى صنفين كبيرين هما: "عبارات القول" و"عبارات الفعل"، وبذلك بدأ من حيث بدأ أوستين من اعتبار المخاطبات نوعين:

- "أقوالا"
- و"أفعالا تتم بالأقوال"[2]

تتسم الأولى بمجرد تحريك الشفتين للتواصل مع الأخر، والتعبير عما في النفس والثانية يراد بها، إضافة إلى ذلك، حمل المخاطب على فعل شيء ما، فالفرابي يصرح قائلا: " .... والقول الذي يقتضي به شيء ما فهو يقتضي به إما قول ما، وإما فعل شيء

(1) السكاكي: مرجع سابق، ص 263.

(2) ابو نصر الفارابي: كتاب الحروف، تح محسن مهدي، بيروت، دار المشرق، ط2، 1990، ص 162.

ما، والذي يقتضي به فعل ما قمته نداء، ومنه تضرع وطلبة، وإذن، ومنع، منع، ومنه حث، ولكف، وأمر، ونهي" [1]، كما بين أن "النطق بالقول وفعل ما".[2]

وبذلك يقترب الفارابي من مفهوم "الملفوظ الانجازي" الذي تحدث عنه أوستين وسيرل في عصرنا، الذي كثيرا ما يقدم على أنه اكتشاف حديث من كل الفلسفة التحليلية والأبحاث التداولية المعاصرة، وقد عبر الفارابي عنه بـ"القوة" FORCE، والذي يعتبر من المقولات التداولية المعاصرة، وذلك بقوله أن "قوة حد أنواع القول قوة السؤال عن الشيء"[3] (ويقصد النداء تحديدا)، أي أن "القوة الانجازية" المحتواة في فعل "النداء"، هي نفسها المحتواة في فعل "الاستفهام"، وهذا النوع من الكلام يقتضي، جوابا عند الفارابي وهذا يقارب أوستين أن من الأفعال نوعا ثالثا سماه "الفعل الناتج عن القول" Perlocutionnaire لو "الفعل التأثيري"، فقد لاحظ الفارابي أن لكل قوة كلامية جوابا معينا، ويصرح بذلك في قوله "كل مخاطبة يقتضي بها شيء ما فلها جواب، فجواب النداء إقبال أو إعراض، وجواب التضرع والطلبة بذل واو منع وجواب الأمر والنهي وما شاكله طاعة أو معصية، وجواب السؤال عن الشيء إيجاب أو سلبي .... " [4]

يمكن تصور التقسيم الإجمالي على الشكل التالي:

(1) أبو نصر الفارابي: كتاب الحروف، تح محسن مهدي، المصدر السابق، ص162.

(2) المصدر نفسه: ص 163.

(3) المصدر نفسه: ص 164.

(4) المصدر نفسه: ص 165.

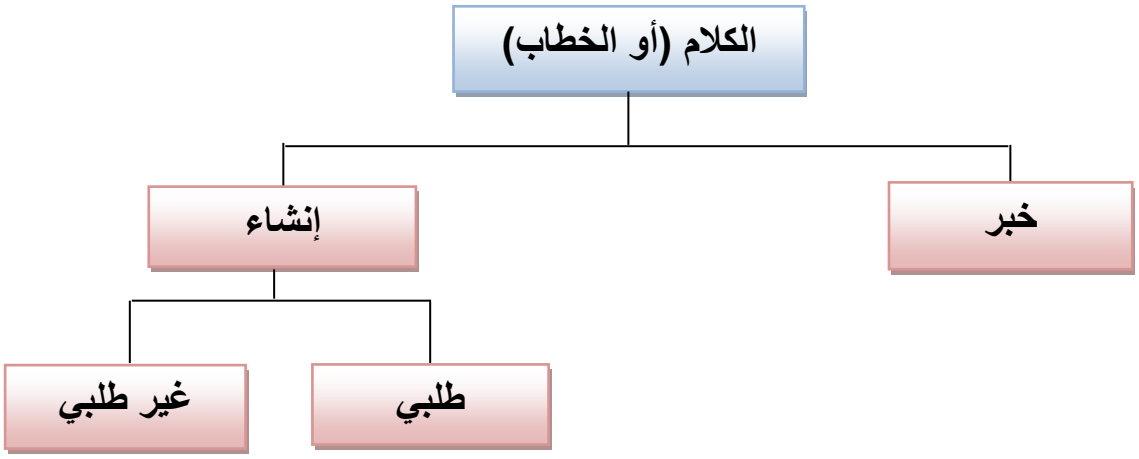

2-2-التقسيم التفصيلي لـ "الخبر" و "الإنشاء":

لم يكتفي البلاغيون بالتميز الإجمالي والعام بين "الخبر "و"الإنشاء" بوعيه: "الطلبي" و"غير الطلبي"، بل قسموا كل منهما إلى أقسام فرعية تفصيلية جديرة بأن تبحث، وهذا ما سنحاول مناقشته في الفقرات التالية:

أ- القسم الأول: الخبر:

1. تقسيم إبراهيم النظام: أورد البلاغيون العرب رأي النظام المعتزلي (ت 231 هـ) في تقسيم الكلام إلى "خبر" و"طلب" على أساس معيار "**الصدق و الكذب**"، وقد فرق بينهما بان صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر، سواء طابق الواقع أو لم يطابقه، وكذب الخبر عدم مطابقته لاعتقاد المخبر سواء لم يطابق الواقع أو طابقه[1].

ويلخص مسعود صحراوي في الرسم الآتي:

(1) ينظر: الدسوقي: شرح مختصر التفتاواني، ص 166.

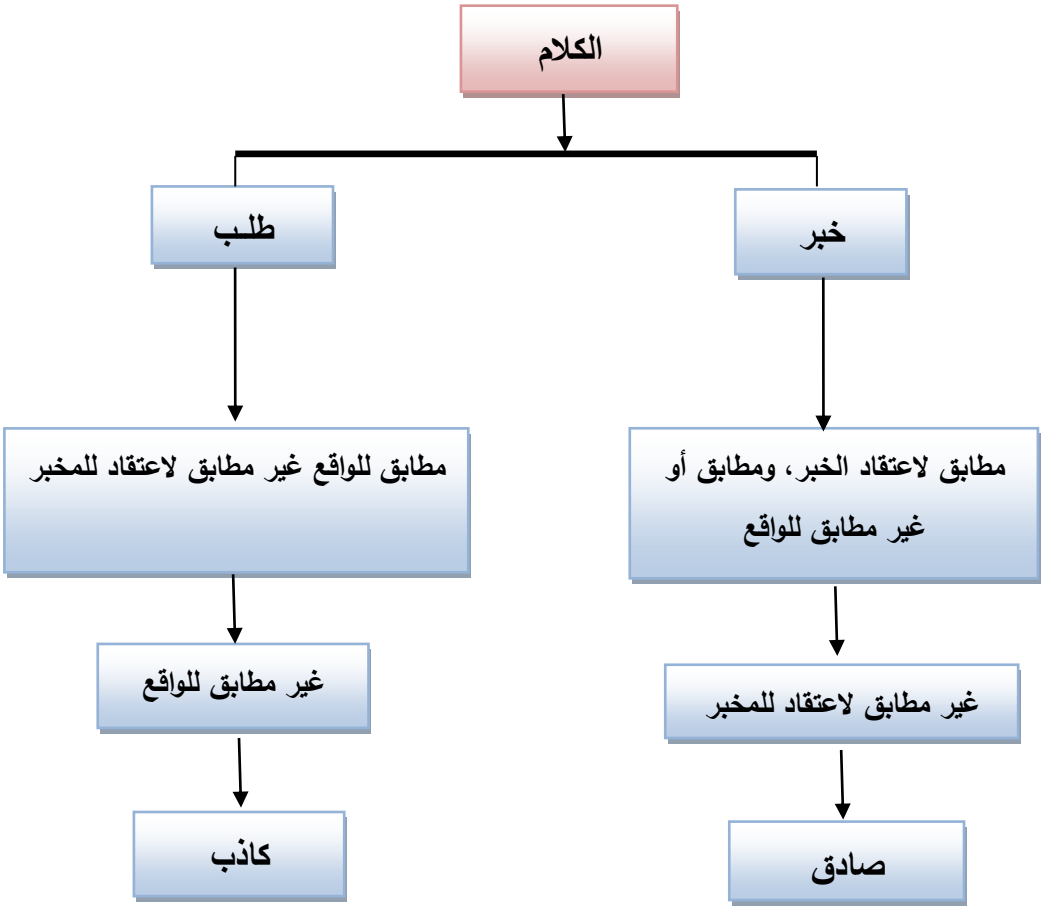

إذن، الخبر الصادق عند النظام هو ما طابق اعتقاد المخبر، سواء الواقع أم لم يطابقه، وهذه "**نظرة تداولية**" ويظهر ذلك جليا في قوله، من ضرورة تصديق اليهودي إذا قال "الإسلام باطل" وتكذيبه إذا قال "الإسلام حق".

إلا أن سفه هذا الرأي لما بينه الدسوقي من أن "وجه كمال سخافته ما يلزم عليه من تصديق اليهودي إذ اقال: "الإسلام باطل" وتكذيبه إذا قال "الإسلام حق"، وإجماع المسلمين على ذلك بالبطلان والفساد". (1)

لكن المتفحص إلى رأي "النظام" يجد لع مسوغا، فـ "الصدق" في نظره ذو "**بعد تداولي**" فالصدق والكذب منظور إليهما ما **يعتقده** اليهودي لا بحسب ما **يعتقده** المسلم.

(1) الدسوقي: شرح مختصر التفتاواني، ص 176.

وهذا الأمر شبيه بما يحاول اليوم من بعض اللسانيين المعاصرين في تعيين "**قيمة تداولية**" للصدق، وبالتالي، يمكن اعتبار رأي النظام مقبولا، ويظهر هذا البعد جليا من خلال تفسيره لظاهر الآية الكريمة: "**إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**". (1)

أكاد الله تعالى في قولهم:" نشهد أنك لرسول الله"، مع أنه مطابق للواقع فالنبي محمد عليه الصلاة والسلام رسول الله حقيقة، فلو كان "الصدق" مطابقة الواقع لما صح هذا. (2)

إلا أن التفتازاني يرد قول النظام مرة أخرى، وذلك بقوله أن معنى الآية السابقة أنهم كاذبون في الشهادة وادعائهم فيها، اذ التكذيب راجع الى قولهم: "نشهد" فهو يتضمن خبرا كاذبا، وليس الى قولهم:" إنك لرسولا الله"، وهو أن شهادتهم هذه عن صميم القلب وخلوص اعتقاد.... بشهادة إن واللام، والجملة الاسمية، ولا شك أنه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم. (3)

لتتضح وجهة رأي كل منهما نحاول إعادة قراءة وتفكيك رد التفتازاني على النظام الى عناصر معنية، لتبين وجه الصواب بين هذين الرأيين، كالاتي:

- الظاهر من كلام التفتازاني انه يجعل تكذيب القران منصبا على قولهم (نشهد)، فقد فصل بين الفعل "نشهد" وبين متعلقاته: "إنك لرسول الله"، لكن الفعل "نشهد" متعلق بجملة:" إنك لرسول الله" ومرتبط بها، ولا يتكمل المعنى إلا بالربط بينه وبين باقي الجملة، وبالتالي عدم إمكانية الفصل بينهما، إذن يكون تكذيب القران في شهادتهم كاملة" نشهد أنك لرسول الله".

---

(1) سورة المنافقين، الآية 01.

(2) القزويني، الايضاح في علوم البلاغة، ص107.

(3) التفتازاني، المطول في شرح تخليص المفتاح، ص 40.

- ثم عقب التفتازاني على كلام النظام بقوله:" أن قولهم: "نشهد" انشاء لا خبر"[1]، ففصل بين شطري الجملة مما أدى إلى التمييز بين أسلوبين مختلفين، مختلفين، فعبارة: "نشهد" أسلوب انشائي، لأنها نسبة كلامية يقصد بها أن توجد نسبة خارجية، وهي إنشاء "الشهادة" والإتيان بها على وجهها، باعتبارها ايقاعا لفعل كلامي معين قبل كلام المتكلم، وبعبارة أخرى قام بتفكيك العبارة إلى:

- "محتوى القضوي"، وهو:" إنك لرسول الله".
- وبين "مضمون المطابقة للقوة الانجازية" (أو واسم المحتوى القصوى):" نشهد" وعبارة: "إنك لرسول الله" إذا ما روعيت وحدها، فهي "خبر"، لأنها وصف وتقرير لواقع معين.
- الملاحظة أن النسبة في هذه العلاقة ثلاثية الأبعاد، أي هناك ثلاث نسب:

1) النسب الكلامية:" إنك لرسول الله".
2) النسب الخارجية في الواقع (أي النسبة المرجعية أو النفسية).
3) النسبة النفسية أو الذهنية.

فشهادتهم بألسنتهم (النسبة الكلامية) لا تطابق ما هو في نفوسهم (النسبة الذهنية أو النفسية)، على الرغم من مطابقتها (النسبة الخارجية المرجعية).

ويمكن أن يتضح هذا أكثر بالرسم التالي:[2]

(1) التفتازاني: المصدر السابق، ص 41.

(2) مسعود صحراوي: التداولية عند العرب، ص 102.

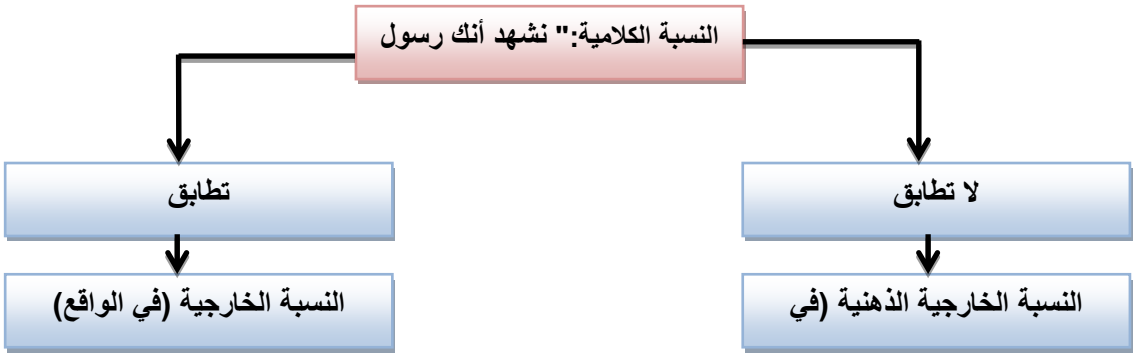

النسبة الكلامية: «نشهد أنك لرسول الله» في حالة تطابق مع النسبة الخارجية في الواقع، وذلك أن الواقع يشهد أن محمد رسول الله (ص) حقا، إلا أن هذه النسبة لا تطابق، أو هي في علاقة تناقض مع النسبة الخارجية في نفوس المنافقين، وذلك يثبت قول التفتازاني: «يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم».

إذن فالجملة تتأرجح بين" الخبرية" و "الإنشائية"، فإذا كان إيقاعا لفعل "الشهادة" فهو "إنشاء" وإذا كان حكاية عن فعل وقع في الماضي فهو "خبر".

2.تقسيم منسوب إلى الجاحظ: يرى الجاحظ أن "الخبر" الذي يوصف بـ: "الصادق" هو ما يكون مطابقا للواقع، مع اعتقاد صاحبه أنه غير مطابق، ويوصف بـ: "الكاذب" إذا كان غير مطابق للواقع مع اعتقاد صاحبه أنه غير مطابق [1].

والرسم التالي يبين تقسيم الخبر عند الجاحظ [2].

(1) التفتازاني: المطول في شرح تلخيص المفتاح، ص40، 41.

(2) مسعود صحراوي: التداولية عند العرب، ص93.

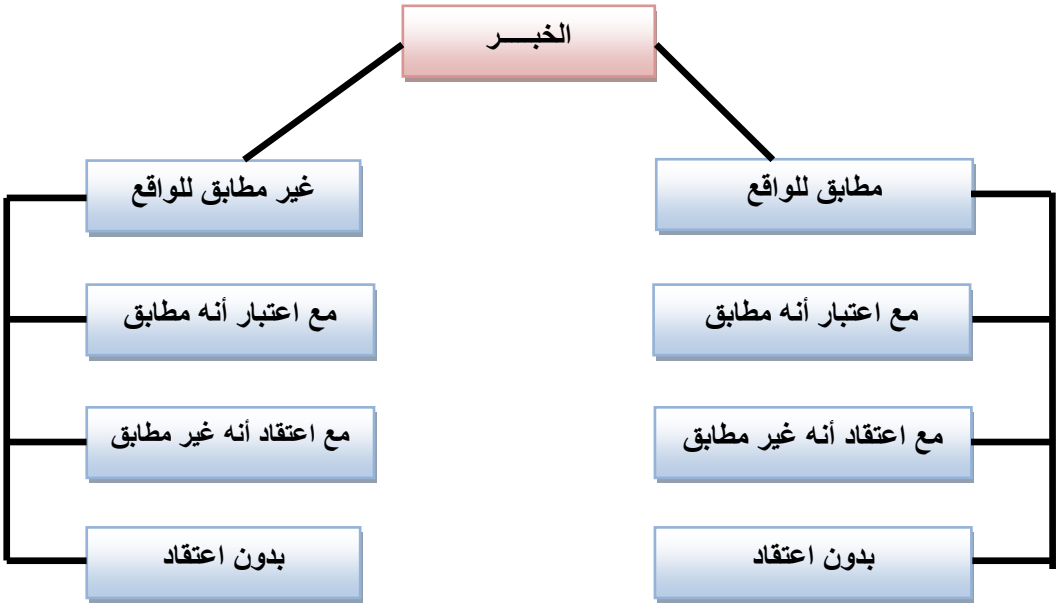

بالتالي، يكون لدينا:

- "**الخبر الصادق**" هو: ما كان مطابقا للواقع + اعتقاد المتكلم بأنه مطابق.
- "**الخبر الكاذب**" هو: ما كان غير مطابق للواقع + اعتقاد المتكلم بأنه غير مطابق.

وينتج نوع أخر من الأخبار، هو:

- "**الخبر الذي ليس صادقا ولا كاذبا**" وهو صنفان:

1. هو المطابق للواقع، سواء مع اعتقاد المتكلم أنه غير مطابق أو بدون اعتقاده.
2. هو غير مطابق للواقع، سواء مع اعتقاد التكلم انه مطابق او بدون اعتقاده.

وفي ذلك يحتكم الجاحظين في الحكم على صدق "الخبر" أو "الكذب" هما:

- مطابقة الواقع.
- واعتقاد المخبر (أو قصده).

وبذلك أضاف الجاحظ نوعا أو صنفا ثالثا من الاخبار، وهو "الخبر" «غير الصادق ولا الكاذب» وهو بهذا متأثر برأي النظام المعتزل، وذلك باعتماده على "**القرينة التداولية**" التي هي: «اعتقاد المتكلم وقصده»، إلا أن التفتازاني يرد هذا الرأي بقوله: «ولا نسلم بأن للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام، فإن قول المجنون أو النائم أو الساهي "زيد قائم" كلام ليس بأنشاء فيكون خبرا ضروريا ولا يعرف بينهما واسطة» (1).

معيار الجاحظ «اعتقاد المتكلم وقصده» يشبه أو يقارب معيار سيرل وهو «**شرط الصحة**» الذي صنف به "الأفعال المتضمنة في القول"، كما يلتقي الجاحظ في هذه الرؤية التداولية بالدسوقي والسبكي حين أدرجا "**قصد**" المتكلم في التمييز بين "الخبر" و"الإنشاء".

ب- القسم الثاني: الإنشاء

قسم البلاغيون كما سبق وأن ذكرنا إلى "طلبي" و "غير طلبي":

1.الإنشاء الطلبي: يشتمل هذا الضرب عندهم ظواهر أسلوبية متعددة، نعرضها فيما يلي:

-الأمر والدعاء والالتماس:

مما تعارف عليه البلاغيون وغيرهم في تقسيم الطلب بحسب منزلة المتكلم بالنسبة للمخاطب، فإن "الطلب"، يكون "أمر" مع استعلاء المتكلم على المخاطب، ويكون "التماسا" مع تساويهما ويكون "دعاء" مع خضوع المتكلم. (2)

ويصور هذا التقسيم لـ "الإنشاء الطلبي" "**التوجه التداولي**" إذ تراعي علاقة المتكلم بالمخاطب.

---

(1) التفتازاني: المطول في شرح تلخيص المفتاح، ص41.

(2) التفتازاني: شروح التلخيص، ج02، ص308.

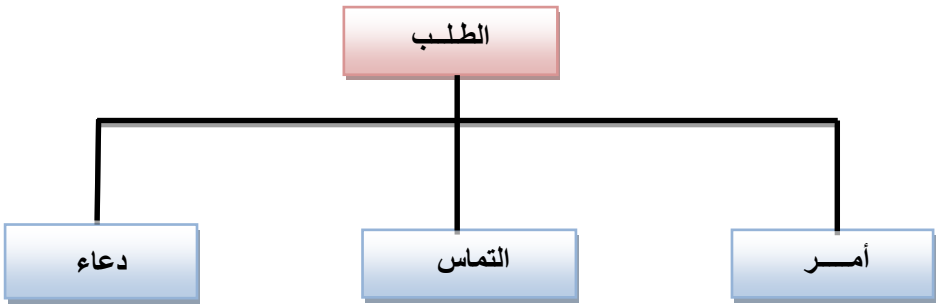

وبحسب **معايير سيرل** فإن هذا الاختلاف هو من جهة "**الشروط المعدة** Préparatoire Conditions".

وقد أوضح سيرل بمثال الطلب الصادر من عسكري برتبة عميد إلى جندي بسيط بتنظيف الغرفة، والذي لن يكون إلا أمرا لأنه صادر من متكلم أعلى درجة من المخاطب في حين أن نفس الطلب من الجندي البسيط إلى العميد لم يكن أمر، بل هو "طلب" أو "اقتراح" أو "رجاء" فـ «سيرل يشترط في تحقق الامر الاداري أن يكون طلبا ناشئا عن كل من العلو والاستعلاء» [1].

ينبغي أن يشير إلى أن كلا من "الدعاء" و "الالتماس" أغراض تواصلية، ووظائف خطابية تؤدي بـ "صيغة الأمر" أو "صيغة النهي" على مقتضى قاعدة «خروج الاسلوب عن مقتضى الظاهرة». [2]

- الأمر والنهي:

يعرض الدسوقي مناقشة في هذا الصدد التعريف "الأمر" بكونه مختصا بما هو «طلب فعل غير الكف» وكذا التعريف نفسه لـ "النهي"، مما يثير الأشكال الأتية:

(1) طالب سيد هاشم الطبطبائي: مرجع سابق، ص 76.

(2) السكاكي: مفتاح العلوم، ص315.

- إذا كان "الأمر" هو "طلب فعل غير كف" فماذا عن الجملة التالية:
- "أكفف عن القتل".

فالظاهر أنها "أمر" لأن "النهي" عن القتل يكون بالملفوظ الاتي:

– "لا تقتل"

لكن الجملة الأولى (أكفف عن القتل)، والتي هي "الأمر" تبدو خارجة عن التعريف الذي يقصر "الأمر" على: "طلب فعل غير كف"، فهي "طلب لفعل هو كف".

والجواب عن هذا الأشكال، أن قولهم "طلب فعل غير كف "يراد به «طلب فعل غير كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة»[1]، أي صيغة الأمر، و بتحليل "الطلب" في الجملة الأولى، يتضح:

1.إن الفعل المأخوذ منه "صيغة الأمر" هو: "كف".

2.إن الفعل المطلوب الكف عنه هو "القتل"، وهو غير الفعل المأخوذ منه "صيغة الأمر"، وعليه فان الشرط المذكور ينطبق هنا فتكون الجملة أمرا.

في الجملة الثانية "لا تقتل"، الفعل هو "قتل"، وهو غير مأخوذ منه "صيغة الأمر"، وعليه فان الشرط المذكور غير مستوفي هنا، فتكون الجملة نهيا[2].

وقد أهتم البلاغيون، وكذا النحاة العرب بصيغ الأساليب الإنشائية عموما، ولا سيما "صيغ الأمر" و"النهي" باعتبارهما أظهر في الدلالة على الإنشائية، وبما تحمله الصيغتان من دلالات وإفادات، كما استنبطوا منها" **أفعال متضمنة في أقوال**" منبثقة عن "الأفعال

(1) الدسوقي، شرح مختصر التفتازاني، ج02، ص209

(2) المصدر السابق، ص209.

الكلامية الاصلية" (كالأذن والإباحة والكراهة...)، وسنحاول مناقشة هذه الافعال المنبثقة عنها لاحقا.

ولـ "**الأمر**" صيغ هي- :**صيغة فعل الأمر**، مثل، صيغة الأمر في قوله تعالى لمريم: **فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا.**(1)

- **الفعل المضارع المقترن بلام الأمر**، مثلا، كقوله تعالى "**فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ**"(2)، وقوله تعالى: "**لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ**" (3)
- **المصدر النائب عن فعل الأمر**، كقوله تعالى: " **وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**".(4)
- **أسماء الأفعال والأصوات**، نحو: "صه" بمعنى "اسكت" و"مه" بمعنى "أكفف".

أما لـ"**النهي**"حسب رأي السكاكي وغيره حرف واحد هو: "لا الناهية"، الداخلة على الفعل المضارع، كمثل قولك «لا تفعل»، كما «صرحوا بأن النهي فيها أصالة، ثم تحمل عليه مجازاته، من الإلتماس والدعاء والتهديد والإنشاء، ونعتقد أن "النهي" فيها هو "فعل كلامي أصلي" أما البقية فهي "أفعال متضمنة في القول" منبثقة عن الأصل».(5)

- **الاستفهام**: مما اختلف العلماء في اعتباره من "الإنشاء الطلبي" أو من "الأنشاء غير الطلبي"، أي التنبيه، وأن كان عند الأغلب من "الإنشاء الطلبي".

وممن تحدث فيه الفارابي، قد رأينا سابقا أنه قسم القول الذي يقتضي به شيء ما (أي يطلب به شيء ما) إلى نوعين:

---

(1) سورة مريم، الآية 26.

(2) سورة قريش، الآية 03.

(3) سورة الطلاق، الآية 07.

(4) سورة النساء، الآية 36.

(5) مسعود صحراوي: التداولية عند العرب، ص 111.

«يقتضي به: إما قول ما».

«وإما فعل شيء ما، والذي يقضي به فعل شيء ما، فمنه نداء، و منه تضرع وطلبة، وإذن، ومنع، ومنه حث، وكف، وأمر، ونهي».[1]

والمعيار الذي فرق به الفارابي "الاستفهام" عن باقي "الطلبيات"، هو طبيعة أو "**فحوى المطلوب**"، فإن كان المطلوب "قولا" كان "استفهاما"، وإن كان المطلوب "فعل شيء ما" كان الطلب "أمرا" أو غير ذلك، فـ"الاستفهام" هو الذي سماه «ما يقتضي به قول ما»، أما باقي أنواع "الطلب" من "نداء" و"تضرع" و"إذن" و"منع"... فسماه «ما يقتضي له فعل شيء ما».

كما جعل الفارابي الاستفهام مكافئا للنداء، وذلك عندما قرر أن «قوة أحد أنواع القول (ويقصد النداء تحديدا) قوة السؤال عن الشيء»، أي أن "**القوة الإنجازية**" المحتواة في فعل "النداء" هي نفسها المحتواة في الفعل "الاستفهام" فـ «الجامع بين الاستفهام والنداء عنده أن كل منهما يقتضي جوابا قوليا على الأرجح، وأنواع الطلب الأخرى تقتضي جوابا فعليا».[2]

وقد قسم البلاغيون "الاستفهام إلى قسمين": "طلب **تصور**" و "طلب **تصديق**":

الأول: هو طلب حصول الشيء في العقل بسيطا، أي له طرف واحد.

الثاني: هو طلب حصول نسبة بين الشيئين، أي أن له الطرفان، ولكن نوع أداة تختص به وتؤدي معناه.

(1) الفارابي: كتاب الحروف، ص 162.

(2) مسعود صحراوي: والتداولية عند العرب، ص112.

من أدوات الاستفهام:

"**الهمزة**" ويطلب بها التصور والتصديق معا:

- فمن دلالاتها على الطلب التصور (طلب تعيين المفرد)، قولهم:
- أدبس في الإناء أم العسل.
- من دلالتها على طلب التصديق (أي طلب تعيين النسبة)، مثاله،
- قوله تعالى:"**وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ**".[1]

ويكون الجواب حينئذ ب "نعم" أن أريد الثبات وبـ "لا" إن أريد النفي.

أما إذا كان "الاستفهام" بالهمزة المقرونة بالنفي عن المضمون الجملة (أي عن الإسناد المجود في الجملة) كقوله تعالى **أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا بَلَىٰ** [2]، وقوله تعالى **قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ**.[3]

مثلا، إذا قال القاضي للمتهم: ألست القاتل، فان أجاب «بلى» أقتص منه، لأن معنى الجملة، بلى أنا القاتل، وأن أجاب «نعم» برأه، لأن معنى الاجابة: نعم لست القاتل.[4]

هل: وهي أداة استفهام يطلب بها التصديق فقط (أي طلب تعيين النسبة بين الشيئين)، وتختلف "هل" عن الهمزة في عدم صلاحيتها للدخول على الإثبات والنفي.

حتى وإن «لم يكن ثمة فرق بين الاستفهام بالهمزة أو بـ "هل" أو غيرها من الأدوات الاستفهامية فالراجح أن بين التصور والتصديق فرقا، وهو يتمثل في رأينا انه في

(1) سورة يونس، الآية 53.

(2) سورة الاعراف، الآية:172.

(3) سورة الشعراء، الآية :18.

(4) عبده قليقلة: البلاغة الاصطلاحية، مرجع سابق، ص 158-159.

"التصور" يكون المتكلم فيه خالي الذهن من أي فكرة حول المستفهم عنه، أما في "التصديق" فيجب أن يكون لدى المتكلم فكرة مسبقة عن الموضوع المستفهم عنه، ويندرج ذلك ضمن ما أسماه سيرل معيار: الشروط المعدة "(préparatoire condition)"»

- **النداء:**

رأى أغلبهم أن "النداء" من "الانشاء الطلبي" مثل الفارابي يقول «أن النداء يقتضي (أي يطلب) به من الذي نؤدي الاقبال بسمعه و ذهنه على الذي ناداه منتظرا لما يخاطبه به بعد النداء.»[1]

- **التمني:**

وهو الأسلوب الانشائي الذي يطلب فيه المتكلم ما هو ممتنع الوقوع و هو –حسب رأي السكاكي–«أن تطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعيا فيه مع حكم العقل بامتناعه».[2]

كما يصرح الشريف الجرجاني بأنه «طلب الحصول الشيء سواء كان ممكنا وممتنعا»[3].

وعرف التفتازاني "التمني" بأنه «طلب الحصول شيء على سبيل المحبة»[4]، وقد أثار هذا التعريف أشكالا، وذلك لأنه يمكن أن يطلب من الطلبيات غير "التمني" حصول شيء على **سبيل المحبة**، مثلا، لو أمر العطشان خادمه بإحضار الماء فإن هذا الأمر يصدق عليه أنه طلب على سبيل المحبة.

(1) مسعود صحراوي: مرجع سابق، ص114.

(2) الفارابي: كتاب الحروف، ص 162.

(3) السكاكي: مفتاح العلوم، ص415

(4) الشريف الجرجاني: مصدر سابق، ص66.

وفي سبيل الرد على الاعتراض فسر هذا التعريف بأن المراد هو أن "المحبة" هي شرط في "التمني" دون غيره، وأضيف إلى هذا الشرط شرط أخر هو "**نفي الطماعية**" في الحصول المتمنى، ففي جميع الطلبيات يكون الطالب طامعا، أي محتمل حصول المطلوب، أما في التمني" فهو يائس من حصوله، وهذا هو معيار السكاكي للتمني (ويتضح ذلك من تعريفه السابق)، وبذلك يصبح التعريف الأكمل لـ" التمني" هو: «طلب حصول الشيء بشرط المحبة ونفي الطماعية في حصول ذلك الشيء»[1].

وفي الأخير نلخص إلى أن جمهور العلماء يتفق على أن أساليب "الإنشاء الطلبي" الأصلي خمسة، يلخصها الرسم التالي:[2]

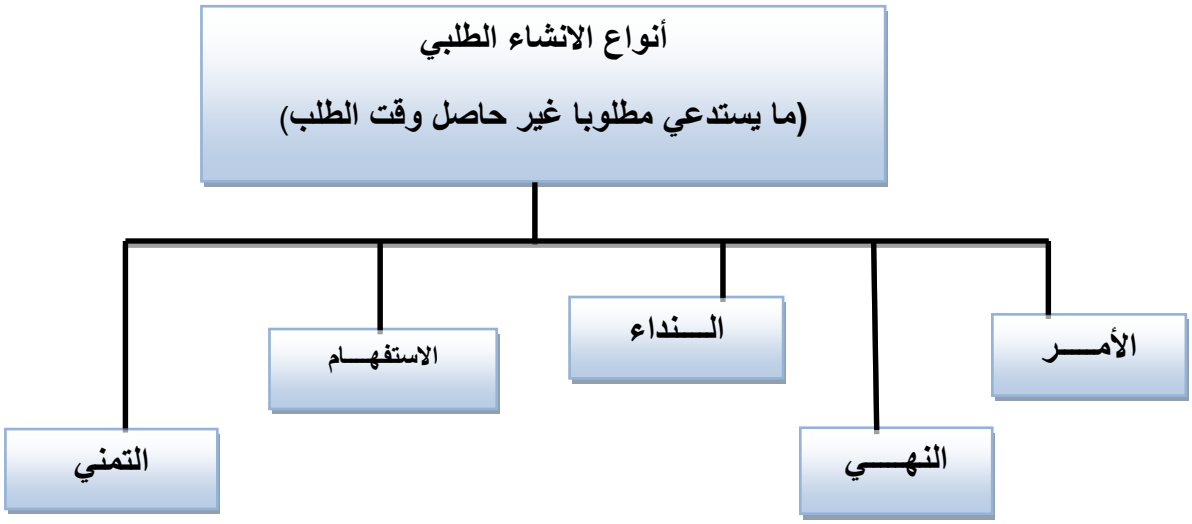

ونشير هنا أيضا إلى أن هذه الصيغ الأسلوبية الأساسية الخمسة تخرج عن «مقتضى دلالاتها الظاهرة» إلى أغراض وأفادتها (معلومات) تواصلية بحسب ما يقتضيه المقام، أي إلى ما يعرف بـ "أفعال متضمنة في القول" بتعبير التداوليين، فالأمر مثلا، قد يخرج إلى: "الدعاء" أو "الالتماس"، أو "التهديد".

(1) التفتازاني: المختصر، ج2، ص 228.

(2) مسعود صحراوي: التداولية عند العرب، ص 117.

2. الإنشاء غير الطلبي:

وهو النوع الثاني من الأسلوب الإنشائي والذي لا طلب فيه، فهو لا يستلزم مطلوبا غير حاصل وقت الطلب، وهو أنواع "الترجي" و"القسم"، و"التعجب" و"المدح" و"الذم" بالإضافة إلى "صيغ المقاربة والرجاء" و"ألفاظ العقود" على اختلاف بينهم في بعضهاوسنقوم باستعراض أهم تلك الظواهر الأسلوبية، وأراء العلماء أو البلاغيين العرب فيها.

- الترجي: هو «ترقب حصول الشيء سواء كان محبوبا، ويقال له طمع...أو مكروها... يقال له: أشفق»[1] وهذا حسب تحديد الدسوقي له، وكذلك قال محمد بن عبد الجرجاني: «إنه إنشاء إمكان حدوث أمر ما»[2]، والفرق الجوهري بين " التمني" و"الترجي"، هو أن "المتمني" **لا يطمع** في حصوله إمكانه، والفرق الأخر هو أن "التمني" يكون الأمر المحبوب فقط، وأن "الترجي" يكون في المحبوب فقط وأن "الترجي" يكون **في المحبوب والمكروه معا.**[3]

وبذلك يكون الفرق بين "التمني" و"الترجي" بحسب معايير سيرل في شروط "المحتوى القضوي" بالمحتوى القضوي في التمني هو قضية غير ممكنة في نظر المتكلم.

في "الترجي" هو قضية ممكنة.

ففي المثال:(أ) ليتك تجيء غدا.

(ب) لعلك تجيء إذا.

---

(1) الدسوقي، ضمن شروح التلخيص، ج2 ص 245.

(2) محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، ص114.

(3) الدسوقي، ضمن شروح التلخيص، ج2، ص241، 243.

في (أ): المتكلم يعتقد استحالة تحقق المحتوى القضوي.

وفي (ب): المتكلم يعتقد إمكان تحققه.

ويختلفان في معيار ثان–حسب معايير سيرل–هو "**شرط الصراحة**".

فـ "المحتوى القضويفي "التمني" **محبوب** للمتكلم، وفي "الترجي" قد يكون محبوبا وقد يكون غير محبوب.

التعجب والمدح والذم:

عرفوا التعجب بانه انفعال يحدث في النفس عما خفي سببه[1] وله صيغتان قياسيتان، هما:

- ما أفعله !، نحو: ما أجمل السماء! .
- أفعل به. !، نحو: أجمل السماء !.

وكلتا الجملتان تعتبر عن الشعور انفعالي ينتاب نفس المتكلم، وقد اشترط المبرد في المتعجب منه أن يكون معرفة أو نكرة مخصوصة «فنقول منه: ما أحسن زيدا ورجلا معه! ولولا قولك: "معه" لم يكن للكلام معنى، وذلك إنك إذا قلت: ما أحس رجلا! بالتنوين، فليس هذا مما يفيد به السامع شيئا لأنه لا يستنكر ان يكون في الناس من هو كذا الكثير»[2] ويشير "المبرد" هنا إلى **الإفادة** وهواهم ميزة في الانشاء إضافة الى انها "**مبدأ تداولي**".

أما "المدح" و "الذم" فهما أسلوبان إنشائيان يمثلهما على التوالي الملفوظان:

- «نعم الرجل زيد».

(1) الشريف الجرجاني: التعريفات، ص62

(2) أبو عباس المبرد: المقتضب، تح: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، د ت، ج4، ص 186.

- «بئس الرجل زيد».

وقد ناقش "الاستراباذي" إنشائية "المدح" و"الذم" وخيريتهما، فهو يرى أنك إذا تلفظت بجملة" نعم الرجل زيد" فإنما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ، وليس المدح موجودا في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة، مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا.

وقد ناقش "الاستراباذي" إنشائية "المدح" و"الذم" وخبريتهما، فهو يرى «إنكإذا تلفظت بجملة "نعم الرجل زيد " فإنما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ، وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة الثلاثة، مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا».[1]

وقد ناقش "الاستراباذي" إشكالية إنشائية "المدح"، في قول الأعرابي لمن بشره بمولود قائلا: «نعم المولود» فقال الأعرابي: والله ماهي بنعم المولود.

وذكره الاستبراباذي أن رد الإعراب ليس تكذيبا للقائل في المدح، بل هو إخبار بأن جودة التي حكم بحصولها في الخارج ليست بحاصلة [2].

وبذلك يكون مدح الشيء يكون على جودته الحاصلة في الخارج، بقياس ذلك على "الذم" يكون ذم الشيء رداءة فيه في الخارج، ودور المتكلم في "المدح" و"الذم" ليس وصف تلك الجودة أو الرداءة الواقعين في الخارج، وإنما هو تحسين حسن زيد في "المدح"، و"تقبيح قبح زيد" في "الذم"، يمكن بتطبيق معايير سير لان نعتبر هذين الأمرين شرطين تحضرين (آو معدين) لكل من المدح والذم.

القسم والتكثير:

(1) رضي الدين الاستراباذي: مصدر سابق، ص211.

(2) المصدر نفسه: ص 212.

صنف "القسم" ضمن "الإنشاء الطلبي" مع اختلافهم في ذلك، إلا أن التفتازاني (ت79هـ) عده من "الإنشاء الطلبي" وكذلك الخطيب القزويني (ت 739هـ) والخليفة في تصنيف القسم ضمن هذا الضرب، هي ملاحظة أن المتكلم ينشئ يمينا للتعبير عن صحة ما يعتقده، وأدواته هي: الباء، والواو، والتاء، واللام... [1]

أما "التكثير" فهو أن ينشئ المتكلم استكثارا لعدد من شيء، مستعملا: رب، أو كم الخبرية، للتعبير عن الكم، التكثير" إنشاء لأنه في نفس المتكلم وليس له وجود في الخارج حتى يحتمل الصدق والكذب: ومثاله:

- كم رجل عندي
- رب فقير عفيف [2]

لا يوجد ما يقابل "التكثير" فيما تعرض له سيرل واوستين من أفعال كلامية، لكن لما كان "المدح" إنشاء مقابل للأخبار بـ "الجودة"، و"الذم" إنشاء مقابل لأخبار بـ: "الرداءة" يمكن اعتبار "التكثير" إنشاء مقابل للأخبار بـ: "الكثرة" فيكون المدح والذم إنشائين متعلقين بالكيف والتكثير إنشاء متعلق بالكم وبناء على هذا القياس نستطيع اعتبار اعتقاد المتكلم بكثرة الشيء شرطا تحضيريا، أو شرط تحضيريا، أو شرط صراحة لتكثير الشيء [3].

(1) عبد السلام هارون: مرجع سابق، ص162.

(2) مسعود صحراوي: التداولية عند العرب، ص 122.

(3) طالب سيد هاشم الطبطبائي: مرجع سابق، ص100.

الفصل الرابع

التّراكيب المجازية بين البلاغة والتّداولية

يعد مشكل المعني من القضايا التي شغلت الفكر العربي القديم، ذلك أن المفكرين القدامى بلاغيون كانوا أم غير عنوا بالصور المختلفة التي يرد عليها المعنى لارتباط ذلك عندهم بالإعجاز القرآني. فشكل مبحث المجاز قاسما مشتركا بينهم على اختلاف مذاهبهم الفكرية، فأدركوا مبكرين أن التركيب الواحد يمكنه أن يحمل على ظاهره كما يمكن أن يحمل على المجاز. فأخذ مفهوم المجاز وقضاياه ودلالاته وكيفية الانتقال من المعني الحقيقي الظاهر إلى المعنى الخفي قسطا كبيرا في بحثهم.

المبحث الأول: ماهية المجــاز:

1-تعريفـــه:

جاء في أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني تعريفا للمجاز: "المجاز من (جاز الشيء يجوزه) إذا تعداه، وإذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة، بأنه "مجاز" على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي، أو جاز هو مكانه الذي وضع له فيه أولا."[1] ويعرفه أيضا: كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الوضع إلى ما لم توضع له.

وعرفه السكاكي في مفتاح العلوم بقوله:" وأما المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ماهي موضوعة له بالتحقيق، استعمالا في الغير، بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع". [2]

من هذين التعريفين يتضح أن المجاز ما هو إلا عدول عن الحقيقة التي يعرفها الجرجاني:" كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع –وإن شئت قل: في مواضعه – وقوعا لا يستند فيه إلى غيره." [3] ويعرفها السكاكي: "الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما

(1) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ص209.

(2) أبي يعقوب يوسف السكاكي: مفتاح العلوم، ص486.

(3) عبد القاهر الجرجاني: المصدر السابق، ص195.

هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع، كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص".[1]

ويعرفها الخطيب القزويني في الإيضاح ب:"الكلمة المستعملة فيما وضعت له". [2] ويضيف: "والحقيقة لغوية، وشرعية، وعرفية أو خاصة أو عامة، لأن واضعها إن كان واضع اللغة فلغوية، وإن كان الشارع فشرعية، وإلا فعرفية، والعرفية إن تعين صاحبها نسبت إليه".[3]

فإذا كانت الحقيقة عند علماء البلاغة هو أن تستعمل الألفاظ للمعاني التي وضعت لها في أصل اللغة فالمجاز عدول عن هذه الحقيقة وانحراف عنها. ففي الكلام المجازي ينتقل المتكلم من المعنى الحرفي للألفاظ إلى دلالات جديدة مستلزمة من السياق الكلامي. وجواز هذا الانتقال أو هذا الخرق علاقة المشابهة وغير المشابهة بين المعاني الأصلية والمعاني المستحدثة. ما يعرف في التداولية بالاستلزام الحواري.

قسم علماء البلاغة المجاز إلى قسمين حددهما السكاكي في قوله:" اعلم أن المجاز عند السلف من علماء هذا الفن: لغوي... ويسمى مجازا في المفرد، وعقلي... واللغوي قسمان: قسم يرجع إلى معنى الكلمة، وقسم يرجع إلى حكم لها في الكلام، والراجع إلى معنى الكلمة قسمان: خال عن الفائدة، ومتضمن لها، والمتضمن للفائدة قسمان: خال عن المبالغة في التشبيه، ومتضمن لها".[4] ويمكن أن نوضح هذه التقسيمات بالرسم التالي:[5]

(1) عبد القاهر الجرجاني: المصدر السابق، ص 239.
(2) الخطيب القزويني: الايضاح في علوم البلاغة، ص261.
(3) المرجع نفسه، ص 263.
(4) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 471.
(5) المصدر نفسه، ص 471.

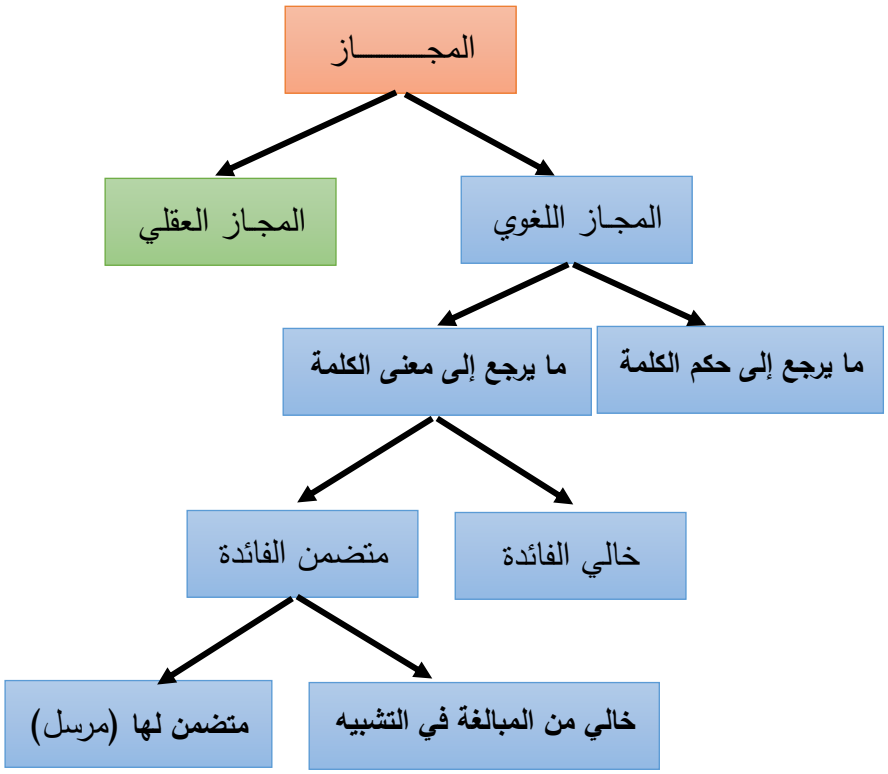

يرى "السكاكي" أن فائدة المجاز مرتبطة بدرجة التجوز وبعد المسافة، بين الدلالتين الحقيقية والمجازية، فإذا كان الانتقال محصورا داخل حقيقة واحدة أو جنس واحد، يتفاوت في صفته من أمر إلى آخر، فإنه لا يحقق زيادة في المعنى الذي يقدم للسامع ولا ينطوي على فائدة بلاغية وذلك كأن تكون الكلمة موضوعة لحقيقة من الحقائق مع قيد فتستعملها لتلك الحقيقة لا مع ذلك القيد بمعونة القرينة، مثل أن تستعمل المرسن، وأنه موضوع لمعنى الأنف مع قيد أن يكون أنف مرسون، استعمال الأنف من غير زيادة قيد بمعونة القرائن، كقول العجاج:[1]

"وفاحما ومرسنا مسرجا".

(1) الفاحم: السود البين الفحومة، المرسن: موضع الرسن من انف الفرس، الرسن: ما كان من الأزمة على الأنف، والمسرج: من السرج وهو رحل الدابة.

يعني: أنفا يبرق كالسراج [1]، ومعنى ذلك أن المجاز الخالي من الفائدة هو ما استعمل في معنى أعم مما هو موضوع له، وقد سمي هذا النمط مجازا لأنه يتعدى مكانه الأصلي الذي وضع له إلى معنى آخر يشترك معه في الانتماء إلى حقيقة واحدة، كالمرسن والأنف كليهما يعبر عن حقيقة واحدة، وهي العضو المعروف، غير أن كلا منهما مفيد بجنس من أجناس الحيوان.

وبذلك تصبح الفائدة البلاغية بقدر المعلومات التي يقدمها للسامع، فضيق المسافة بين المعنى الأول والمعنى الثاني، لكونهما ينتميان إلى حقيقة واحدة، لا يستوقف المتلقي أو السامع كثيرا في الوصول إلى المعنى الثاني إذ يصل إليه بسهولة ويسر وكأنه أمام معنى حقيقي واحد، ومن ثم تخف جاذبيته ويذهب بريقه ومثال ذلك الاستعارة غير المفيدة التي ذكرها الجرجاني.

2-أنواع المجاز:

2-1-المجاز الحكمي (المجاز العقلي):

المجاز العقلي أو المجاز الحكمي كما يسميه كل من السكاكي وعبد القاهر الجرجاني.

يعرفه السكاكي في مفتاح العلوم بأنه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل، إفادة للخلاف لا بواسطة الوضع.

كقولك أنبت الربيع البقل، وشفي الطبيب المريض، وكسا الخليفة الكعبة وهدم الأمير الجند، وبنى الوزير القصر [2].

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص472.

(2) المرجع نفسه، ص 503.

ويعرفه الخطيب القزويني بأنه إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأويل [1] في حين يعرفه عبد القاهر الجرجاني بقوله:" وهو أن يكون التجوز في حكم يجري على الكلمة فقط فتكون الكلمة متروكة على ظاهرها، ويكون معناها مقصورا في نفسه ومرادا من غير تورية ولا تعريض، ومثال فيه قولهم: نهارك صائم وليلك قائم ونام ليلي، وقوله تعالى:" فما ربحت تجارتهم". (سورة البقرة 16)

أنت لا ترى مجازا في هذا كله، لا في ذوات الكلم ولا في الألفاظ نفسها، ولكن في أحكام أجريت عليها، أفلا ترى أنك لم تتجوز في قولك نهار صائم وليل قائم ولكن في أن أجريتهما خبرين على النهار والليل، وكذلك ليس المجاز في الآية في لفظة "ربحت" نفسها ولكن في إسنادها إلى التجارة. [2]

ويعرفه في أسرار البلاغة بأنه كل جملة أخرجت المفاد بها عن موضعه من العقل لضرب من التأول ومثاله: إن مما ينبت الربيع ما يقتل خيطا أو يلم. فقد أثبت الإنبات للربيع وذلك خارج عن موضعه من العقل، لأن إثبات الفعل لغير القادر لا يصح في قضايا العقول، إلا أن ذلك على سبيل التأول [3].

إن المتتبع لهذه التعريفات يجد أن المجاز العقلي يقوم على دعامتين أساسيتين:

<u>الدعامة الأولى</u>: تتعلق بإثبات المتكلم الحكم في كلامه على خلاف اعتقاده.

ففي قوله: أنبت الربيع البقل نجد أن الفعل أنبت أسند إلى الفاعل الربيع مع علم المتكلم أنه فاعل غير قادر، ولكن لما كان الفعل يقع عادة في زمن الربيع أصبح إسناده إليه مبررا العلاقة الزمنية بينما يقول الجرجاني: فلما أجرى الله سبحانه تعالى وأنفذ القضية أن تورق الأشجار، وتظهر الأنوار، وتلبس الأرض ثوب شبابها في زمان الربيع صار

(1) الخطيب القزويني الايضاح، ص20.

(2) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الاعجاز، ص294.

(3) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة دارين الجوزي، مصر، ط الاولى 2010، ص 204 .

يتوهم في ظاهر الأمر ومجرى العادة كأن لوجود هذه الأشياء حاجة إلى الربيع، فأسند الفعل إليه [1] فكانت العلاقة الزمانية.

الدعامة الثانية: إسناد الفعل إلى غير فاعله الحقيقي.

المجاز العقلي في رأي القزويني ليس في اللفظ نفسه ولكن في إسناد الفعل إلى فاعل غير حقيقي ففي قولك نهارك صائم وليلك قائم، ليس المجاز في لفظي صائم أو قائم ولكن في إسنادهما إلى خبرين النهار والليل، وكذلك في قوله تعالى: فما ربحت تجارتهم. ليس المجاز في لفظه "ربح" نفسها ولكن في إسنادها إلى التجارة فكل لفظة هنا أريد بها معناها الذي وضعت له على وجهه وحقيقته فلم يرد بصائم غير "الصائم" ولا بقائم غير "القائم"، ولا ربحت غير "الربح". هذا التجاوز في إسناد الفعل إلى غير فاعله الحقيقي إلى زمان حدوثه أو مكانه، أو مصدره نقل للمعاني الحقيقية إلى المعاني المجازية.

إن نقل القول الحقيقي إلى القول المجازي هو مخالفة حكم المتكلم بغض النظر مخالفته للعقل، أو عدم مخالفته له فإذا كان المتكلم يعتقد بصحة ما يقول فان كلامه لا يحمل على المجاز العقلي؛ وإنما على الإسناد الحقيقي وهو معيار تداولي وفي ذلك يقول الجرجاني وأما الحقيقة العقلية وتسمى حكمية فهي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه كقولك: "أنبت الله البقل، شفي الله المريض، كسا خدم الخليفة الكعبة، وهزم عسكر الأمير الجند وبنى عملة الوزير القصر".

(1) عبد القاهر الجرجاني: المصدر السابق، ص 510.

كسا الخليفة الكعبة	إسناد غير حقيقي	حكم عكس اعتقاد المتكلم	معنى مجازي
كسا عملة الخليفة الكعبة	إسناد حقيقي	على اعتقاد المتكلم	معنى حقيقي
بنى عمال الخليفة القصر	علاقة سببية (مسوغ نقل المعنى الحقيقي الى المجاز)	على اعتقاد المتكلم	معنى حقيقي

2-2-المجاز اللغوي الراجع إلى المعنى المفيد الخالي عن المبالغة في التشبيه

2-2-1-(المجاز المرسل):أو المجاز اللّغوي الراجع إلى المعنى الخالي من المبالغة في التشبيه كما يسميه السكاكي في مفتاح العلوم. "وهو أن تعدي الكلمة عن مفهومها الأصلي بمعونة القرينة إلى غيره لملاحظة بينهما. [1] وهو أيضا: "الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة غير المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي.[2] وهذا يعني أن المجاز المرسل هو انتقال من المعنى الحرفي للجملة (البنية السطحية) إلى معنى آخر مستلزم(البنية العميقة)، لوجود علاقة غير المشابهة تصل بين المعنيين وقرينة تصرف الذهن عن المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي و تشير إلى هذا الخرق الدلالي.

يقوم المجاز المرسل على ثلاث دعائم وهي:[3]

- لفظة أصلية معبر عنها.
- لفظة أصلية معبر بها.

علاقة غير المشابهة تجمع بينهما المتضمنة معنى مجازيا مستلزما منها، من خلال قرينة السياق إذ عليه تتوقف قيمة المجاز. وعلاقات المجاز المرسل كثيرة يظهره علاقات

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 473.

(2) علي الجارم، مصطفى أمين: البلاغة الواضحة، مكتبة البشرى، باكستان، ط 1، 2010، ص 102.

(3) باديس لهويل: مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2014، ص 204

المجاز المرسل حسب ما جاء في كتب البلاغة العربية كثيرة منها: العلاقة السببية والمسببة، الجزئية والكلية، الحالية والمحلية، باعتبار ما كان وباعتبار مالا سيكون، وكلها علاقات تفهم من سياق الكلام. ويوضحها الشكل التالي:

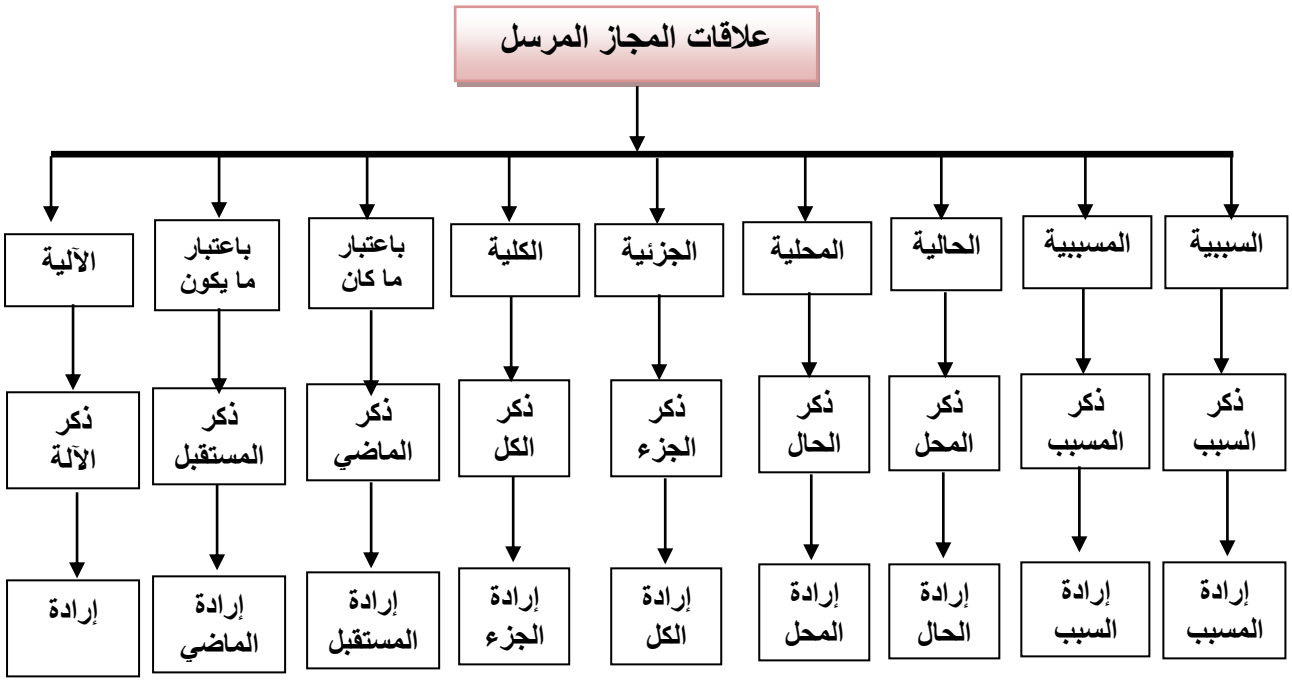

ومن علاقات المجاز المرسل المتداولة في البلاغة العربية نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

-**العلاقة السببية:** وهي أن يطلق السبب ويراد المسبب، نحو قولهم "رعينا الغيث"[1] وقولهم: "أحيا الغمام الأرض". [2]

وقوله تعالى: "وَيُنَزِّل لَكُم مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا". [3]

لقد استعمل لفظ رزقًا في غير موضعه الأصلي فخرجت دلالته من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي حيث أن الرزق لا ينزل من السماء وإنّما الذي ينزل من السماء هو المطر وهو المعنى الحقيقي أو اللفظ الذي يجب أن يوضع موضع لفظ الرزق لوجود

(1) عبد العزيز عتيق: المرجع السابق، ص109

(2) محمد علي سلطاني: البلاغة العربية –في فنونها–مطبعة زيد بن ثابت دمشق سوريا،1980، ص134.

(3) سورة غافر: 13.

علاقة بينهما وهي العلاقة السببية. فالمطر مسبب للرزق وهي علاقة سمحت بالانتقال من المعنى الحرفي اللغوي إلى المعنى المستلزم.

ينزل من السماء رزقا	بنية سطحية	معنى مجازي	القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي "الفعل ينزل"
ينزل من السماء مطرا	بنية عميقة	معنى حقيقي مضمر	
المطر سبب الرزق	علاقة سببية	المعنى المستلزم	

-**العلاقة الجزئية:** وهي "أن يكون المعنى الأصلي للفظ المذكور جزء من المعنى المراد "[1]. ومن أمثلته: اتحدت كلمة القوم. وغير بعيد عن هذا قول العرب: "أرسل العَدُوُّ عيناه"، استعمل العرب لفظة العين للدلالة على الجاسوس، فالعين لا ترسل وإنما يرسل الجاسوس والعين جزء منه وعضو من أعضائه. وقد تؤخذ هذه العلاقة على أنها **علاقة آلية** انطلاقا من كون العين أداة البصر والرؤية.

العلاقة الجزئية بين لفظ العين والجاسوس سوغت الانتقال من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي. والفعل "أرسل" أشار إلى هذا الحذف الدلالي.

أرسل العدو عينيه	بنية سطحية	معنى مجازي	القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي "الفعل أرسل"
أرسل العدو جاسوسا	بنية عميقة	معنى حقيقي مضمر	
العين جزء من الجاسوس	علاقة جزئية	المعنى المستلزم	

-**العلاقة باعتبار ما سيكون:** وهي" تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه". [2] ومن أمثلة العلاقة الجزئية قوله تعالى: "إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا". [3]

(1) أمين أبو ليل: علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، دار البراء، الإسكندرية، ط1، 2006، ص 174.
(2) عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص111.
(3) سورة يوسف: الآية 36.

استعمل الله عز وجل لفظة "خمرا" وأراد "عنبا" لوجود علاقة بين العنب والخمر وهي علاقة ما سيكون عليه العنب مستقبلا. والقرينة المانعة من أرادة المعنى الأول الفعل أعصر.

2-2-2-الاستعارة

ورد عن علماء البلاغة العربية طائفة من التعريفات للبلاغة العربية نذكر منها:

أَعْصِرُ خَمْرًا	بنية سطحية	معنى مجازي	القرينة
أَعْصِرُ عِنَبًا	بنية عميقة	معنى حقيقي مضمر	الفعل
العنب يصير خمرا	علاقة باعتبار ما سيكون	المعنى المستلزم	أعصر

تعريف عبد القاهر الجرجاني:" أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره، وتجيء إلى الاسم المشبه فتعيره المشبه وتجريه عليه"[1]. ويضيف في أسرار البلاغة: "أن يكون اللفظ الأصل في الوضع اللغوي معروفا تدل الشواهد على أنه اختص به حين وضع، ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل، وينقله إليه نقلا غير لازم فيكون هناك كالعارية."[2]

وتعريف السكاكي في كتابه مفتاح العلوم وهو:" أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك بإثباته للمشبه ما يخص المشبه به". [3]

أما ابن الأثير فيعرفها بقوله: "الأصل في الاستعارة المجازية مأخوذ من العارية الحقيقية التي هي ضرب من المعاملة: وهي أن يستعير بعض الناس من بعض شيئا من الأشياء، ولا يقع ذلك إلا من شخصين بينهما سبب معرفة ما يقتضي استعارة أحدهما من

(1) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الأعجاز، ص55.

(2) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ص17.

(3) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 462.

الآخر شيئا، وإذا لم يكن بينهما سبب معرفة بوجه من الوجوه فلا يستعير أحدهما من الآخر شيئا إذ لا يعرفه حتى يستعير منه"[1].

ويقابل مصطلح الاستعارة في البلاغة العربية المصطلح الفرنسي "الميتافور". والمصطلح الإنجليزي "الميتافورس".

و"الميتافور": صورة أسلوبية يتوسل بها إلى تقريب مشبه من المشبه به بغير أداة... ويحدث أحيانا ان يغيب المشبه فلا يبقى إلا المشبه به. [2]

ومن هذا التعريف توصل الباحث المغربي عبد العزيز بنعيش إلى أن الاستعارة ليست "ميتافور"وقد بين ذلك في الخطوات الآتية:[3]

أ . تصريحية: Métaphore annoncée

ومثالها: **dorla lune est une faucille**

ب . مباشرة:Métaphore directe

ومثالها: **Une faucille dor illumine le ciel**

حيث**La lune مشبه** و**comparée La faucille d'or** مشبه به **Comparant**

في المثال الأول: ويعني القمر لؤلؤة ذهبية.

طرفا التشبيه حاضران: "القمر" مشبه و "لؤلؤة ذهبية" مشبه به أي: **(أ)** هو**(ب)** وهذه الصورة في البلاغة العربية تشبيه بليغ.

في المثال الثاني: اللؤلؤة الذهبية تضيء السماء.

---

(1) ابن الأثير: المرجع السابق، ص143.

(2) السكاكي: المفتاح، ص354.

(3) عبد العزيز بنعيش: التواصل بين القصد والاستقصاد (مقاربة تداولية لفاعليتي التدليل والتأويل، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة سيدي محمد كلية الآداب والعلوم الانسانية، فاس، المغرب، سنة 2004/2003، ص 203.

في هذا المثال شبهت اللؤلؤة بالقمر في ضياءه. "اللؤلؤة الذهبية" مشبه و"القمر" مشبه به، حذف المشبه به القمر الذي استعار من المشبه صفة الضياء وهي قرينه اللغوية التي صرفت ذهن التلقي عن المعنى الحقيقي إلى المعنى الاستعاري.

وعليه فإن مفهوم مصطلح "ميتافور" يوافق ما سماه البلاغيون العرب "**التشبيه البليغ**": في أحد شقيها، أما الشق الثاني فإنه يتطابق مع ما سموه استعارة. العلاقة بين مصطلحي الميتافور والاستعارة إذن علاقة عموم بخصوص. فالميتافور أعم والاستعارة أخص، لذا كانت كل استعارة ميتافور وليس العكس.

بالعودة إلى مفهوم الاستعارة عند علماء البلاغة نجد أن أصحابها قد ربطوا حد هذه الظاهرة بالتشبيه وهو المبدأ الأول الذي تقوم عليه الاستعارة.

والتشبيه مقارنة بين شيئين لجامع بينهما. فالشيئان هما المشبه والمشبه به والجامع بينهما هو وجه الشبه والرابط بينهما أداة التشبيه التي تأتي أحيانا فعلا كما تأتي أحيانا أخرى اسما. ويكون التشبيه بطرحهما أكثر قوة وبلاغة.

وقد ذكر أبو يعقوب–رحمه الله – أن مراتب التشبيه ثمان وهي [1]:

أولهما: أن تذكر أركانه الأربعة وهي: المشبه والمشبه به وكلمة التشبيه ووجه الشبه. والمثال التالي يبين ذلك: زيد كالأسد في الشجاعة. ولا قوة لهذه المرتبة.

ثانيهما: ترك المشبه. كقولك كالأسد في الشجاعة. وهي كالأولى في عدم القوة.

ثالثهما: ترك كلمة التشبيه كقولك: زيد أسد في الشجاعة وفيها نوع من القوة.

رابعهما: ترك المشبه وكلمة التشبيه، كقولك: أسد في الشجاعة: في موضع الخبر عن زيد. وهي كالثالثة في القوة.

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص464.

خامسهما ترك وجه التشبيه. كقولك: زيد كالأسد. وهي قوية أيضا لعموم وجه الشبه.

سادستهما: ترك المشبه ووجه التشبيه. كقولك كالأسد في موضع الخبر عن زيد أسد.

سابعهما: ترك كلمة التشبيه ووجه الشبه. كقولك زيد أسد.

ثامنهما: أفراد المشبه به في الذكر. كقولك: أسد في موضع الخبر عن زيد، وهي كالسابعة. المشابه

المبدأ الأول: المشابهة

التشبيه يقوم على علاقة التماثل الكائنة بين موضوعين متوافقين في صفة من الصفات، أو هما يمتلكانه معا. كقولك: "**زيد أسد**" وهو معنى يدل على اشتراك زيد والأسد في صفة الشجاعة التي يعتبر الأسد مضرب مثل لها. وأريد أن تجرى هذه الصفة في زيد مجرى الأسد. ويتساوى معه فيها.

والاستعارة هنا قامت على إعارة صفة الشجاعة من الأسد لزيد ثم طرحت زيد أو غيبته لتجعله الأسد نفسه كقولك: صافحت أسدا. وفي هذه المبالغة قوة التخيل والتوهم.

وفي مثال اشتعل الرأس شيبا، فقد جئت إلى أخص خصائص النار وهي الاشتعال فجعلتها لانتشار وانبساط الشيب في الرأس لتزيده قوة إلى قوة. وقوته في استعارة الشيب لسرعة النار في الانتشار والانبساط والحلول محله.

يرى سورل أن المعاني المجازية تلتقي والأقوال المجازية التي يرى أنها تقوم على مبدأين هما:

أ . المقاربة التشابهية، حيث أن الأقوال المجازية تستلزم تشابها **Similarity** شيئين اثنين تجمعهما حقيقة من الحقائق.

ب . المقاربة التفاعلية، حيث أن الأقوال تستلزم التعارض أو التفاعل بين محتويين دلاليين للعبارات المستعملة مجازيا.

مقاربتان يرى سورل انهما غير كافيتين أن لم تكونا خاطئتين ووجهة النظر عند سورل أن الإشكالية تتعلق كما أشرنا بتباين المعبر عنه مع المراد بالتعبير عن المقصود بطريقة ملتوية من جانب المتكلمين وبلوغ هذه المقصود من طرف المخاطبين.

المبدأ الثاني: الحذف والمحو

تقوم الاستعارة على مبدأ الطي أو الحذف. فما الاستعارة إلا تشبيه حذف أحد طرفيه؛ المشبه أو المشبه به. الاستعارة عند علماء البلاغة مشروطة بإقصاء أحد الطرفين وإنابة آخر أو ما يلازمه منابه، وإحلال المستعار أو المستعار منه محله وإلا فإن الحضور يتركنا في حديث التشبيه. [1] المجاز عند ابن الأثير قسمان: توسع في الكلام وتشبيه، والتشبيه ضربان: تشبيه تام، وتشبيه محذوف، والتشبيه التام أن يذكر المشبه والمشبه به والتشبيه المحذوف أن يذكر المشبه دون المشبه به ويسمى الاستعارة [2]. والحذف يبرر وجود الانتقال من المدلول الأول أي المعنى الحرفي إلى المدلول الثاني المعنى المجازي أو المضمر.

ويورد الجرجاني مثالا على الحذف حين يقول: تريد أن تقول:" **رأيت رجلا هو كالأسد في الشجاعة**". فتدع ذلك وتقول: "**رأيت أسدا**".

جملة: "رأيت رجلا هو كالأسد في الشجاعة".

تشبيه توفرت فيه الأركان الأربعة؛ مشبه ومشبه بهوجه الشبه والأداة. للحصول على الاستعارة نقوم بعملية الحذف على المراحل الآتية حسب الجدول الآتي:

(1) يحيى بن حمزة العلوي: الطراز، ج1، ص202.

(2) ابن الأثير: المثل السائر، مرجع سابق، ص 160.

الرجل كالأسد في الشجاعة		تشبيه تام
"الرجل كالأسد"	حذف وجه الشبه	تشبيه مجمل
"الرجل أسد"	حذف وجه الشبه والأداة	تشبيه بليغ
"جاءني الاسد"	حذف المشبه	استعارة تصريحية
" يزأر الرجل"	حذف المشبه به	استعارة مكنية

المستنتج من الجدول أنه حين حذف وجه الشبه وأداة التشبيه لم تخرج الصورة البيانية من دائرة التشبيه لأهما ركنان ثانويان، وحضورهما أو غيابهما على يؤثر على المعنى، بل إن غيابهما يزيد المعنى قوة، وتأثيرا.

لكن عندما طال الحذف أحد الركنين الأساسيين غاب التشبيه وحلت محلها الاستعارة.

ففي قولنا: جاءني الأسد.

حذف المشبه "الرجل" وانتقلت صفة المجيء إلى "الأسد" فأخذ المعنى دلالة جديدة تفهم من القرينة اللغوية، ومن سياق الكلام.

وهو ما حدث في المثال الرابع: "يزأر الرجل".

وهو تشبيه بليغ حذف منه المشبه به (الأسد) فتولد من الحذف معنى جديدا سوغته القرينة اللفظية" يزأر" لتغيب صفة الآدمية منه وتحل محلها الصفة السبعية. انتقل المعنى من الحرفي (البنية السطحية) إلى المضمر (البنية العميقة)، خولت هذا الانتقال علاقة المشابهة بين المعنيين.

يقول السكاكي: "إن المجاز أعني الاستعارة من حيث إنها من فروع التشبيه.... لا تتحقق بمجرد حصول الانتقال من الملزوم إلى اللازم، بل لا بد فيها من تقدمه تشبيه شيء بذلك الملزوم له في لازم له"[1].

عبد القاهر الجرجاني أيضا يمتلك رؤية تتوافق مع الرؤية الغربية في أن العلاقة القائمة في الاستعارة على علاقة المشابهة ويتجلى ذلك في قوله: اعلم أنا إذا أمعنا النظر وجدنا المنقول من أجل التشبيه على المبالغة أحق بأن يوصف بالاستعارة عن طريق المعنى." [2] وخاصة مع كل من سبيربر وويلسون اللذان يريانك": أنه يمكن لأي شيء أن يستعمل لتمثيل شيء آخر يشبهه أي يقتسم معه خصائص بارزة، ويمكن أيضا لقول أن يستعمل لتمثيل ما يشبهه بواسطة الشكل، وفي غالب الأحيان يتعلق الأمر بقول آخر." [3]

مبدأ الحذف يحيلنا إلى المبدأ الثالث الذي تقوم عليه الاستعارة وهو مبدأ الانتقال.

ثالثا: مبدأ الانتقال

تعد "الاستعارة" أهم باب في المجاز الذي ينتقل فيها اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية. إن هذا الانتقال لا يكفي لتحديد بنية "الاستعارة" لذلك يشترط أن يسبق هذا الانتقال وقوع" تشبيه شيء بذلك الملزوم في لازم له" ثم يقع على هذا التشبيه حذف أحد طرفيه بادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به [4].

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص

(2) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، مرجع سابق، ص402.

(3) السعيد حنصالي: الاستعارة والشعر العربي الحديث، دار توبقال للنشر، المغرب،2008. ص150.

(4) ابن الأثير: المثل السائر، مرجع سابق، ص439.

وهذا ما يشير إليه سورل في حديثه عن الاستعارة:

أن الأقوال المجازية ترتبط أساسا بما تستدعيه بعض الكلمات في الذهن من المعاني، ومن ثم كان السؤال عن كيفية اشتغال هذه الأقوال يشبه إلى حد ما السؤال: كيف يذكر شيء بشيء آخر؟ إنه ليس لأي من السؤالين إجابة واحدة رغم أن التشابه يلعب . وبوضوح . أهم دور في الإجابة. إلا أن هناك فرقين أساسين بينهما هما أن الأقوال المجازية محدودة **Restricted** ونسقية **Systematic** ، فهي محدودة بالنظر إلى أنه ليس كلما ذكرنا شيء يمكن أن نتحدث عن المجاز، ونسقية بالنظر إلى أن المجازات يتعين أن تكون قابلة للانتقال من المتكلم إلى المستمع بفضل ما يتوفر أن عليه من نسق مشترك من المبادئ. ومن ثم فهذه الأقوال ليست عشوائية أو اعتباطية. [1]

بناء عليه فإن الأقوال المجازية ينبغي أن يمر من الخطوات التالية:[2]

أ. يجب أن يتأكد مما إذا كان القول يحتاج إلى تأويل أم لا.

ب. بعد أن يستقر لديه أن القول يحتاج إلى تأويل يجب أن تتوفر لديه مجموعة من الاستراتيجيات أو المبادئ بحساب القيم الممكنة.

ج. يجب أن تتوفر لديه مجموعة من الاستراتيجيات أو المبادئ لحصر **Restricting** نطاق من أجل الاستدلال عن أي من الحقائق التي تدخل في نطاق قصد المتكلم.

وبهذا يظهر الجانب التداولي في دراسته للاستعارة، فهو يركز على المعلومات المشتركة بين طرفي الخطاب بالإضافة إلى تأكيده على ضرورة تخصيص قرينة تجعل المتلقي يصدق المتكلم، وتساعده في الوصول إلى قصده.

---

(1) المنجي القلفاط: الاستعارة في المنظورين التداولي والعرفاني، حوليات الجامعة التونسية 2012، العدد 57، ص312.

(2) المرجع نفسه: ص312.

وهذا يتفق وقول السكاكي: "اعلم أن وجه التوفيق هو أن تبنى دعوى الأسدية للرجل على ادعاء أن أفراد جنس الأسد قسمان بطريق التأويل: متعارف، وهو الذي له غاية جرأة المقدم، ونهاية قوة البطش مع الصورة المخصوصة، وغير متعارف: وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة، لا مع تلك الصورة...مستشهدا لدعواك هاتيك بالمحيلات العرفية والتأويلات المناسبة، من نحو حكمهم إذا رأوا أسدا هرب عن ذئب "أنه ليس بأسد"، وإذا رأوا إنسانا لا يقاومه أحد" أنه ليس إنسان، وإنما هو أسد، أو هو أسد في صورة إنسان وأن تخصص تصديق القرينة بنفيها المتعارف الذي يسبق إلى الفهم، ليتعين ما أنت تستعمل الأسد فيه"[1].

فيرى "السكاكي بما أن الاستعارة بادعاء" دخول المشبه في جنس المشبه به "لا بد أن تبنى تلك الدعوى المتعارف عليه ويمثل هذا المعلومات المشتركة بين المتكلم والسامع و"مستشهدا لدعواك هاتيك بالمحيلات العرفية والتأويلات المناسبة"، كما تبنى الاستعارة على غير المتعارف عليه وهذا يمثل المعلومات الجديدة التي يود المتكلم أن يوصلها للسامع، لذلك يرى "السكاكي" ضرورة نصب قرينة تساعد السامع على تصديق هذا التصوير الجديد غير المتعارف عليه، كما تعنيه على فهم المقصود (معنى المتكلم).

كما أنه يرى أن الدعوى الباطلة التي يستغني فيها المتكلم عن التأويل، ويتضح ذلك من قوله: "والاستعارة، لبناء الدعوى فيها على التأويل، تفارق الدعوى الباطلة، فإن صاحبها يتبرأ عن التأويل"[2]، كما أن وجود قرينة تمنع إجراء الكلام على ظاهره، أي فهمه بمعناه الحرفي، دليل على أن المتكلم صادق في دعواه فـ {تفارق الكذب بنصب

(1) السكاكي: المرجع السابق، ص480.

(2) المرجع نفسه: ص481.

القرينة المانعة عن إجراء الكلام على ظاهره، فإن الكذاب لا ينصب دليلا على خلاف زعمه[1].

وبذلك يرى" السكاكي" أن الانتقال من المعنى الأول(أو المعنى الحرفي أو الظاهر) إلى المعنى الثاني(وهو المعنى غير المباشر ويمثل معنى المتكلم أو قصده) في الاستعارة لا يتحقق إلا بوجود قرينة دالة على امتناع المعنى الأول، لوجود تعارض دلالي بينها وبينه، وأن هذا التعارض يقود السامع أو المتلقي إلى المعنى الثاني الذي تستقيم به الصياغة، لذلك يرى أنه يجب على المتكلم أن يبني استعارته" ضمن قرينة مانعة عن حمل المفرد بالذكر على ما يسبق منه إلى الفهم، كيلا يحمل عليه فيبطل الغرض التشبيهي، بانيا دعواك على التأويل المذكور، ليمكن التوفيق بين دلالة الإفراد بالذكر وبين القرينة المتمانعتين، ولتمتاز دعواك عن الدعوى الباطلة"[2]، فالقرينة تمنع من فشل وإبطال وصول المعنى المقصود للسامع أو المتلقي و قبوله، وبذلك لها دور تداولي.

ويتضح هذا أكثر من خلال مثاله وذلك في قوله:" ومثال ذلك: أن يكون عندك شجاع، وأنت تريد أن تلحق جرأته وقوته بجرأة الأسد وقوته، فتدعي له الأسدية بإطلاق اسمه عليه، مفردا له في الذكر، فتقول:" رأيت أسدا"، كيلا يعد جرأته وقوته، دون جرأة الأسد وقوته، مع نصب قرينة مانعة عن إدراك الهيكل المخصوص به: ك "يرمي" أو "يتكلم،" أو "في الحمام"[3].

قد تنبه" السكاكي على أن القرينة المانعة لإرادة المعنى الأول، ليس على درجة واحدة من التأثير، فأحيانا تكفي كلمة واحدة لنقل السامع لها إلى المعنى الثاني، وأحيانا أخرى تحتاج القرينة إلى معاني متعددة تتركب مع بعضها البعض، حتى تمكن السامع

(1) السكاكي: المرجع السابق، ص481.
(2) المصدر نفسه: ص483.
(3) المصدر نفسه: ص483

من الوصول إلى المعنى المقصود، يقول (واعلم أن قرينة الاستعارة ربما كانت معنى واحدا، كالذي رأيت في الأمثلة المذكورة (كقولنا نظرت إلى بدر يبتسم)، وربما كانت معان مربوطا بعضها ببعض كما في قوله:

وصاعقة من نصله تنكفي بها على أرأس الأقران خمس سحائب

انظر حين أراد استعارة السحائب لأنامل يمين الممدوح تفريعا على ما جرت به العادة من تشبيه الجواد بالبحر الفياض تارة، وبالسحاب الهطال أخرى، ماذا صنع؟ ذكر أن هناك صاعقة، ثم قال: "من نصله"، فبين أن تلك الصاعقة من نصل سيفه، ثم قال: "على أرأس الأقران"، ثم قال: "خمس"، فذكر العدد الذي هو عدد جميع أنامل اليد، فيجعل ذلك كله قرينة لما أراد استعارة السحاب للأنامل"[1]. ونلحظ في تحليله لهذه" الاستعارة" أن وظيفة القرينة تكمن في توجيه السامع إلى المعنى المقصود.

ونجد مبدأ الانتقال واضحا عند عبد القاهر الجرجاني عندما يقول: "إن الاستعارة تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة على سبيل النقل".[2] فالاستعارة عند القاهر أيضا هي انتقال بالمعنى و حمله على معنى آخر ، وهي رؤية تتقاطع مع ما أفاده غرايس في اختراق وانتهاك القواعد الأربعة المتمثلة في انتهاك قاعدة الكيف: "ليكن إسهامك في الحديث صادقا، وقاعدة الكم: "ليكن إسهامك في الحديث إخباريا أكثر مما يمكن ما يمكن بحسب ما تتطلبه وضعية المحادثة .وقاعدة الجهة: لتكن واضحا. وقاعدة المناسبة ليكن إسهامك مناسبا لموضوع المحادثة. كم يلتقي عبد القاهر الجرحاني في مبدأ الانتقال مع ريتشارد الذي يستعمل بدله مصطلح التفاعل الذي يقول: "من المؤكد أننا في كل استعارة أصيلة لسنا إزاء طرفين ثابتين متمايزين، وإنما إزاء طرفين، يتفاعل كل منهما مع الآخر ويعدل منه. إن كل طرف من طرفي الاستعارة يفقد شيئا من معناه الأصلي

(1) الجرجاني: أسرار البلاغة، ص434.

(2) المصدر نفسه: ص484.

ويكسب معنى جديدا نتيجة لتفاعله مع الطرف الآخر".[1] الاستعارة عند ريتشارد "عبارة عن فكرتين لشيئين مختلفتين معا، خلال كلمة أو عبارة واحدة تدعم كلتا الفكرتين ويكون لمعناها أي الاستعارة محصلة لتفاعلهما." [2] وعليه يقول الجرجاني: "إن فضيلة الاستعارة الجامعة تتمثل في أنها تبرز البيان أبدا في صورة مستجدة تزيد قدره نبلا، وتوجب له بعد الفضل فضلا، إنك لتجد اللفظة الواحدة قد أكسبت فيها فوائد حتى تراها مكررة في مواضع، ولها في كل واحد من تلك المواضع شأن مفرد وشرف منفرد. وأضاف قائلا: "إنك لترى بها الجماد حيا ناطقا، والأعجم فصيحا، والأجسام الخرس مبنية، والمعاني الخفية بادية جلية، وتجد التشبيهات على الجملة غير معجبة ما لم تكنها، إن شئت أرتك المعاني اللطيفة التي هي من خبايا العقل كأنها قد جسمت حتى رأتها العيون".[3]

أنواع الاستعارة:

قسم علماء البلاغة الاستعارة لاعتبار الفائدة إلى قسمين اثنين وهما الاستعارة غير المفيدة والاستعارة المفيدة.

–وقسموها لاعتبار حضور وغياب طرفي الاستعارة؛ المستعار والمستعار منه.
–وقسمت لاعتبارات أخرى نجدها عند السكاكي، وهي الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع، الاستعارة المصرح بها التخيلية مع القطع، الاستعارة المصرح بها مع الاحتمال للتحقيق والتخييل، الاستعارة المكنية، والاستعارة الأصلية، وتبعية، والاستعارة المجردة والاستعارة المرشحة، وبذلك –برأيه–تكون أقسام الاستعارة ثمانية. [4]

(1) نور الدين علاء: عبد القاهر الجرجاني في قراءات البلاغيين المحدثين، منشأة المعارف، مصر،2006، ص334.
(2) المرجع نفسه: ص334.
(3) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 484.
(4) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 4483.

1-**الاستعارة المفيدة وغير المفيدة:** يقول ابن أبي الإصبع المصري في باب الاستعارة:" لتعلم أنها على قسمين: قسم يجيء الكلام فيه على وجهه فلا يفيد سوى إظهار الخفي فقط، أو المبالغة فحسب، وقسم يأتي الكلام فيه على غير وجهه فيفيد المعنيين معا".(1)

الاستعارة غير المفيدة: وهي التي لا يضيف المستعار منه للمستعار شيئا جديدا عدا توسع في المعنى. ويورد الجرجاني مثالا عليها: "اعلم أن اختصاص "المرسن" بغير الآدمي لا يفيد أكثر مما يفيد "الأنف" في الآدمي وهو فصل هذا العضو من غيره، ولم تكن باستعارته للآدمي مفيدا مالا تفيده بالأنف، لم يتصور أن يكون استعارة من جهة المعنى".

ويسميها كل من جورج لايكوف ومارك جونسن **الاستعارة الميتة** والتي يقولا على مشابهات موجودة قبلا تتأسس على خصائص ملازمة. إن المشابهات تأتي نتيجة للاستعارات التصورية ولذلك يجب أن تعتبر مشابهات بين خصائص تفاعلية، وليس بين خصائص ملازمة"(2).

الاستعارة المفيدة: وهي أن تكون في عملية الاستعارة فائدة بحيث يقدم المستعار منه للمستعار له معان جديدة لم تكن لتحصل لولا هذه العملية. وفي ذلك يقول الجرجاني: أما المفيد فقد بان لك باستعارته فائدة ومعنى من المعاني، وغرض من الأغراض، ولولا مكان تلك الاستعارة لم يحصل لك، وجملة تلك الفائدة، وذلك الغرض "التشبيه". وأورد مثالا يشرح هذه الظاهرة وهو قوله تعالى: "**وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ**"(3). شبه الله تعالى الصبح

(1) ابن أبي الإصبع المصري: تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق د/ حنفي محمد شرف، القاهرة، مصر 1373هـ ج2، ص 99.

(2) لايكوف جورج وجونسن مارك: الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الثانية، سنة 2009، ص204.

(3) سورة التكوير، الآية 18.

في ظهور أنواره في المشرق من أشعة الشمس تدريجيا بخروج النفس قليلا قليلا. وفي ذلك مزية ما بعدها مزية، مشابهة تترك في نفس السامع أثرا بليغا. يرى عبد القاهر أن الاستعارة تكون مفيدة إذا كان المستعار منه يقدم حمولة معنوية جديدة للمستعار له.

ويمكن الاستعانة بالخطاطة الآتية للتوضيح [1]:

الاستعارة المفيدة =المستعار له + حمولة معنوية من المستعار منه

الاستعارة التصريحية: وهي أن يحذف المشبه ويصرح بالمشبه به بنية تغيير صورة المشبه تغييرا تاما، بحذفه، واستعارة صورة المشبه به كلها مكانه. يقول محمد علي سلطاني في البلاغة العربية في فنونها: "إن هذا النوع من الاستعارة تبرز مقدرة البليغ على اختيار ذلك المشبه به، بوصفه سيحل محل المشبه، وتتجه الأنظار إلى هذا البديل وحده".[2]

ومن أمثلة الاستعارة التصريحية قول المتنبي:[3]

وَأَلْقَى الشّرْقُ مِنْهَا في ثِيَابي	دَنَانِيراً تَفِرّ مِنَ البَنَانِ

فالمشبه المحذوف هو قطع النور التي تلقي بها الشمس من خلال أوراق الأشجار والمشبه به هو الدنانير.

ومن أمثلة الاستعارة "التصريحية التحقيقية أو الاستعارية التهكمية"، وهي من الاستعارات التي ذكرها السكاكي وسماها "استعارة اسم أحد الضدين أو النقيضين للآخر بواسطة انتزاع شبه التضاد، وإلحاقه بشبه التناسب بطريق التهكم أو التمليح، على ما

(1) محمد الولي: الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ص147.

(2) محمد علي سلطاني: البلاغة العربية في فنونها مطبعة زيد بن ثابت، 1976، ص118.

(3) المرجع نفسه، ص119.

سبق في باب التشبيه، ثم ادعاء أحدهما من جنس الآخر، والإفراد بالذكر، ونصب القرينة كقوله: " إن فلانا تواترت عليه البشارات بقتله، ونهب أمواله، وسبي أولاده"[1].

والتهكم عند بن أبي الأصبع المصري استعمال عبارة الإتيان بلفظ البشارة في موضع الإنذار، والوعد في مكان الوعيد، والمدح في معرض الاستهزاء. [2] ويعرفه يحي بن حمزة العلوي بأنه: عبارة عن إخراج الكلام على ضد مقتضى الحال استهزاء بالمخاطب".[3]

يرى عبد العزيز بنعيش أن الاستعارة التهكمية تقوم على :[4]

القصدية: فعل التكلم فعل قصدي، حيث تلتمس قصدا إليه فكائن، وحيث لا تلتمس ذلك فعليك بالاحتراز من الوقوع في الخطأ.

ظاهرة التأدب: من عوارض إنتاج وإرسال القول لفائدة المقصود بالاستهزاء سخرية منه وازدراء وذلك على خلاف الذم قد يكون بإظهار السوءات مباشرة

الكذب: القول المتهكم من خلاله لابد أن ينطوي على نوع من المفارقة بين محتواه الظاهر وواقع الحال.

السياقية: القول التهكمي لا يفهم إلا داخل سياق حي، حيث تظهر القرائن التعارض الكائن بين المعروض والمقصود.

الإضمارية: القول التهكمي، تدليل يحتاج إلى استدلال قوامه العلم بمقدمات القول والسياق ومبادئ التخاطب. وكلها مباحث تداولية.

---

(1) محمد علي سلطاني: المرجع السابق، ص483.

(2) ابن أبي الإصبع المصري: الصدر نفسه، ص568.

(3) العلوي ابن حمزة بن علي بن ابراهيم: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، راجعه وضبطه ودققه عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط2002،1، ج1، ص122.

(4) بنعيش عبد العزيز: مرجع سابق، ص 204.

ومن أمثلة الاستعارة التصريحية التحقيقية أيضا "الاستعارة التمثيلية"، وأكثر ما نجدها في الأمثال كقولنا: "إنك لا تجني من الشوك العنب"[1]. ويقال هذا لمن ينتظر خيرا من عمل الشر، فهذا المنتظر للخير من عمل الشر هو جانب (المشبه)، والذي يريد أن يجني العنب من الشوك (المشبه به)، لذلك عرفها السكاكي بأنها: "وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف الأخرى". [2] ويضيف مسرا هذه الصورة: مثل أن تجد إنسانا استفتى في مسألة، فيهم تارة بإطلاق اللسان ليجيب، ولا يهم أخرى، فتأخذ صورة تردده هذا، فتشبهها بصورة تردد إنسان قام ليذهب في أمر، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى، ثم تدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به روما للمبالغة في التشبيه، فتكسوها وصف المشبه به، من غير تغيير فيه بوجه من الوجوه، على سبيل الاستعارة، قائلا: "أراك أيها الفتى تقدم رجلا وتأخر أخرى"، وهذا نسميه: "التمثيل على سبيل الاستعارة "[3].

وفي هذا النوع من الاستعارة يحاول المتكلم في مقام الخطاب الذي يتردد فيه الشخص المقصود بالتشبيه، أي الطرف الآخر من الخطاب وهو السامع، في رأيه أو في موقفه، إلا أن الحال – هنا – تمنع إرادة المعنى الحقيقي لقول المتكلم: "أراك أيها الفتى تقدم رجلا وتأخر أخرى"، لأن المخاطب أو السامع على علم بحاله أثناء توجيه الخطاب إليه، وهو حال التردد في الرأي لا حال تقديم الرجل وتأخيرها.

وبذلك يفهم المخاطب أن الغرض من قوله هذه العبارة هو توضيح المعنى المجرد وتجسيده في صورة حسية مدركة للمخاطب، وذلك بالمبالغة في التشبيه، وهذا ما يوضح جانبها التداولي في التأثير على السامع.

---

(1) محمد علي سلطاني: المرجع السابق، ص120.

(2) السكاكي: المصدر السابق، ص484.

(3) المرجع نفسه: ص484.

النوع الرابع: **الاستعارة التصريحية**" استعمال في صورة وهمية محضة قدرت مشابهة لصورة محققة هي معناه"[1]. وهي "أن تسمى باسم صورة متحققة عندك وهمية محضة تقدرها مشابهة لها، مفردا في الذكر، في ضمن قرينة مانعة عن حمل الاسم على ما سبق منه إلى الفهم، من كون مسماه شيء متحققا، وذلك مثل أن تشبيه المنية بالسبع في اغتيال النفوس وانتزاع أرواحها بالقهر والغلبة"[2]... تشبيها بليغا حتى كأنها سبع من السباع، فيأخذ الوهم في تصويرها في صورة السبع، واختراع ما يلازم صورته، ويتم بها شكله من ضروب هيئات، وفنون جوارح وأعضاء، وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس بها، وتمام افتراسه للفرائس بها من الأنياب والمخالب، ثم تطلق على مخترعات الوهم عندك أسامي متحققة على سبيل الإفراد بالذكر، وأن تضيفها إلى المنية قائلا: "مخالب المنية"، أو "أنياب المنية الشبيهة بالسبع"، ليكون إضافتها إليها قرينة مانعة من إجرائها على ما يسبق إلى الفهم منها من تحقق مسمياتها[3].

فالمستعار له في "مخالب المنية" شيء وهمي من اختراع خيال متكلم، فقد ابتدعه في ضوء ما استقر في نفسه من معان وصور حول الموت، ثم حاول تشبيه هذا الشيء بصورة أخرى متحققة في الواقع، وهي صورة مخالب السبع المعروفة، وبذلك تصور "الاستعارة التخييلية" الجانب النفسي والشعوري لدى المتكلم تجاه المنية والموت، قد حاول بعبارته هاته وبتركيب هذه الدوال مع بعضها البعض بطريقة تعكس الجانب الشعوري لديه.

وأيضا تمنع قرينة مثلا: مخالب، أو أنياب من إجراء الكلام على معناه الحرفي وذلك بحمل اسم الموت أو المنية على ما يسبق إلى الفهم عند السامع، أي المعنى

(1) الخطيب القزويني: الايضاح في علوم البلاغة، ص237.

(2) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 485.

(3) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ص132.

الذهني المتصور لديه عن الموت، وأنه يقصد بها المنية التي صورها – أقصد المتكلم – على صورة أسد أو سبع.

وهنا يظهر أيضا دور القرينة التداولي.

الاستعارة المكنية السكاكي "هي أن تذكر المشبه وتريد به المشبه به، دالا على ذلك بنصب قرينة تتصبها وهي أن تنسب إليه وتضيف شيئا من لوازم المشبه به المساوية مثل أن تشبه المنية بالسبع، ثم تفردها بالذكر مضيفا إليها، على سبيل **الاستعارة التخييلية** من لوازم المشبه به ما لا يكون إلا له، ليكون قرينة دالة على المراد، فتقول: "مخالب المنية نشبت بفلان"، طاويا لذكر المشبه به، وهو قولك:" الشبيهة بالسبع"[1].

يفهم من قول السكاكي أن المشبه (المنية) غير مستخدم في معناه الحقيقي، لأن المقصود به –كما يرى– المشبه به (السبع) بدليل نسبة الشيء من لوازم المشبه به إليه ويعلل في موضع آخر صحة دلالة المشبه على المشبه به وحمله لمعناه {أنا نفعل هاهنا باسم المشبه، ما نفعل في الاستعارة بالتصريح بمسمى المشبه، كما انا ندعي هناك الشجاع مسمى للفظ الأسد، بارتكاب تأويل على ما سبق، حتى يتهيأ التفصي عن التناقض في الجمع بين ادعاء الأسدية، وبين نصب القرينة المانعة عن إرادة الهيكل المخصوص، ندعي هاهنا اسم المنية اسما للسبع، مرادفا له بارتكاب تأويل}[2].

أي أن القرينة والتي تمثلها في هذه الجملة كلمة (مخالب) استعملها المتكلم في معناها الحقيقي، وذلك لتحدد قصده من اللفظ المستعار، غير أن السامع إذا فهم الكلام وفق ذلك لحدث تعارض دلالي بين هذه القرينة وبين باقي مكونات الجملة، إذ أن الحديث يدور حول صورة متخيلة للمنية، وليس عن مخالب حقيقية لها، لذلك يرى "السكاكي"

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص487.

(2) المصدر نفسه، ص488.

ضرورة تأويل السامع لذلك القول وذلك بان يؤول القرينة ويفهمها في معناها غير الحقيقي كي يستقيم له "المعنى"، ويفهم مراد وقصد المتكلم.

وبذلك يضع "السكاكي" المبادئ التداولية للكلام على مستوى هذا النوع من الاستعارة.

وننتقل هذه المرة إلى "**الاستعارة التبعية**" وهي {ما تقع في غير أسماء الأجناس: كالأفعال، والصفات المشتقة منها، وكالحروف، بناء على دعوى أن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا. والأفعال، والصفات المشتقة منها والحروف عن أن توصف بمعزل، وإنما المحتمل لها، في الأفعال والصفات المشتقة منها مصادرها وفي الحروف متعلقات معانيها. فتقع الاستعارة هناك ثم تسري فيها} [1]، وبذلك تستعمل هذه الأفعال والصفات في غير ما هو متعارف عليه، لتفيد معان جديدة، يكمن وراءها قصد معين للمتكلم.

وإجراء الاستعارة في الأفعال والصفات تابع لإجرائها في مصادرها، وإجراؤها في الحروف التابع لإجرائها في متعلقاتها، لإن التشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا، والصفات والأفعال والحروف لا تقع موصوفة، ومن ثم فإن الاستعارة تجري في المصادر أو المتعلقات ثم تسري منها إلى تلك المذكورات، وذلك فمثلا: (لا تستعير الفعل إلا بعد استعارة مصدره، فلا تقول: نطقت الحال، بدل "دلت"، إلا بعد تقدير استعارة نطق الناطق لدلالة الحال، على الوجه الذي عرفت، من إدخال دلالة الحال في جنس نطق الناطق لقصد المبالغة في التشبيه، وإلحاق دلالة الحال للمعنى بإيضاح نطق الناطق)[2].

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص489.

(2) المصدر نفسه: ص 489، 490.

وأيضا لا تستعير الحرف إلا بعد تقدير الاستعارة في متعلق الحرف[1]، مثلا استعارة ب"لعل" يقول (فإذا أردت استعارة "لعل"، لغير معناها، قدرت الاستعارة في معنى الترجي "[2]، وذلك في مثل قوله تعالى: "**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**" [3]، حيث في هذه الآية الكريمة" تشبه حال المكلف الممكن من فعل الطاعة والمعصية، مع الإرادة منه أن يطبع باختياره، بحال المترجي الخير بين أن يفعل وأن لا يفعل، ثم تستعير لجانب المشبه: لعل، جاعلا قرينة الاستعارة علم العالم بالذات الذي لا يخفى عليه خافية، يعلم ما كان وما هو كائن وما سيكون"[4]، والله سبحانه وتعالى حسب المعنى الظاهري للآية بصفة المترجي الذي يخير عباده بين طاعته ومعصيته، إلا أن المعلومات السابقة أو نستطيع ان نقول أن اعتقادات أو معتقدات السامع، والمتلقي المؤمن بأن الله عالم الغيب، وعالم بما كان تمنع إجراء الكلام على معناه الظاهري ووصول إلى المعنى الثاني وهو وصف حال العباد والناس في أنهم مخيرون في طاعة الله ومعصيته.

استنادا إلى ما سبق نتوصل إلى أن كل تركيب إستعاري يتقاطع مع قواعد المحادثة عند بول غرايس وتتم عملية التقاطع كما يلي:

الانتقال من المعنى الحرفي للتركيب إلى المعنى المضمر خرق لقاعدة الملائمة والتي يفترضفيها أن يكون الخطاب بين المخاطب والمتلقي واضحا لا لبس فيه ولا غموض وتأويل حذف المستعار (الاستعارة التصريحية) أو حذف المستعار وترك قرينة من قرائنه (الاستعارة المكنية) خرق لقاعدتي الكم والنوع.

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص490.

(2) المصدر نفسه: ص491

(3) سورة البقرة، الآية: 21.

(4) السكاكي: المصدر السابق، ص491.

2-2-3-الكنـــــاية:

يقول ابن الأثير في كتابه المثل السائر:" الكناية مشتقة من الستر، يقال: كنيت الشيء؛ إذا سترته".[1]

وهذا يتطابق ومدلولها الاصطلاحي الذي استقر على يد عبد القاهر الجرجاني في تعريفه لها بقوله: "أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيومئ به إليه ويجعله دليلا عليه."[2]

وهي عند التفتازاني: لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معناه ..."[3]

أما السكاكي في مفتاح العلوم فيعرفها بقوله:" "هي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه، لينتقل من المذكور إلى المتروك، كما تقول فلان طويل النجاد لينتقل إلى ما هو ملزومه، وهو طول القامة. وكما تقول فلانة نؤوم الضحى لينتقل منه إلى ما هو ملزومه؛ وهو كونها مخدومة، غير محتاجة إلى السعي بنفسها في إصلاح المهمات. [4]

فالكناية إذن تقوم على دعائم ثلاث وهي:

-المكنى وهو دلالة اللفظ الظاهر التي تقوم دليلا على مراد المتكلم.

-المكنى عنه وهو المعنى اللازم للمكنى به الذي يرمي إليه الناطق بالكناية.

---

(1) ابن الأثير: المثل السائر، ص195.

(2) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص52.

(3) الخطيب القزويني: الايضاح، ص318.

(4) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 512.

-القرينة العقلية التي يفرزها سياق الكلام لترشد إلى المكنى عنه وتمنع إرادة معنى المكنى به [1].

من التعريفات السابقة نتوصل إلى أن الكناية تعبير عن المعاني تلميحا لا تصريحا فالمتكلم في تواصله مع الغير يلجأ إلى ستر المعاني المقصودة، واخفائها، والتكنية عنها مع وجود علاقة عقلية لزومية بينها وبين المعاني المعروضة التي تحتاج من السامع استعمال الفكر والتدبر للوصول إليها ولا يتحقق ذلك من البنية السطحية لأن المتكلم لا يذكرها باللفظ الموضوع لها في اللغة وإنما يأتي إلى ألفاظ تلزمها فيذكرها قاصدا بها طلب ملزوماتها، لذا كانت العلاقة بين المذكور والمتروك في الكناية علاقة لازم بملزومه، وهي التي تسوغ الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى المجازي أو من البنية السطحية إلى البنية العميقة ومن المعنى المباشر إلى المعنى غير المباشر الذي يمثل قصد المتكلم.

ويمكن أن نستنتج ذلك من قول السكاكي "فلان طويل النجاد". يفهم المستمع من هذه العبارة ولأول وهلة أن فلانا طويل حمالة السيف. وبما أن هذه الدلالة لا تتلاءم ومقام المدح ينتقل المتكلم إلى دلالة ثانية ملازمة للدلالة الأولى ومطابقة لسياق الكلام ليدرك أن المعنى الخفي، أو بالأحرى المعنى المقصود هو طول القامة. وقد خولت له هذا الانتقال العلاقة بين اللازم والملزوم التي توصل إليها عن طريق العقل لا اللفظ. وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني: "وإذا نظرت إليها وجدت حقيقتها ومحصول أمرها إنها إثبات لمعنى أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون اللفظ."[2] فهو يؤمن بأن الألفاظ تتحول من دلالة لغوية مفهومة من ظاهر اللفظ إلى دلالة ثانية تستنبط عن طريق العقل وهذا المخطط يبين عملية الانتقال من المعنى الظاهر إلى المعنى الخفي المقصود.

(1) أحمد مطلوب، د. حسن البصير: البلاغة والتطبيق الطبعة الثانية، سنة 1999، ص 370.

(2) الرازي: نهاية الإيجاز، ص 273.

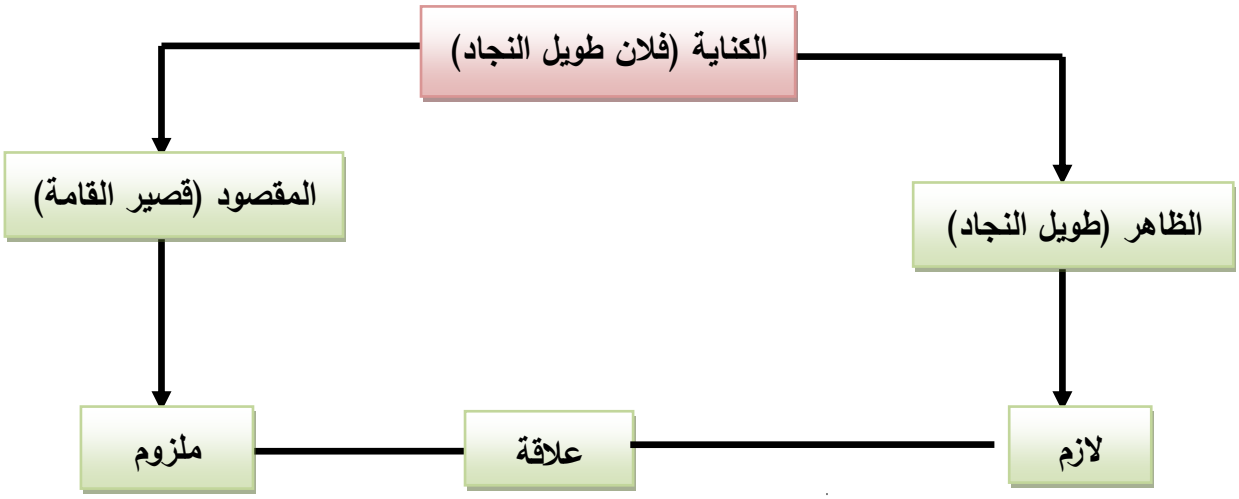

يقول حميد لحميداني:"واستنباط المعنى الثاني من الأول لا يتم إلا لأن المتكلم حقق في كلامه ما يجعل القارئ قادرا على التوصل إلى المعنى الثاني عن طريق الاستدلال والجرجاني يقدم كلاما مفصلا في هذا الجانب عن دور كل من المتكلم والسامع، فالأول صاحب القول والثاني مستنبط مستدل."[1] والاستدلال عند الجرجاني هو:" تقرير الدليل لإثبات المدلول سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر ...أو بالعكس ...أو من أحد الأثرين إلى الآخر."[2]

والمثال الثاني الذي قدمه السكاكي هو "فلانة نؤوم الضحى" المعنى الحرفي أو السطحي أو الظاهر لهذه العبارة أنها تنام وقت الضحى. وبما أن هذا المعنى لا يتلاءم وسياق الكلام وهو سياق المدح بل وقد يوحي بضد المعنى المقصود من طرف المتكلم. يستحضر في عقله مجموعة من الاستدلالات ليتوصل بفضلها إلى المعنى اللازم والمراد من العبارة. فنوم الضحى يستلزم أنها امرأة مخدومة غير محتاجة إلى السعي بنفسها إلى تدبير شؤونها وهذا ما ينقل المستمع إلى المعنى الخفي، أو المضمر، أو المكنى عنه وهو أنها امرأة غنية وثرية.

(1) حميد لحميداني: القراءة وتوليد الدلالة (تغيير عاداتنا في قراءة النص الأدبي)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2003، ص111.

(2) الجرجاني: التعريفات، مصدر سابق، ص 18.

فلانة نؤوم الضحى (المعنى الحرفي)⟵ امرأة مخدومة ⟵ امرأة ⟵ثرية(المعنى المضمر)

يجمع علماء البلاغة أن الكناية لا تمنع أن يكون قصد المتكلم المعنى الحرفي من كلامه. فالكناية لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها.

ويظهر هذا أيضا في تعريف ابن الأثير للكناية حيث يقول: "حد الكناية الجامع لها هو أنها كل لفظة دلت على معنى يجوز حمله على جانب الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز..."[1]

أما السكاكي فيعرض وجهة نظره في قوله:" قولك طويل النجاد"، أن تريد طول نجاده من غير ارتكاب تأويل مع إرادة طول قامته، وفي قولك:" فلانة نؤوم الضحى"، أن تريد أنها تنام الضحى، لا عن تأويل يرتكب في ذلك، مع إرادة كونها مخدومة. [2]

كون الكناية قد تفيد المعنيين الصريح والمضمر أوعز بعض البلاغيين إخراجها من المجاز منهم ابن الخطيب الذي يقول:" الكناية عبارة أن تذكر لفظة وتفيد بمعناها معنى ثانيا هو المقصود، فإذا كنت تفيد المقصود بمعنى اللفظ وجب أن يكون معتبرا فيما نقلت اللفظة إليه عن موضوعها. فلا يكون مجازا، ومثاله على زعمه أنك إذا قلت فلان كثير رماد القدر، فإنك تريد أن تجعل حقيقة كثرة الرماد دليلا على كونه جوادا، فأنت قد استعملت هذه اللفظة في المعنى الأصلي وغرضك من إفادة كونه كثير الرماد معنى يلزم الأول وهو الكرم، فإذا وجب في الكناية اعتبار معناها الأصلي لم يكن مجازا أصلا....[3]

وكذلك عبد القاهر وأبي يعقوب اللذان أفردا للكناية بابا قائما بذاته ولم يضماها إلى المجاز وعلة المفرقين بين الكناية والمجاز هو خلو الكناية من القرينة اللفظية في حين أن

(1) ابن الأثير: المثل السائر، ص 184.

(2) السكاكي: مفتاح العلوم، ص513.

(3) ابن حمزة العلوي (ت745هـ): الطراز، ج1، ص375.

المجاز يقوم على وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي التي تصرف الكلام عن المعنى الظاهر وتحيل إلى المعنى الخفي.

من هنا يمكن حصر الفرق بين الكناية والمجاز في أوجه ثلاث ذكر السكاكي منها اثنتان في مفتاح العلوم:

- **أحدها:** أن الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها، والجاز ينافي ذلك.
- **ثانيها:** أن مبنى الكناية على الانتقال من الازم إلى الملزوم، ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى الازم. (1)
- **ثالثها:** تتجرد الكناية من القرائن اللفظية، ويقترن المجاز بها.

يقسم البلاغيون الكناية بالنسبة إلى المكنى إلى ثلاثة أقسام وهي: الكناية عن الصفة، والكناية عن الموصوف والكناية عن النسبة.

الكناية عن موصوف: وهي أن لا يذكر المتكلم موصوفا معينا صراحة بل يلجأ للتكنية عنه بصفة أو بصفات ملازمة له. فإذا اقتصر الوصف على صفة واحدة سماها السكاكي الكناية القريبة وفي ذلك يقول: الكناية في هذا القسم تقرب تارة وتبعد أخرى، فالقرينة هي أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكرها متوصلا بها إلى ذلك الموصوف، مثل أن تقول: "جاء المضياف"، وتريد زيدا لعارض اختصاص للمضياف بزيد."(2)

الضيافة (الظاهر) ⟵ يزيد (المضمر والمقصود)

من الواضح أن الكناية القريبة لا تحتاج من السامع الانتقال من لازم إلى آخر، ولا تستدعي منه إعمال العقل ليدرك المعنى المقصود. على خلاف النوع الثاني الذي سماه

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 513.

(2) المصدر نفسه: ص 514.

السكاكي الكناية البعيدة والتي يقول فيها: أن تتكلف اختصاصها بأن تضم إلى لازم آخر وآخر، فتلفق مجموعا وصفيا مانعا عن دخول كل ما عداه مقصودك فيه، مثل أن تقول في الكناية عن الإنسان: حي، مستوي القامة، عريض الأظفار."[1]

يلاحظ في الكناية البعيدة أن المتكلم يستعين بمتتالية من الصفات ليكني بها عن موصوف معين، فالصفة الواحدة لاتشي بالمقصود. فيدفع المتلقي إلى استحضار معارفه السابقة إلى جانب سياق الحال لينتقل بفهمه من المعنى الحرفي المباشر المعنى الخفي المقصود.

حي (لازم أول) ⟵ مستوي القامة(لازم ثاني) ⟵ عريض الأظافر(لازم ثالث) ⟵ الإنسان(المقصود)

الكناية عن الصفة: وهي أن يذكر المتكلم لازمة أو مجموعة من لوازم الوصوف تلميحا له عادلا بها عن التصريح به وهي نوعان: قريبة المعنى وفيها يقول السكاكي: أن تنتقل إلى مطلوبك من أقرب لوازمه إليه، مثل أن تقول: "فلان طويل نجاده"، أو "طويل النجاد" متوصلا به إلى طول قامته.[2]

في هذا النمط من الكناية يكتفي المتكلم بلازم قريب، يلمح به عن مقصوده وهو "طويل النجاد" الذي يدل بالقطع عل أن الذي يرتديه طويل، فالمتكلم أراد أن يأتي بطول القامة فأتى بلازم للطول.

طويل النجاد (المعنى الحرفي أو المباشر)⟵طويل القامة(المعنى المضمر أو المقصود).

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص 514.

(2) المصدر نفسه: ص514.

وكناية بعيدة وهي: "أن تنتقل إلى مطلوبك من لازم بعيد بوساطة لوازم متسلسلة، مثل أن تقول "كثير الرماد"، فتنتقل من كثرة الرماد إلى كثرة الجمر، ومن كثرة الجمر إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ومن كثرة إحراق الحطب إلى كثرة الطبائخ، ومن كثرة الطبائخ إلى كثرة الأكلة، ومن كثرة الأكلة إلى كثرة الضيفان، ثم من كثرة الضيفان إلى أنه مضياف. فانظر بين الكناية وبين المطلوب بها كم ترى من لوازم."[1]

نفهم من قول السكاكي أن الكناية البعيدة هي أن يأتي المتكلم بلازم يحتاج إلى مجموعة من التأويلات للوصول إلى المكنى عنه. ففي المثال الذي قدمه السكاكي يتبين للمستمع أن كثرة الرماد ليست العبارة التي يقصد بها الحمد، فيستبعد المعنى الحرفي باحثا عن المعنى البعيد. انتقال المستمع من المعنى الحرفي إلى المعنى الكنائي؛ أي من البنية السطحية الظاهرة إلى البنية العميقة الخفية يحتاج منه القيام بعمليات تأويل مبنية على الاستدلالات المنطقية لتوليد المعاني المتتالية التي تستلزم بعضها بعضا.

فكثير الرماد (لازم) ⟵ كثرة الجمر (استلزام أول) ⟵ كثرة إحراق الحطب(استلزام ثاني) ⟵ كثرة الطبخ(استلزام ثالث) ⟵ كثرة الضيفان(استلزام رابع) ⟵ إنسان كريم(المعنى المقصود).

التراكيب الكنائية لا تفضي بمكنونها للمستمع الذي عليه أن يراعي جملة من الاعتبارات كالسياق اللغوي وغير اللغوي إلى جانب افتراض وجود مرجعية مشتركة بينه وبين المتكلم، فإذا لم يعرف مثلا أن كثرة الرماد يعني الكرم والضيافة ما استطاع تخطي المعاني السطحية والانتقال إلى **المعاني الثواني** كما يسميها الجرجاني. ثم إن التراكيب الكنائية تعبر عني المعنى مصحوبا بالدليل مقرونا بالبينة.

لو عدنا إلى المثال السابق "كثير الرماد "نستنتج:

(1) السكاكي: المصدر السابق، ص515.

- انتقال المستمع من المعنى الحرفي إلى المعنى المضمر (المقصود) كما سلف يقارب ما يعرف عند غرايس بالاستلزام الحواري.
- كثرة الرماد تعني عند العرب الكرم والضيافة، وفي ذلك مقربة مع السياق أو قرائن الحال.
- المستمع يدرك أن كثرة الرماد عبارة لا تتضمن مدحا، وفي ذلك مقاربة مع الخلفيات المعرفية.
- المستمع يدرك أن "كثير الرماد" عبارة لا تتلاءم والمدح. في هذا مقاربة مع مبدأ الملاءمة.
- المستمع لا يكتفي بالمعنى الحرفي المباشر ويبحث عن المعنى المضمر المقصود في ذلك تعاون مع المخاطب. وهذا يقرب ما يعرف بمبدأ التعاون.

جاء في تحرير التحبير لابن أبي الإصبع المصري في باب الكناية أن الكناية: "هي أن يعبر المتكلم عن المعنى القبيح باللفظ الحسن، وعن الفاحش بالطاهر، كقوله سبحانه وتعالى: "**كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ**"[1] كناية عن الحدث."[2] وهذا التعريف يتقارب ومبدأ التأدب نلاحظ جملة من النقاط التي تقارب بين البلاغة العربية والتداولية.

(1) سورة المائدة، الآية 75.

(2) ابن أبي الإصبع المصري(654هـ): مرجع سابق، ص143.

المبحث الثاني: حجاجية الصور البيانية

يعرفها عبد الله صولة بأنها تعبير استبدالي يقوم فيه الشيء المشاهد أو الملموس أي الصورة بديلا عن الفكرة أو المعنى أو المفهوم، سواء جاء هذا التعبير بالصورة للكشف عن كوامن نفس المتكلم أو لمجرد الإمتاع أو التأثير والحاجة والإقناع."[1] ويرى أنها عند علماء البلاغة العربية من حيث بنيتها قائمة على المجاز الذي يعوض الحقيقة دون أن ينتج عن عملية التعويض هذه تغيير في المعنى الحقيقي. وإنما الذي يتغير في الشكل أو الصورة التي قدم فيها ذلك المعنى تقديما عدل فيه عن المادة المعنوية إلى (التصوير والتقديم الحسي). [2] ونأخذ من المجاز الاستعارة والكناية لأنهما أكثر تداولا:

1-حجاجية الاستعارة":

تعتبر الاستعارة من آليات الحجاج الأكثر أهمية فهي أبرز صور المجاز وأكثرها تأثيرا في المتلقي. إذ تعمل على تفعيل التواصل بين المتكلم والمستمع، من خلال جذب انتباه المتلقي والتأثير فيه لجعله مع أو ضد القضية المطروحة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على إشراك المتلقي في عملية الحجاج حين يسعى إلى شرحها وتفكيك معانيها للوصول إلى المعاني المقصودة.

ولم يغفل علماء البلاغة القدماء عن هذا الدور لذلك قسموها من حيث تأثيرها وعدم تأثيرها في المتلقي إلى قسمين هما:

(1) عبد الله صولة: الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، السلسلة، لسانيات، منشورات كلية الآداب بمنوبة، جامعة منوبة، تونس 2001، ج2، ص255.

(2) المرجع نفسه: ص547.

- **الاستعارة المفيدة:** ويعرفها السكاكي بقوله: اعلم أن الاستعارة في هذا الضرب دون الأول وهي أمد ميدانا وأشد افتنانا وأكثر جريانا وأعجب حسنا وإحسانا. [1] ويمثل الجرجاني لهذا النوع من الاستعارة:

صافحت بحرا.

في هذا المثال استعير اسم البحر للرجل لإفادة كرمه وجوده

-**الاستعارة غير المفيدة:** "ويعرفها الجرجاني بقوله: ما لا يكون لنقله فائدة". ويتم هذا النوع من الاستعارة بنقل اللفظ من معنى إلى معنى آخر، بهدف التوسع في أوضاع اللغة ومراعاة دقائق الفروق في المعاني المدلول عليه."[2]

فبتنا جلوسا لدى مهرنا ننزع من شفتيه الصفارا [3]

يرى الجرجاني أن استعارة لفظة شفتيه للفرس من الإنسان ووضعها موضع اللفظ الأصلي جحفلتيه لا يضفي جديدا على المعنى. وبالتالي هذا النوع من الاستعارة يقلل من التأثير في المتلقي وتفاعله. وهذا يخالف ما ذهب إليه كل من "كونراد ورتشارد وجورج لايكوف ومارك جونسون في تقسيمهم للاستعارة إلى استعارة لغوية وأخرى جمالية. وقد أطلق الباحث" أبو بكر العزاوي" على النوع الأول اسم الاستعارة الحجاجية، وعلى النوع الثاني الاستعارة البديعية أو غير الحجاجية.

1-1- الاستعارة الحجاجية: تدخل ضمن الوسائل البلاغية، التي يستعملها المتكلم لتوجيه خطابه وتحقيق أهدافه الحجاجية، وهي النوع الأكثر انتشارا لارتباطها بمقاصد المتكلمين وبسياقاتهم التخاطبية والتواصلية، ويوجد هذا النوع من الاستعارة في اللغة

(1) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ص31.
(2) المصدر نفسه: ص31.
(3) المصدر نفسه: ص31.

اليومية، وفي الكتابات الأدبية والسياسية والصحفية والعلمية."[1] يقول العزاوي: "إن القول الاستعاري يتمتع بقوة حجاجية عالية إذا ما قورن بالأقوال العادية. [2]

الاستعارة غير الحجاجية: لا يهدف مستعمليها إلى تحقيق غايات حجاجية بقد ما يهدفوا إلى إظهار براعتهم في استعمال اللغة لذلك فهي مرتبطة أكثر بكتابات الأدباء وابداعاتهم.

للاستعارة الحجاجية قوة حجاجية وهذا ما يربطها بالسلم الحجاجي الذي تكون فيه العلاقة بين الحجج علاقة ترتيبية، ويتسم بسمتين هما [3].

-كل قول يرد في درجة ما من السلم الحجاجي يكون القول الذي يعلوه دليلا أقوى منه.

-إذا كان القول "ب" يؤدي النتيجة "ن "فهذا يستلزم أن "ج" و "د" الذي يعلوه درجة يؤدي إليها و العكس غير صحيح.

1-2-السلم الجاجي

ومن الأمثلة الواردة في البلاغة العربية وتعتبر من الاستعارة الحجاجية ويمكن تطبيق السلم الحجاجي عليها قول الشاعر:

قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس

لقد استعار الشاعر لفظ الشمس من الطبيعة ووضعه في غير موضعه الأصلي ليبين درجة جمال المرأة وتفردها به مما يثير الدهشة والتعجب لدى المستمع ويحلق به في أفق التصور والخيال.

(1) أبو بكر العزاوي: اللغة والحجاج، العمدة في الطبع، المغرب، ط1، 2006، ص108.

(2) المرجع نفسه: ص46.

(3) قدور عمران: البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط1، 2010. ص33.

إن عبارة شمس تظللني تعني

- تظللني المرأة الجميلة وهو المعنى حقيقي

-تظللني الشمس وهو المعنى الاستعاري

إن القول الاستعاري له قوة حجاجية عالية مقارنة بالقول الحقيقي، وهذا يعني أن القول الاستعاري سيكون في أعلى درجات السلم الحجاجي ويظهر ذلك في المخطط:

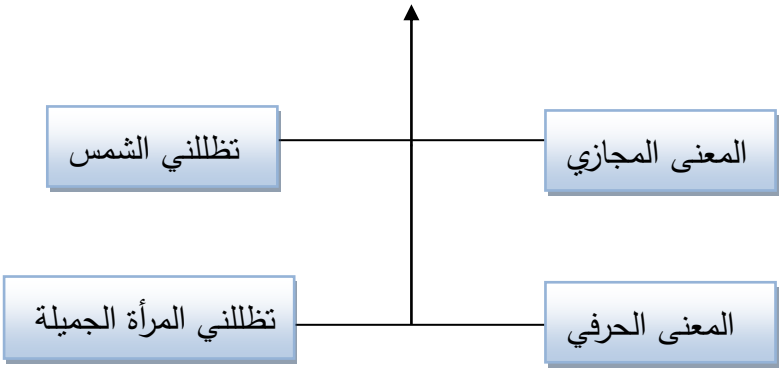

إن القول الاستعاري في عبارة تظللني شمس أقوي من القول الحقيقي وأكثر حجاجية لأنها من استنتاج المخاطب وفي ذلك يقول ميشال لوفرن: "أود أن أنطلق هنا من ملاحظة واضحة كل الوضوح وهي أن كلمة حمار عندما تطلق على حيوان طويل الأذنين أقل دلالة على القدح مما إذا استخدمناها في حق شخص ما، كلمة نسر عندما تدل على طائر هي أقل مدحا مما إذا وصفنا بها شخصا ما، وبعبارة أخرى إن قوة الحجاج في المفردات-وهنا أسير على نهج ديكرو وأكثر مما أخطو على سبيل برمان- تبدو في الاستعمالات الاستعارية أقوى مما نحسه عند استخدامنا لنفس المفردة بالمعنى الحقيقي"[1].

1-3-القياس: ويعرف بأنه حمل الشيء على غيره واجراء حكمه عليه. ويعرف "أيضا بأنه حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لضرب من التشبيه." وكل قياس تشتغل

(1) ميشال لوفيرن: الاستعارة والحجاج، مجلة المناظرة، ترجمة: طاهر عزيز، المغرب، ع4، 1991، ص 87.

قيمته البرهانية من خلال معاينة التشابه القائم بين مواضيع الاستدلال القياسي. والقياس يتكون من مقدمتين واستنتاج.

- المقدمة الاولى: كل الرجال شجعان

- المقدمة الثانية: الأسد شجاع

- الاستنتاج: أحمد(الرجل) أسد

القياس إجراء منطقي برهاني ينهض على علاقات المماثلة والمشابهة والتمثيل هو إقناع الإنسان في شيء انه موجود لأمر ما لأجل وجود ذلك الشيء في شبيه الأمر من كان وجوده في الشبيه أعرف من وجوده في الأمر.

التركيب المجازي، هو أقوي مما لو كان هذا الحكم بالقيمة مصاغا في ألفاظ غير مجازية."[1] ويرجع ذلك إلى استنتاج المخاطب وتأويله وفي ذلك يقول: من السهل أن ننفي ما يقوله من يتحدث إلينا، أكثر مما يسهل أن ننفي ما يقوله ما نستنتجه نحن عن طريق عملية تأويلية".[2]

2-حجاجية الكناية: تظهر حجاجية الكناية في:

1- التراكيب الكنائية تعبير عن المعاني مصحوبة بالدليل ومتبوعة بالبرهان مما يجعلها تقوم بوظيفة حجاجية، فذكر الشيء مقرونا بدليله يحدث أثرا في النفس، وحجة للعقل لا يترك مجالا للشك.

(1) سامية الحسيني الدريدي: دراسات في الحجاج، قراءة لنصوص مختارة من الأدب العربي القديم، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط1، ص109.

(2) المرجع نفسه، ص 110.

دليل وفي ذلك يقول فخر الدين الرازي:"...ومعلوم أن ذكر الشيء مع دليله أوقع في النفوس من ذكر الشيء لا مع دليله فلأجل ذلك كانت الكناية أبلغ"[1].

2-التراكيب الكنائية معاني مضمرة، غير مباشرة تحتاج من المحاجج البحث فيها لإدراك المعاني المقصودة باستعمال عملية الاستنباط والاستدلال كلما كانت المعاني بعيدة لينتقل من المعاني الظاهرة الحرفية إلى المعاني المقصودة الخفية، والوصول إليها دليلا عل صحتها وبالتالي يكون لوقعها أثر، وحجتها أبلغ.

فقولنا كثير الرماد "عبارة تحمل دليلا على المعنى المكنى عنه. فيلفظة "الرماد" دليل على وجود كثرة الاحتراق الدال على كثرة الطهي الدال على تردد الضيوف الدال على أن صاحب البيت مضياف كريم. فلفظة كثرة الرماد حجة على الضيافة والكرم.

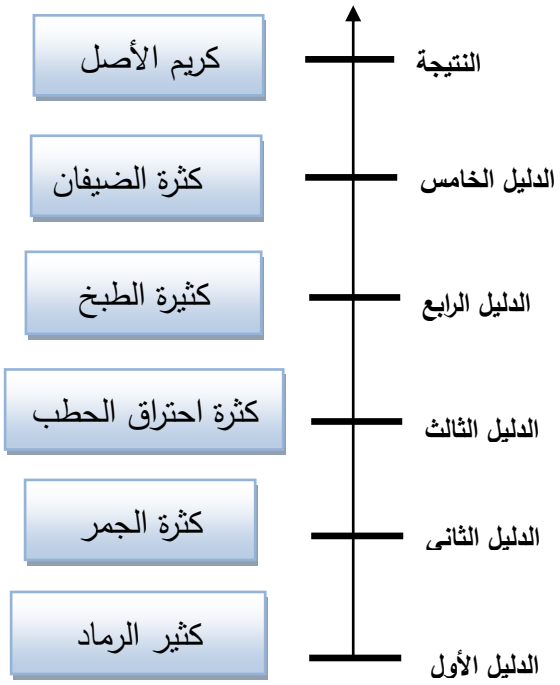

(1) فخر الدين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، دراسة وتحقيق سعد سليمان حمودة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، ص192.

خاتمة

الخاتمـــــــة

لكل عمل خاتمة تكون بمثابة حصيلة موجزة له، تلخص أهم النتائج المتوصل إليها ونتائج هذا البحث تتلخص في النقاط الآتية:

عرف مصطلح التركيب جدلا واسعا عند علماء النحو والبلاغة القدماء منهم والمحدثين فمنهم من اعتبره تأليفا كالشريف الجرجاني وبعضهم اعتبره نظما كعبد القاهر الجرجاني ومنهم من اعتبره ضما وتركيبا، والبعض الآخر سماه جملة.

اختلف علماء النحو والبلاغة في تحديد المصطلح المناسب لكنهم اتفقوا في شرط الإفادة الذي يقيد هذا المصطلح.

تترتب الألفاظ وتتعالق في التركيب وفق المعاني نحويا، ووفق مقاصد المتكلم بلاغيا تعدل التراكيب عن الأصل تبعا لمقاصد المتكلم وحال المخاطب فيحدث فيها التقديم والتأخير، كما يحدث فيها الإنكار والتعريف، والحذف والذكر. وهذا ما يعرف في اللسانيات التداولية بخرق مبدأ التعاون عند غرايس.

استرعى المخاطب اهتمام علماء البلاغة واعتبروه شريكا في إنتاج الخطاب. فالمتكلم قبل أن يتواصل مع غيره، عليه أن يستحضر المخاطب في ذهنه. وهو عنصرا أساسيا أيضا في اللسانيات التداولية. ويمثل الطرف الثاني الذي يقوم عليه مبدأ التعاون.

البلاغة العربية تقوم على مقولة لكل "مقام مقال" فالخطاب لا ينتج ولا يفهم إلا انطلاقا من المقام الذي قيل فيه. وهو ما يعرف بملابسات الخطاب أو ما يعرف بالعلامة غير اللغوية في اللسانيات التداولية ويقابله مصطلح القرينة الحالية بلاغيا.

نجاح عملية التواصل واستمرارها بين أطراف الخطاب لا تنشأ من فراغ بل تستند إلى مهارة المتحاورين، ومعرفة الخلفيات المسبقة للطرفين وهو ما يعرف بالافتراض المسبق أحد المبادئ التي تقوم عليها اللسانيات التداولية إلى جانب مبدأ التأدب لغرايس ولايكوف الذي يقابله مبدأ التهذيب في البلاغة العربية.

ميز سورل في دراسته بين المعنى النحوي والمعنى التداولي اللذين يتطابقان في المنطوق الحرفي ويختلفان في المنطوق الاستعاري، وهو ما يعرف في البلاغة العربية بالأفعال الطلبية وخروجها إلى أغراض بلاغية تفهم من سياق الكلام.

في البلاغة العربية وبالتحديد في مبحث علم البيان تنتقل المعاني من دلالات حرفية قريبة تفهم من بنيتها السطحية إلى معان مجازية بعيدة تحتاج إلى عملية استدلال واستنباط للوصول إلى أغوارها، في إطار ما يعرف بظاهرة" المجاز" الذي ينقسم حسب علماء البلاغة إلى عقلي ومرسل إذا غابت علاقة المشابهة واستعارة أذا حكمتها علاقة المشابهة، وفي هذا مقاربة بينها وبين مصطلح ميتافور أو ميتافورس في اللسانيات التداولية التي تنقل المعاني أيضا المعاني الصريحة المباشرة إلى معاني خفية مضمرة.

اعتمد علماء البلاغة القدامى في مبحث الاستعارة على آلية النقل في مقابل الخروج أو الخرق الذي يحدث الاستلزام الحواري في اللسانيات التداولية.

تتم عملية الانتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم على خلاف ما يتم في الاستعارة، وقد جعلها علماء البلاغة القدامي مشروطة باعتبار مقام إنتاجها بالإضافة إلى الإحاطة بالعلاقات غير اللغوية التي ينبني عليها فهم المعاني الثواني.

لقد أبان استدلال القدامى في سبيل الوصول إلى المعنى عن مقدرة فكرية عالية إذ أدركوا أن الوقوف على المعاني المستلزمة لا تتأتى إلا بالأخذ بالملابسات التي تحيط الحدث الكلامي.

اهتم اعبد القاهر الجرجاني بما يعرف بالمعنى الثواني، وبمعنى المعني وهو المعنى الذي لا يفهم إ لا إذا تضافرت مجوعة من القرائن اللغوية وغير اللغوية. وهذا يتقارب والمعنى الحرفي والمعنى المضمر الذي يقوم الاستلزام الحواري لبول غرايس.

-الكناية باب مخصوص الاستلزام فيه معكوس هو أقرب إلى العقل منه إلى النقل فالمرور يتم فيه من العلة إلى المعلول تعويلا عليه لغياب القرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي أخرجها بعضهم من المجاز. وهي قريبة من الأفعال الكلامية غير المباشرة التي صاغها سورل.

-الاستعارة والكناية استراتيجية تقاصدية يقتضيها المقام يلجأ إليها المتكلم حين يعجز التعبير المباشر الصريح عن التعبير عن مقاصده ويستدعي استعمالهما معرفة الخلفية الثقافية والفكرية للمخاطب.

من وظائف البلاغة العربية "الحجاج" ولعلها أهم وظيفة لأنها خلاصة التواصل وثمرته ويسميه بعض علمائنا بالدليل. والحجاج لا يكون إلا بالتأثير في المتلقى من خلال "نقل المعاني الحقيقية إلى المعاني المجازية التي تدفعه إلى إعمال الخيال والعقل معا بهدف الإقناع وهو أيضا من أهم النظريات التي اهتمت بها اللسانيات التداولية لأهميته في إيصال الأفكار وتحقيق المقاصد عبر وسائل الإقناع والإثارة والتحاور وطرق الاستدلال والبرهنة لاستمالتهم ودحض الدعاوي المعارضة والآراء المتباينة.

-الأفعال الكلامية وسائط ربط العقل بالواقع قوامها محتوى قضوي وقوة إنجازية. إن الفعل الكلامي تؤلفه أفعال أربعة فرعية وهي فعل القصد وفعل النطق وفعل الانجاز وفعل التأثير.

–الأفعال الإنجازية مباشرة وغير مباشرة فالمباشرة ما كان المقصود فيها مطابقا لدلالة بنية القول، وغير المباشرة ما باين فيها المقصود هذه الدلالة حيث ينجز المتكلم ظاهريا فعلين من قول واحد–

–التداولية تدرس التراكيب التي يستعملها المتكلم في مقاصده فهي تفرض متكلما ومخاطبا وظروف خطاب، فهي حقل لساني يهتم بالبعد الإنجازي للكلام

– الكثير من الثراث العربي يحتاج إلى قراءة جديدة على ضوء ما توصلت إليه اللسانيات الحديثة للتقريب بين المجهودات الانسانية في دراسة اللغة.

– البلاغة العربية تسعى إلى ايصال المعنى إلى ذهن القارئ من خلال سلامة اللفظ وسلامة التركيب فهي تقوم بعملية تواصلية بين المتكلم والمخاطب مع مراعاة خصوصية المقام. وهو ما تعنى به التداولية فهي تجيب عن الأسئلة من يتكلم؟ مع من نتكلم؟ ماذا نقول عندما نتكلم؟ ولماذا نتكلم بهذا الشكل وليس ذلك فكلاهما.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم: برواية ورش

أولا: المعاجم العربية

1. الجرجاني الشريف: التعريفات، دار المكتبة العلمية، بيروت لبنان ،1995.
2. الجوهري اسماعيل بن حماد: الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ط1، ج1.
3. الزمخشري أبو القاسم جار الله: أساس البلاغة، شرح محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،2009.
4. مجمع اللغة العربية: معجم الوسيط، تحقيق عبد الوهاب السيد عوض الله وآخرين، مطابع الأوغست، شركة الإعلانات الشرقية،1،1985.
5. ابن منظور محمد جمال الدين (711ه): لسان العرب، مادة (د. و. ل)، 1455/5 تحقيق عبد الله على الكبير وآخرين، دار المعارف القاهرة.
6. ابن منظور محمد جمال الدين: لسان العرب، مادة (ر، ك، ب)، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، المجلد 4.
7. ابن فارس أبو الحسن أحمد(395ه): مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
8. الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب(ت817ه): القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت.

ثانيا: الكتب العربية:

9. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978.

10. ابن الأثير ضياء الدين (637هـ): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر ج2.

11. اسماعيل صلاح: نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، الدار المصرية، القاهرة، 2005.

12. ابن أبي الإصبع المصري: تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق د/ حنفي محمد شرف، القاهرة، مصر 1373هـ ج2.

13. أزابيط بنعيسى: المعنى المضمر في الخطاب اللغوي العربي البنية والقيمة التنجيزية، مقاربة تداولية لسانية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، 2012.

14. الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن: شرح الكافية، تحقيق اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د ط، د ت، ج1.

15. الأنصاري ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، ط2. بيروت لبنان،1997، ج2.

16. الباهي حسان: الحوار ومنهجية التفكير النقدي، افريقيا الشرق، المغرب، 2004.

17. بالخير عمر: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 1 ،2003.

18. بالعيد صالح: نظرية النظم، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2002.

19. بوجادي خليفة: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصليه في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة، الجزائر، 2009.

20.بوقره نعمان: المصطلحات الأساسية في اللسانيات النص وتحليل الخطاب، عالم الكتب، عمان، الأردن، ط2، 2000م.

21.التفتازاني سعد الدين: المختصر في شرح تلخيص المفتاح للقزويني (ضمن شروح التلخيص)، القاهرة، مطبعة عيسى الباي الحلبي، 1944، ج01.

22.تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة العامة للكتاب، ط 2، 1979.

23.الجاحظ أبو عثمان بن عمر بن بحر: البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الخناجي، مصر، د ط، 1975، ج1.

24.الجرجاني عبد القاهر: الجمل، حققه علي حيدر، د ط، دمشق، سوريا،1982.

25.ـــــــــــــــ: دلائل الاعجاز، قراءة محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، ط3 ،1992.

26.ـــــــــــــــ: أسرار البلاغة، قراءة محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، ط3 ،1992.

27.الجرجاني محمد بن على: الاشارات والتنبيهات في علم البلاغة، نح عبد القادر حسين، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، د ت.

28.ابن جني أبو الفتح عثمان 392هـ: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2.

29.ـــــــــــــــ: سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1 ،1985، ج2.

30.الحباشة صابر: مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية–قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني–دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، دت.

31.حنصالي السعيد: الاستعارة والشعر العربي الحديث، دار توبقال للنشر، المغرب، 2008.

32. أبو الحسن إسحاق بن وهب: (ت337هـ)، البرهان في وجوه البيان، تقديم وتحقيق: جفني محمد شرف، مطبعة الرسالة، عابدين، مصر، د ط، د ت.

33. أبو حميدة محمد صلاح زكي: البلاغة والاسلوبية عند السكاكي، جامعة الأزهر، غزة، د ط، 2007.

34. خطابي محمد: لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط 1، 1991.

35. ابن خلدون عبد الرحمان بن محمد، المقدمة، ضبط وشرح وتقديم، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان،2004.

36. داليا أحمد موسى: الإحالة في شعر أدونيس، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، ط1، سوريا، سنة 2010.

37. درويش أحمد: النص البلاغي في التراث العربي والاوربي، دار غريب للنشر والتوزيع، د ط ،1998.

38. ابن دريد أبي بكر محمد بن حسن: جمهرة اللغة، تحقيق: بعلبكي رمزي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987.

39. الدريدي سامية الحسيني: دراسات في الحجاج، قراءة لنصوص مختارة من الأدب العربي القديم، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط1.

40. دلاش لجلالي: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

41. الرازي فخر الدين: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، دراسة وتحقيق سعد سليمان حمودة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003.

42. الزركشي بدر الدين: (794هـ) البرهان في علوم القرآن، بيروت، عالم الكتب، ج2.

43. الزمخشري أبو القاسم جار الله: المفصل في علم اللغة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، د ت.

44. زيد الخير المبروك: العلاقات الإسنادية في القرآن الكريم–دراسة نحوية بلاغية، دار الوعي للنشر والتوزيع، روبية الجزائر، ط1،2011.

45. الساسي عمار: اللسان العربي وقضايا العصر–رؤية علمية في فهم المناهج، الخصائص، التعلم، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007.

46. السبكي بهاء الدين: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة المركزية، صيدا، بيروت ط1 ،2003، ج1.

47. السعران محمود: علم اللغة –مقدمة للقارئ العربي–دار الفكر العربي ،1999، الطبعة الثانية.

48. سعودي نواري أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي، بيت الحكمة، سطيف، الجزائر 2009.

49. السكاكي أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر: مفتاح العلوم، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1990.

50. سلطاني محمد علي: البلاغة العربية –في فنونها–مطبعة زيد بن ثابت دمشق سوريا، 1980.

51. سويرتي محمد: اللغة ودلالاتها: تعريف تداولي للمصطلح البلاغي، مجلة عالم الفكر، الكويت، ع3، مارس 2000.

52. سيبويه أبو بشر عمرو ابن عثمان ابن قندر: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، د ط، ج2.

53. الشهري عبد الهادي بن ظافر: استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1 ،2004.

54.صحراوي مسعود: التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1 2005.

55.الطبطبائي طالب سيد هاشم: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1994.

56.طبل حسن: أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998.

57.عبد الرحمان طه: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1. 1998.

58.طه عبد الرحمان: مفهوم التخاطب بين مقتضى التبليغ ومقتضى التهذيب،1994.

59.ـــــــــــــ: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2000.

60.عبد ربه فوزي السيد: المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، مكتبة أنجلو المصرية، د ط، 2005.

61.عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2002.

62.عتيق عبد العزيز: علم المعاني، دار الآفاق العربية، القاهرة مصر، ط1، 2006.

63.العزاوي أبو بكر: اللغة والحجاج، العمدة في الطبع، المغرب، ط1، 2006.

64.العسكري أبو هلال (395هـ): الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، 1986.

65.علوي حافظ إسماعيل: التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، أربد، ط1، 2011.

66. العلوي ابن حمزة بن علي بن إبراهيم: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، راجعه وضبطه ودققه عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط1،2002، ج1.

67. العياشي أدواري: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، دار الأمان، الرباط المغرب، 2011.

68. الفارابي أبو نصر: الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي دار الشرق، بيروت، ط2 ،1986.

69. الفارابي أبو نصر: كتاب الحروف، تح محسن مهدي، بيروت، دار المشرق، ط2، 1990.

70. الفارسي أبو علي (377هـ): المسائل الشيرازيات، تحقيق: هنداوي حسن بن محمود، الرياض، كنوز أشبيليا، ط1، 2004.

71. قدور محمد أحمد: مبادئ في اللسانيات، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، 1999.

72. القزويني الخطيب: الإيضاح في علوم البلاغة، تح: عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ،2004.

73. القزويني الخطيب: تلخيص شرح المفتاح، تح: رحاب عكاوي، بيروت، دار الفكر العربي،2000.

74. قلقيلة عبده عبد العزيز: البلاغة الاصطلاحية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط4، 2001.

75. ابن القيم ابو عبد الله محمد بن أبي بكر: التبيان في أقسام القرآن، تصحيح وتعليق طه يوسف شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1982.

76.كشك أحمد: اللغة والكلام (أبحاث في التداخل والتقريب)، دار غريب، القاهرة، مصر،2004.

77.كليطو عبد الفتاح: الأدب والغرابة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط3، 2003.

78.لحميداني حميد: القراءة وتوليد الدلالة (تغيير عاداتنا في قراءة النص الأدبي)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2003.

79.لهويمل باديس: مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2014.

80.أبو ليل أمين: علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، دار البراء، الإسكندرية، ط1، 2006.

81.المبرد أبو عباس: المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، د ت، ج4.

82.المتوكل أحمد: اللسانيات الوظيفية، "مدخل نظري"، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط2، 2010.

83.ـــــــــــــ: الوظيفة والبنية (مقاربات لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، منشورات عكاظ، د ت، د ط، 1990.

84.مطلوب أحمد، البصير حسن: البلاغة والتطبيق، الطبعة الثانية، 1999.

85.مقبول إدريس: الأفق التداولي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

86.نحلة محمود أحمد: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

87.هارون عبد السلام: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

88.ابن يعقوب المغربي أبو العباس أحمد بن محمد: مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، دار النشر عيسى البابي، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ج1.

ثالثا: الكتب المترجمة

89. أرمنيكو فرانسواز: المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، 1987.

90. أوستين جون لانكشو: نظرية أفعال الكلام العامة، ترجمة: عبد القادر قنيني، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2008.

91. أولمان استيفن: دور الكلمة، تحقيق كمال بشر، دار غريب للنشر والطباعة، مصر،1997.

92. براون جون بول، جورج يول: تحليل الخطاب، ترجمة: محمد زليطني ومنير تريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1997.

93. بلانشيه فيليب: التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1.

94. دايك فان: النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، 2000.

95. دوسوسير فرديناند: محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي وآخرون، المؤسسة الجزائرية للطباعة 1986.

96. لايكوف جورج وجونسن مارك: الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الثانية، سنة 2009.

97. لوفيرن ميشال: الاستعارة والحجاج، مجلة المناظرة، ترجمة: طاهر عزيز، المغرب، ع4، 1991.

98. مارتيني أندري: مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة: الحمو أحمد، المطبعة الجديدة، دمشق، 1985.

99.موشلار جاك: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس، الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

100. موشلار جاك وآن روبول: القاموس الموسوعي للتداولية، إشراف وترجمة عز الدين المجدوب وآخرون، دار سيناترا، تونس، 2010.

رابعا: المجلات والدوريات

101. بلبع عيد: التداولية، إشكاليات ومفاهيم بين السياقين الغربي والعربي، مجلة سياقات، مجلة فصلية محكمة، العدد 11، 2008.

102. بوقره نعمان: نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية، قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، ع17، جانفي 2006.

103. خفيف راضية: التداولية وتحليل الخطاب الأدبي، مجلة الموقف الأدبي، دمشق، اتحاد الكتاب العربي، العدد 39، د ط، 2004.

104. دراجي صافية: سلطة الفعل الكلامي من خلال الإمام علي بن أبي طالب، أعمال الملتقى الخامس للسيمياء والنص الأدبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، 2009.

105. صالح مهدي بان: المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، العدد 67.

106.صولة عبد الله: الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، السلسلة، لسانيات، منشورات كلية الآداب بمنوبة، جامعة منوبة، تونس 2001، ج2.

107. غربية عبد الجار، التعريف والتنكير في اللغة العربية، حوليات الجامعة التونسية، ع 24، 1985.

108. القلفاط المنجي: الاستعارة في المنظورين التداولي والعرفاني، حوليات الجامعة التونسية 2012، العدد 57.

109. مزوز دليلة: التأويل في النظر النحوي، حوليات المخبر، دورية متخصصة يصدرها مخبر اللسانيات واللغة العربية –عدد خاص بالتأويل –الثالث والرابع، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015.

110. ولد محمد الأمين محمد سالم: مفهوم الحجاج عند برلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة.

خامسا: الرسائل الجامعية

111. بنعيش عبد العزيز: التواصل بين القصد والاستقصاد (مقاربة تداولية لفاعليتي التدليل والتأويل، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة سيدي محمد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، المغرب، سنة2004/2003.

سادسا: الكتب الأجنبية

112. Andre (Lalande) : Vocabulaire technique et critique de la philosophie. Ed puff. Paris.2003.

113. A.S.hornby : Oxford advanced learner's Dictionary of current English, traduction Abidat Samir, Edit by Sally wehmeier, 2010, phonetics Edition Michael Ashby university press, 6th edition.

114. Deirdre Burton: Dialogue and Discourse. Routledge kegan paul LTD. London henley.

115. Dictionnaire Nobel Bilingue, parc, chadiac DAR EL KITAB EL HADITH draria, wilaya D'Alger tous droits Réservés 2011/1432.

116. Franck NEVEU: Dictionnaire des sciences du langage, traduction abidat samir, reservés,armand colin, 2e édition revue et augmentée, 2010

117. Lons. J. elements of semantics.volume 29.of langage and langage, combridge university, 1990.

118. Michael Ashby: Edition university press, 6th edition. Frannck NEVEU: Sciences du langage, truduction abidat samir, tous droits reservés,armand colin, 2ème édition revue et angmentée, 2010.

سابعا: المواقع الالكترونية

119. موسى حامد: المستويات اللغوية، المحاضرة الأولى، http://musaa.net/lesson (2015/02/09)

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتـــــوى	الصفحة
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: المجال المفاهيمي لمصطلحات الدراسة	
المبحث الأول: ماهية التركيب النحوي وأقسامه	**6**
1–مفهوم التركيب	**6**
1–1–التركيب لغة	**6**
1–2–دلالات التركيب	**7**
1–3–المستوى التركيبي والنحوي عند اللسانيين	**10**
المبحث الثاني: البلاغة العربية مقوماتها ومباحثها	**11**
1– مفهوم البلاغة العربية	**11**
1–1–لغـة	**11**
1–2–اصطلاحا	**11**
مقومات البلاغة العربية	**12**
2–1–المتكلم	**12**
2–2–الكلام	**13**
3–مباحث البلاغة العربية	**15**
3–1–علم المعاني	**15**
3–2–علم البيان	**17**
المبحث الثالث: ماهية التداولية ومباحثها	**20**
1–التداولية في العرفين اللغوي والاصطلاحي العربي والغربي	**20**
1–1–التداولية في العرف اللغوي والاصطلاحي الغربي	**20**
1–1–1–لغـة	**20**

فهرس المحتويات

1-1-2-اصطلاحا	**21**
1-2-التداولية في العرف اللغوي والاصطلاحي العربي	**23**
1-2-1-المفهوم اللغوي	**23**
1-2-2-المفهوم الاصطلاحي	**24**
2-الأصول الفلسفية للتداولية	**25**
3-مباحث التداولية	**27**
3-1-متضمنات القول: LES IMPLECITES	**28**
أ. الافتراض المسبق:Pre_Supposition	**28**
ب. الأقوال المضمرة: Lessous_Entendus	**30**
3-2-نظرية أفعال الكلام	**30**
أ. مفهوم الفعل الكلامي	**31**
ب.أفعال الكلام في الدرس الأوستيني	**32**
3-3-الاستلزام التخاطبي أو التحاوري	**55**
3-3-1-تعريف الاستلزام الحواري	**56**
3-3-2-مبدأ التعاون	**56**
3-3-3-النقد الموجه لمبدأ التعاون	**58**
3-3-4-مظاهر الاستلزام الحواري في التراث العربي	**61**
3-4-نظرية الملائمة	**61**
3-5-الاشاريات shifters	**63**
3-5-1-الإشاريات الشخصية	**64**
3-5-2-الإشارات الزمانية	**65**
3-5-3-الإشاريات المكانية	**66**

فهرس المحتويات

3-5-4-إشارات الخطاب	**67**
3-5-5-الإشاريات الاجتماعية	**67**
3-6-الحجاج	**68**
3-6-1-الحجاج لغة	**68**
3-6-2-الحجاج اصطلاحا	**68**
3-6-3-تقنيات الحجاج	**70**
3-6-4-السلم الحجاجي	**70**
الفصل الثاني: الاسناد وأحواله من منظور تداولي	
المبحث الأول: عناصر الموقف الكلامي	**73**
1-مراعاة المتكلم	**73**
2-مراعاة المخاطب	**77**
3-مراعاة القصد في الكلام	**78**
4-مراعاة المقام أو الحال	**81**
المبحث الثاني: أحوال المسند والمسند إليه	**83**
1-الحذف والذكر	**83**
1-1-الحذف	**83**
1-2-الحذف والإضمار	**84**
1-3-الحذف عند علماء البلاغة	**85**
2-الذكر	**91**
2-1-التعريف والتنكير	**92**
2-2-التنكير	**104**
3-التقديم والتأخير	**105**
4-الالتفـــات	**115**